الاتحاد الوطني : سنستذكر مواقف آن كلويد النبيلة ببالغ التقدير والوفاء

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 29
الاحد
2023/07/23
No. : 7819

دعوات لصون الحريات واستقلالية القضاء

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- الاتحاد الوطني يعزي برحيل آن كلويد: سنستذكر مواقفها ببالغ التقدير والوفاء
- رئيس الجمهورية : آن كلويد كانت ممثلة لجميع أولئك الذين لا صوت لهم
- الاتحاد الوطني الكوردستاني يدين حرق القرآن الكريم في السويد
- الاعتداء على كتاب الله الحكيم والتجرؤ على علم العراق، تصرف غير مسؤول
- بيان..ضرورة إيقاف ممارسات التحريض وبث الكراهية مهما كانت ذرائعها
- خيبة امل رئاسية من تصريحات ماثيوميلر
- السيدة الأولى : رفات المئات من ضحايا الانفال موجودة في بغداد
- الصداميون يقيمون مراسيم العزاء لصهر الطاغية في اربيل
- اعادة محاكمة شيروان شيرواني تخالف المبادئ الاساسية للحرية
- لم تبق اي قيمة للقانون في ظل الكابينة الحالية
- منظمات وشخصيات : القضاء في الاقليم غير مستقل ويستخدم لقمع الحريات
- كركوك هي ساحة الاتحاد الوطني السياسية دون منازع
- الفساد يلحق اضراراً كبيرة بمحاصيل الفلاحين في محافظة أربيل
- قوات الآسايش تعتقل أفراد عصابة تخريبية
- طرد السفير واستدعاؤه.. ماذا يعني في الأعراف الدبلوماسية؟

مئوية لوزان وحقوق الشعب الكردي

- نافذة على معاهدة لوزان 1923 بعد قرن من توقيعها
- تسعة قرون من العلاقات الكردية التركية قبل لوزان

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- د. علي المؤمن: في الذكرى الـ (55) للانقلاب البعثي في العراق
- أزمة العراق والسويد.. ما الارتدادات الدولية على سلوك بغداد؟
- مشكلة الكهرباء.. تداعيات اتفاق النفط مقابل الغاز مع إيران

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

- حسني محلي: إردوغان يشكر الشعب لانتخابه.. ويعاقبه بالضرائب
- د.محمد نور الدين : انتحار جيوبوليتيكي ينتظر تركيا
- هشام ملحم: أردوغـــان.. الحلـــيف المنفـــــعي

المرصد السوري و الملف الكردي

- صالح مسلم: على الأحزاب الكردية التي تريد الوحدة ترك مصالحها جانباً
- أحمد شيخو : الحل الديمقراطي.. شمال وشرق سوريا نموذجاً
- شورش درويش: روسيا والكرد .. سيرة مضطربة

العدد: 7819... 2023-07-23

marsaddaily.com

الاتحاد الوطني يعزي برحيل آن كلويد: سنستذكر مواقفها ببالغ التقدير والوفاء

أطلق عليها الرئيس مام جلال لقب (ملكة كوردستان)

أعرب بافل جلال طالباني، في برقية تعزية، السبت ٢٠٢٣/٧/٢٢ عن حزنه العميق بوفاة السيدة آن كلويد، الصديقة العتيدة للشعب الكوردي والرئيس مام جلال.وفيما يأتي نص برقية الرئيس بافل جلال طالباني:

لقد احزننا وفاة السيدة آن كلويد، عضو البرلمان البريطاني الأسبق والصديقة العتيدة للشعب الكوردي والرئيس مام جلال، من الأعماق.

لن ننسى أبدا دعم ومساندة السيدة كلويد في مراحل النضال الصعبة للكورديتي ودفاعها عن حقوق الشعب الكوردي، وسنبقى نستذكرها ببالغ التقدير والوفاء.

نبعث بتعازينا ومواساتنا القلبية الى ذوي وأصدقاء الفقيدة ونشاركهم الأحزان بهذا المصاب الجلل.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

خسر الشعب الكوردي والديمقراطية في العراق صديقة عظيمة

وكذلك وجه المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، يوم السبت، برقية تعزية بوفاة السيدة آن كلويد، الصديقة العتيدة للشعب الكوردي والرئيس مام جلال، وفيما يلي نصها:

«ببالغ الحزن والآسى تلقينا نبأ رحيل السيدة آن كلويد عضو البرلمان البريطاني الأسبق والصديقة العتيدة للشعب الكوردي ولقضيته المشروعة وللشعب العراقي.

ان السيدة آن كلويد كانت مدافعة شرسة لقضايا شعبنا المشروعة خلال فترة حكم النظام البعثي الدكتاتوري، وعُرفت كواحدة من الداعمين للشعب الكوردي وكانت تربطها علاقة وطيدة بفقيد الامة الرئيس مام جلال لذلك فقد كانت لها كل التقدير والاحترام.

واليوم وبرحيل مثل هذه الشخصية العظيمة فقد خسر الشعب الكوردي والديمقراطية في العراق صديقة عظيمة».

المكتب السياسي

للاتحاد الوطني الكوردستاني

ملكة العراق و كوردستان

*** هذا وتوفيت السيدة آن كلويد السبت ٢٠٢٣/٧/٢٢، وكانت صديقة عظيمة ومخلصة ومؤيدة للقضية الكوردية واكتسبت سمعة كمدافعة شرسة عن حقوق الإنسان في كوردستان والعراق، حيث أطلق عليها الرئيس مام جلال لقب (ملكة العراق وكوردستان).

كما كان لها دور بارز في إصدار قرار مجلس الأمن الدولي حول فرض حظر الطيران وإنشاء منطقة آمنة في اقليم كوردستان، بعد الهجرة المليونية للشعب الكوردي عام ١٩٩١.

ولدت آن كلويد روبرتس في ٢١ مارس ١٩٣٧ وعملت كعضو في البرلمان البريطاني لمدة ٣٥ عاما.

بعد سنوات من حرب العراق وانهيار نظام صدام، عندما سألوا كلويد عن قرار دعم تلك الحرب، أجابت: «لو عدت إلى عام ٢٠٠٣، سيكون لي نفس الرأي وسأصوت للحرب ضد صدام... لأنهم عانوا الكثير من المرارة في ظل تلك السلطة.. لذلك أنا سعيدة لأننا تمكنا من القيام بعمل رائع للكورد والشعب العراقي الذي وقف على أقدامه بعد عام ٢٠٠٣.

منذ زمنٍ طويل أصبحت السيدة آن كلود صوتاً مدافعا عن الكورد في مجلس العموم البريطاني وخاطرت في بعض الأوقات بحياتها وعملها من خلال طرحها الاضطهاد والمآسي التي تعرض لها الشعب الكوردي والمكونات الأخرى.

الصداقة الجيدة التي كانت تربط السيدة كلود بالرئيس مام جلال والذي تعرّف عليها منذ وقت بعيد، وكان يلقبّها بملكة كوردستان، انتهج رئيس الجمهورية عبد اللطيف جمال رشيد نفس نهج فقيد الأمة بان (آن كلود) كانت إحدى الناشطات التي تمكنت من التعامل مع الأحداث العالمية؛ سيما الحملة التي قامت بها لحشد التأييد الدولي لاتهام صدام وجلاوزته وتقديمهم للعدالة لينالوا جزائهم على ما اقترفوه من الجرائم.

وكان رئيس مجلس العموم البريطاني (جون باركو) وزعيم الحزب العمالي البريطاني (جيرمي كوربين) والزعيم السابق للحزب العمال البريطاني (لورد كينوك) وممثل توني بلير (يات ماكيادن) وممثل رئيس الوزراء الأسبق جون ميجر (جون ماكدونايل) وعدد من الوزراء في الحكومات السابقة والحالية وأعضاء من مجلس العموم البريطاني واللوردات قد أشاروا في كلماتهم الى المواقف النبيلة للسيدة كلود حيال القضايا الانسانية وتضامنها ودفاعها عن حقوق الانسان ونضال الأمم والقوميات المضطهدة ودعم نضالهم ضد الحكومات والأنظمة الدكتاتورية.

وسلّطوا الضوء على نضال وكفاح الشعب الكوردي الذي وقف ضد الدكتاتورية بكل بسالة وشجاعة، وأثنوا على صمود هذا الشعب أمام الهجمات الشرسة لقوات النظام البائد خلال عمليات الانفال سيئة الصيت، والقصف الكيماوي لمدينة الحلبجة والمناطق الأخرى وعمليات التهجير القسري وتدمير آلاف القرى والأرياف.

وتعد جهود الراحلة السيدة كلود في هذا المجال محل تقدير عالٍ وهي تدعو الى حياة أفضل للفرد كما أنها صديق وفي لايعرف الكلل وذات شخصية شجاعة لطرح القضايا.

رئيس الجمهورية : آن كلويد كانت ممثلة لجميع أولئك الذين لا صوت لهم

تلقينا ببالغ الحزن والأسى خبر وفاة الصديقة العزيزة آن كلويد، لم تكن آن كلويد ممثلة عن ساينون فالي الواقعة في جنوب ويلز فحسب، بل كانت ممثلة لجميع أولئك الذين لا صوت لهم.

التقيت للمرة الأولى مع آن كلويد في ويلز عندما كانت تعمل مراسلة لصحيفة الغارديان، وسرعان ما أدركت أنها لم تهتم فقط بالأخبار والقصص التي ستنشرها لكنها أرادت تصحيح الأخطاء بالنسبة للكثيرين.

لقد كانت ناشطة بالمعنى الحقيقي للكلمة ولطيفة أيضاً. بدأت آن حياتها السياسية من بروكسل، ثم وستمنستر، كانت دائما تقول بأن للكرد مكانتهم في قلبي، وأنه لم يكن مجرد حديث فقد كانت مجتهدة في عملها.

لقد شكلنا فريق عمل لتوثيق الجرائم الوحشية التي ارتكبها النظام البعثي البائد، حتى أنها رافقت زوجتي شاناز في أول عودة لها إلى العراق بعد الإطاحة بنظام صدام.

كان الرئيس الراحل جلال طالباني يدعوها تحبباً باسم (ملكة العراق وكردستان) ومن ثم كانت دائماً تمزح وتقول إن العراق بلد ذو نظام حكم جمهوري.

يمكننا القول، لو كانت هناك آذان صاغية لما كانت تقوله آن كلويد أثناء عملية بناء بلدنا لكان العراق في وضع أفضل بكثير مما هو عليه حالياً، يجب أن يكون لضحايا عمليات الأنفال السيئة الصيت ولضحايا تجفيف الأهوار وللشعب العراقي برمته دور في بناء العراق الجديد.

العراق هو للشعب العراقي بجميع مكوناته بغض النظر عن معتقداتهم الدينية وانتماءاتهم وهذا هو العراق الجديد.

ومع هذا، لم تكن آن مشغولة بالقضايا الدولية فحسب بل كان جمهورها الانتخابي يعني لها كل شيء، كانت تناصر الحق ضد الظلم الذي يؤثر سلباً على الحياة اليومية للمواطنين.

إنا وشاناز سوف نتذكر دائما وباعتزاز الفقيدة آن كلويد وزوجها الراحل آوين كأصدقاء وحلفاء.

عبد الطيف جمال رشيد

رئيس جمهورية العراق

٢٢ تموز ٢٠٢٣

الاتحاد الوطني الكوردستاني يدين حرق القرآن الكريم في السويد

يدين المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، الظاهرة المقيتة لحرق القرآن الكريم في دولة السويد، والتي تؤدي الى تدهور العلاقات الثنائية وتولد ردود أفعال سلبية أخرى.

بهذا الصدد، وفضلا عن دعم الاجراءات الرسمية والدبلوماسية للحكومة العراقية، نطالب الحكومة السويدية التعامل بمزيد من المسؤولية مع مقدسات المسلمين.

المكتب السياسي
للاتحاد الوطني الكوردستاني
٢٠٢٣/٧/٢٠

» ضرورة التعامل بمزيد من المسؤولية مع مقدسات المسلمين «

رئاسة جمهورية العراق

سەرۆکایەتی کۆماری عێراق

بيان

يدين فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبداللطيف جمال رشيد بشدة التصرف غير المسؤول بمحاولة تكرار الاعتداء على كتاب الله الحكيم والتجرؤ على علم الدولة العراقية، ويبدي شديد الاستغراب إزاء عدم اتخاذ سلطات السويد الموقف المطلوب من دولة تحترم العقائد والمقدسات، وهذا ما يدفع بالمشكلة إلى المزيد من التعقيد وبما يفاقم مشاعر الغضب إزاء انتهاكات يجب ردعها ووضع حد لها.

لقد حرص فخامة الرئيس على تنبيه وتحذير السلطات في السويد، بشكل مباشر ومن خلال القنوات الدبلوماسية، من أجل احترام مشاعر المسلمين والحيلولة دون هذا السلوك المنحرف، ويؤكد هنا ثانية على ان تنظر مملكة السويد بمسؤولية لما يحصل وبما يحول دون انتهاك حق المسلمين بكل القارات في احترام وتوقير مقدساتهم بمثل ما يحترمون فيه مقدسات أي إنسان على الكوكب وحقه في الاعتقاد والايمان.

ويعضد رئيس الجمهورية في هذه الظروف حق التعبير السلمي والواعي في الاحتجاج على تلك التصرفات مع مراعاة احترام مسؤوليات البلد في صيانة التقاليد الدبلوماسية والتقيد بالاعراف والقوانين الدولية.

المتحدث باسم رئاسة الجمهورية

20 تموز 2023

بيان

بسم الله الرحمن الرحيم

(لقد ابتغوا الفتنة من قبل وقلبوا لك الأمور حتى جاء الحق وظهر أمر الله وهم كارهون)

صدق الله العظيم

في الوقت الذي ندين فيه الاعتداءات الآثمة على القرآن الكريم واستفزاز مشاعر المسلمين، ندعو المنظمات الدولية والحكومات الغربية إلى إيقاف ممارسات التحريض وبث الكراهية مهما كانت ذرائعها.

كما ندعو مواطنينا الكرام والقوى السياسية والفعاليات الدينية والاجتماعية الى الحذر وعدم الانجرار الى مخطط الفتنة الذي تنفذه شخصيات وجهات موتورة وحاقدة تعيش في الدول الغربية وتستغل قوانينها لتنفيذ مآربها المشبوهة ضد العراق والعراقيين.

إن تسلسل الأحداث يشير الى وجود قصدية تهدف لاستفزاز العراقيين حصرا وإظهار بلادنا كدولة غير آمنة للبعثات الأجنبية وتدفع نحو إجراءات دبلوماسية سيتضررمنها العراقيون في داخل البلاد وخارجها ممن دفعتهم الظروف الى الهجرة واللجوء الى بلدان تشهد اليوم أعمالا استفزازية.

من حق المواطنين والقوى السياسية في العراق التعبير عن غضبهم واستنكارهم لأي اعتداء أو تجاوز على معتقداتهم على ان لا يتسبب ذلك بضرر لدولتنا وشعبنا ويحرم مواطنينا في الخارج من الخدمات الدبلوماسية ومن التواصل مع وطنهم الأم.

أدعو جميع أبنائي وأخوتي العراقيين الى تفويت الفرصة على المغرضين والانتهازيين الذين يفتعلون الأزمات في الخارج ممن يريدون تشويه صورة العراق الآمن المستقر والاضرار بسمعته الدولية وحرمانه من التعاون مع الدول الاخرى، والتزام الطرق السلمية والقانونية في التعبير عن مواقفهم.

حفظ الله العراق والعراقيين.

مكتب رئيس الجمهورية

خيبة امل رئاسية من تصريحات ماثيوميلر

عقب تصريحات السيد ميلر على القرار الأخير بإلغاء المرسوم الجمهوري القاضي بسحب المرسوم الجمهوري رقم (١٤٧) لسنة ٢٠١٣ الخاص بالكاردينال البطريرك لويس روفائيل ساكو، يشعر مكتب رئاسة جمهورية العراق بخيبة أمل إزاء الاتهامات الموجهة إلى الحكومة العراقية والرئاسة بشأن القرار المتخذ بإلغاء مرسوم رئاسي لا يتماشى مع دستور البلاد.

لذلك ستستدعي رئاسة الجمهورية سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد بشأن هذه المسألة.

لقد عمل العراق بشكل دؤوب جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة منذ اعتماد الدستور العراقي في عام ٢٠٠٥ ، لبناء نظام قانوني فعال يُكفل حقوق جميع مواطني البلاد، وهو نظام يتم اتباعه والالتزام به في نهاية المطاف، ولا يجوز لرئاسة الجمهورية اتخاذ إجراءات تتعارض مع الدستور العراقي حيث يتمثل الدور الأساسي لرئيس الجمهورية في حماية الدستور وما ينطوي عليه من الأطر القانونية.

وقد أكد مكتب رئيس الجمهورية أن سحب المرسوم الجمهوري ليس من شأنه المساس بالوضع الديني أو القانوني للكاردينال لويس ساكو ، وأن البطريرك لويس ساكو يحظى باحترام وتقدير رئاسة الجمهورية باعتباره بطريرك الكنيسة الكلدانية في العراق والعالم .

كما أوضحت السلطات القضائية والدستورية منذ عام ٢٠١٨ وبما لا يقبل اللبس أن رئيس الجمهورية ليس لديه أي سلطة في أي مسألة أو حالة لإصدار مراسيم رئاسية لأي رؤساء طوائف دينية. وهذا ينطبق أيضا على الطوائف المسيحية و الإيزيدية والإسلامية وأي جماعات دينية أخرى في العراق.

من الناحية الدستورية لايجوز لرئيس الجمهورية في العراق تعيين أو إقالة رئيس طائفة يتم اختياره من قبل أتباعه ، ولا يمكن للرئيس تفضيل أو إعطاء الأولوية لأي مجموعة على أخرى ، على الأقل لفرض زعيم طائفة واحدة على الآخرين، إذ تعد سابقة خطيرة إذا ما تدخل مكتب الرئيس في هذه الأمور.

لقد دأب فخامة الرئيس على احترم مسيحيي العراق ودافع عن حقوقهم طوال حياته المهنية، وهو يرفض رفضاً قاطعا

أي تهديدات أو تصريحات مسيئة للكنيسة أو ضد أي طائفة أخرى في العراق.

ويجب أن يكون واضحا للجميع بأن المرسوم الجمهوري رقم (١٤٧) لسنة ٢٠١٣ الخاص بالكاردينال البطريرك لويس روفائيل ساكو ، رغم أنه غير سليم دستوريا ، لم يمنح أي سلطة إضافية لسماحة الكاردينال ساكو ولهذا السبب نؤكد أن سحب المرسوم الجمهوري ليس من شأنه المساس بالوضع الديني أو القانوني للكاردينال بغض النظر عن الإجراء المتخذ . نؤكد مرة أخرى أن سحب المرسوم جاء لتصحيح وضع دستوري إذ صدر المرسوم رقم (١٤٧) لسنة ٢٠١٣ دون سند دستوري أو قانوني.

سيظل أبناء الديانة المسيحية ، سواء كانوا كلدانيين أو آشوريين أو سريانيين أو من الروم الأرثوذكس أو القبطية الارثوذكسية أو الارمينيين ، سيظلون دائما جزءا لا يتجزأ من العراق.

إن اتهام رئاسة الجمهورية أو الحكومة العراقية بمهاجمة الحرية الدينية والإضرار بالطائفة المسيحية ليس كاذبا بشكل قاطع فحسب، بل إنه يضر أيضا بأسس هذه الدولة والخطوات الهائلة التي قطعتها في بناء مجتمع متسامح ومتساو.

إن مسيحيي العراق مكون محترم ويحظون بتقدير المجتمع العراقي، كما يكفل الدستور حقوقهم.

إن إلغاء المرسوم الجمهوري رقم (٣١) القاضي بسحب المرسوم الجمهوري رقم (١٤٧) لسنة ٢٠١٣ الخاص بالكاردينال البطريرك لويس روفائيل ساكو، كما اقترح السيد ميلر ووزارة الخارجية ، سيكون عديم الجدوى وانتهاكا صارخا للدستور الذي حارب من أجله العراقيون والأمريكيون وضحوا بأنفسهم للحفاظ عليه.

وكما سيقوض كل جهد يبذل من أجل تعزيز الهياكل الداخلية والأطر القانونية والدستور العراقي، يمكن للعراقيين الدفاع عن دستورهم بقوة كما تفعل الدول الأخرى.

إن فخامة الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد ملتزم بحماية ودعم الدستور العراقي، ومعاملة جميع العراقيين على قدم المساواة بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو معتقداتهم أو ديانتهم.

المتحدث الرسمي
لرئاسة الجمهورية
١٩ تموز ٢٠٢٣

» فخامة الرئيس ملتزم بحماية الدستور ومعاملة جميع العراقيين على قدم المساواة «

السيدة الأولى : رفات المئات من ضحايا الانفال موجودة في بغداد

لم يتم التعرف على هويات هؤلاء الشهداء الابرياء حتى الان

دعت شاناز ابراهيم احمد السيدة الاولى الى بذل المزيد من الجهد وتعزيز التنسيقات فيما بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية لاعادة رفات ضحايا الانفال الذين استشهدوا خلال عمليات الانفال التي قام بها نظام البعث الصدامي.

وقالت شاناز ابراهيم احمد: «لا تزال رفات المئات من ضحايا حملة الانفال التي شنها النظام الديكتاتوري البائد، والتي عثر عليها في مقابر جماعية في جنوب العراق منذ اكثر من ثلاث سنوات موجودة في بغداد ولم يتم التعرف على هويات هؤلاء الشهداء الابرياء حتى الان».

واضافت: « يوجد عدد من المقابر الجماعية التي تضم رفات ضحايا عمليات ابادة جماعية اخرى لم يتم التنقيب عنها بعد، ولم يتم التنسيق بين الحكومة الاتحادية و حكومة اقليم كردستان حتى الان لتحديد مصير رفات هؤلاء الضحايا الابرياء».

وعبرت السيدة الاولى عن مساندتها للعملية وقالت : «نؤكد دعمنا للفريق الوطني المختص بالبحث والتنقيب والمؤلف من دائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية في مؤسسة الشهداء و دائرة الطب العدلي في وزارة الصحة و وزارة الشهداء والمؤنفلين في اقليم كردستان لتحديد هوية الضحايا واعادة رفاتهم الى عوائلهم لمنحهم كرامة الدفن اللائق».

عمليات الأنفال نفذها النظام الدكتاتوري صدام حسين ضد المواطنين المدنيين الكورد، بدأت في ٢٢ شباط العام ١٩٨٨، واستمرت لغاية ٦ ايلول من نفس العام في ٨ مراحل في مناطق مختلفة قام البعث خلالها بهدم ما يزيد عن ٤٥٠٠ قرية واستشهاد اكثر من ١٨٢٠٠٠ مواطن كوردي الابرياء، وتعد من اخطر صفحات القتل الجماعي الحكومي في تاريخ الحكم البعثي في العراق.

الصداميون يقيمون مراسيم العزاء لصهر الطاغية في اربيل

أقيم مجلس عزاء لصهر رئيس النظام البعثي البائد صدام حسين، في أربيل عاصمة اقليم كوردستان، حيث توفي هناك في أحد المستشفيات، الجمعة ٢٠٢٣/٧/٢١.

هذا وتوفي غالب محمود خطاب، زوج أخت صدام، يوم الجمعة في أربيل العاصمة، ونقل جثمانه الى مدينة تكريت مركز محافظة صلاح الدين ليوارى الثرى هناك.

وأقيم مجلس عزاء المذكور في جامع (سامي كردي) بمدينة اربيل على مدى يومين، ٢٢-٢٣/ ٧.

وبحسب المعلومات فإن الكثير من أعوان النظام البعثي البائد يعيشون في أربيل، بينهم ذوو الدكتاتور رئيس النظام وقد اعترف القيادي في حزب البرزاني كاكة مين نجار بوجود الكثير من هؤلاء في اربيل بينهم من ساهموا في عمليات الانفال .

وكان القيادي البارز في النظام البعثي عزة الدوري قد توفي أيضا في أربيل، حيث تم إيواؤه هناك بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣.

اعادة محاكمة شيروان شيرواني تخالف المبادئ الاساسية للحرية

اصدر مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكوردستاني بيانا حول اعادة محاكمة الصحفي شيروان شيرواني وسجنه مرة اخرى، اكد فيه: « ان الصحفيين والنشطاء المدنيين والديمقراطيين يستحقون الاحترام والتقدير وليس السجن والتضييق عليهم في كوردستان تفتخر بالحرية والامان».

> **انهم يستحقون الحرية والتقدير وليس السجن وفرض القيود**

وفيما يأتي نص البيان:

عقب اعادة المحاكمة وقرار محكمة جنح اربيل بالسجن اربع سنوات على الصحفي شيروان شيرواني، مرة اخرى فسح الطريق بحزن وقلق امام المئات من الملاحضات والاسئلة على حرية التعبير وحرية النقد والنشر لتقع هذه المبادئ تحت التساؤل والشك، مرة اخرى تصف تقارير المنظمات الدولية وتقارير المنظمات المعنية بحقوق الانسان وحقوق الصحفيين، بيئة الحرية في اقليم كوردستان بانها خطرة وهم على حق في معلوماتهم.

قررت محكمة اربيل في ٢٠٢١/٢/١٦ الادانة بالسجن مدة ٦ سنوات على الصحفي شيروان شيرواني و٤ من رفاقه وفق المادة ١٥٦ من قانون العقوبات العراقي.

كما قررت المحكمة مرة اخرى السجن على شيروان شيرواني بناء على المادتين ٢٨٩ و٢٩٥ اربع سنوات اخرى.

في حين كان الاولى ان تجري المحاكمة في اطار القوانين والتعليمات السارية في كوردستان وقانون الصحافة، رغم ان الكتابة والنشر ليست جريمة ليعاقب الانسان عليها..

كنا وما زلنا نأمل ان لا تقع المحاكم تحت تأثير وضغوطات الفضاء السياسي وتبقي فسحة للكلام والنقد كي لاتشوه سمعة حرية النشر في اقليمنا اكثر.

اهل القلم والنشطاء المدنيون والديمقراطيون يفتخرون في كوردستان بالحرية والامان، ويستحقون الحرية والتقدير وليس السجن وفرض القيود».

مكتب الاعلام

٢٠٢٣/٧/٢١

لم تبق اي قيمة للقانون في ظل الكابينة الحالية

الاتحاد الوطني الكوردستاني في خندق الدفاع عن حرية التعبير والصوت الحر

يدافع الاتحاد الوطني الكوردستاني دوما عن حرية التعبير والصوت الحر وتطبيق القانون وهو القلعة الحصينة لتثبيت مبادئ الديمقراطية والعدالة في اقليم كوردستان، لكن السلطة الحالية في الاقليم اعادت القانون وحرية التعبير الى دون طموحات الشعب والمنظمات المعنية بحقوق الانسان وحرية التعبير، ويقول عضو في برلمان كوردستان: « لم تبق اي قيمة للقانون في الاقليم وخاصة في ظل الكابينة الحالية».

اكد بالانبو محمد عضو الاتحاد الوطني في الورة الخامسة لبرلمان كوردستان حول الخروقات التي تحصل بحق الصحفيين وحرية التعبير في الاقليم من قبل طرف معين، خلال تصريح لـ(PUKMEDIA): « التاريخ يشهد على ان الاتحاد الوطني الكوردستاني كان في خندق الدفاع عن حرية التعبير والصوت الحر وتطبيق القانون، وان الاتحاد الوطني يقف ضد الارهاب والتطرف، لكن هناك طرفا في الاقليم، تاريخه زاخر بالاخفاقات وحماية المجرمين والتجاوز على القانون، فيما يدعي الوطنية والكورديتي وهو خال من هذه المفاهيم».

واضاف عضو برلمان كوردستان: « راينا خلال الايام السابقة اختطاف الصحفيين باوامر شخصية ومحاكمتهم واطلاق سراحهم باوامر شخصية أيضا، وهذا ما يؤكد عدم بقاء اي قيمة للقانون وخاصة في الكابينة الحالية لحكومة الاقليم».

ويؤكد بالانبو محمد: « ان الانحياز القانوني لصالح طرف معين ليس بالجديد في اقليم كوردستان، وقد راينا في السابق غلق ابواب البرلمان ومنع رئيسه من دخول اربيل، ومحاولة تفعيل مفوضية الانتخابات بصورة غير قانونية، كما راينا خلال اليومين السابقين اعادة محاكمة الصحفي شيروان شيرواني بقرار شخصي، وكل هذا سيترك بقعا سوداء على وجه طرف معين وتجربة الاقليم كذلك».

PUKMEDIA

منظمات وشخصيات :

القضاء في الاقليم غير مستقل ويستخدم لقمع الحريات

محكمة أربيل تحكم على الناشط والصحفي شيرواني بالسجن 4 سنوات أخرى

حكمت محكمة أربيل، يوم الخميس ٢٠٢٣/٧/٢٠، بالسجن أربع سنوات أخرى، على الناشط والصحفي المعتقل شيروان شيرواني، أحد معتقلي بادينان، في حين يقول صحفي إن «القرار صدر بأمر مسرور بارزاني وليس بأمر المحكمة».

كان بإمكان المحكمة تخفيف الحكم

وبهذا الخصوص يقول بافل سورجي عضو فريق الدفاع عن معتقلي منطقة بادينان، للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: «حكمت محكمة أربيل اليوم، بالسجن أربع سنوات على شيروان شيرواني، بتهمة تزوير البصمة، في حين كان بإمكان القاضي أن يحكم عليه بالسجن لمدة أقل بكثير من ذلك».

وأضاف: «رغم رفض وإنكار التهمة من قبل شيروان شيرواني إلا أن القاضي لم يصغ له وحكم عليه وفق المادتين ٢٩٥ و٢٩٨ الخاصتين بالتزوير، بالسجن أربع سنوات».

القرار الشخصي فرض على قرار المحكمة

هذا وبعد صدور قرار المحكمة عقد ذوو وأصدقاء شيروان شيرواني مؤتمرا صحفيا أمام بناية محكمة أربيل، أعلن فيها أوميد بروشكي الناشط والصحفي في بادينان، أن «قرار الحكم بالسجن أربع سنوات لم يكن قرار المحكمة بل هو في الواقع قرار مسرور بارزاني، وبهذا تأكد أن هناك مؤامرة جديدة تحاك ضد معتقلي بادينان»، مشددا على أنه «مادامت العقلية العسكرتارية تحكم الاقليم، فإن الأوضاع لن تتجه نحو الأفضل، وإن لم يرفع مواطنو كوردستان أصواتهم إزاء هذا الإجحاف الذي مورس بحق شيروان شيرواني ونشطاء بادينان، عليهم أن يتوقعوا إعتقال ذويهم ظلما في أي وقت والحكم عليهم أيضا».

وأضاف أوميد بروشكي: «ندين عدم استقلال المحاكم وافتقارها للصلاحية في أربيل والتدخلات في السلطة القضائية بالاقليم، وندعو المحاكم أن تؤدي دورها الحقيقي وعدم الامتثال الى أوامر أي كان».

شيرواني عوقب بسبب عرف سائد في السجون

تجديد الحكم على شيروان شيرواني لأربع سنوات أخرى، يعود الى أن معتقلي باديناں وجهوا في وقت سابق من المعتقل، مذكرة الى الادعاء العام لغرض شمولهم بالإفراج المشروط، وبتوجيه تهمة البصمة على المذكرة من قبل شيروان شيرواني بدلا من معتقل آخر، حكم عليه بالسجن أربع سنوات أخرى، رغم أنه أنكر هذه التهمة في جلسة المحاكمة، وفي حين هناك عرف داخل السجون بأن يبصم أحد المعتقلين بدلا من آخر في الأمور المتعلقة بمطالبهم وليس لأغراض أخرى، إلا أن محكمة أربيل لم تأبه بهذا العرف السائد، وحكمت عليه بالسجن أربع سنوات وفق المادتين ٢٩٥ و٢٩٨.

جميع الادلة كانت لصالح شيروان شيرواني

أعلنت منظمة سي بي تي المعنية بحقوق الصحفيين وحرية الصحافة ان السلطة القضائية في الاقليم ليست مستقلة وان الحزب يسيطر على منظومة القضاء في كوردستان.

واكد رئيس فريق كوردستان لمنظمة فرق السلم المجتمعي (CPT) حول ملف شيروان شيرواني الصحفي والناشط المدني خلال تصريح صحفي: «إن العقوبة التي لحقت بالصحفي والناشط المدني شيروان شيرواني كانت قاسية وغير عادلة، نظرا لان جميع الادلة كانت لصالح شيروان شيرواني والشهود افادوا بانهم كانوا قد فوضو شيروان شيرواني للتوقيع على الوثيقة ولم يتضرروا من جراء هذا التوقيع».

وأشار الى أن «ممثل مديرية إصلاح الكبار في اربيل اشار الى ان سمعتهم قد شوهت من جراء هذه الاجراءات، والسؤال الأهم هو ان الوثيقة التي تستخدم داخل السجن فقط كيف تخرج وتشوه سمعة المؤسسة».

وأكد رئيس فريق كوردستان للمنظمة أنهم «قلقون حول ظروف وصحة السجناء، حيث تنتهك حقوقهم ويعذبون، وما لاحظناه أن السلطة القضائية في الاقليم ليست مستقلة وتدار من قبل الحزب وتستخدم لقمع الحريات وحرية الصحافة وان ما جرى هو اشارة الى ان الحزب في الاقليم يتمكن من اختطاف وتقييد حرية المواطنين دون قرار المحكمة».

واكد رئيس فريق كوردستان لمنظمة CPT «أن شيروان شيرواني وجميع الصحفيين والناشطين مستهدفون، وان اقليم كوردستان ليس مكانا آمنا للصحفيين، ونطالب باطلاق صراح شيروان شيرواني وجميع السجناء والموقوفين في باديناں، كما نطالب النواب والقنصليات والنشطاء ان يوحدوا صوتهم حول هذا الملف من اجل حماية حرية التعبير».

المحكمة لم تسمع الى اقوال كوهدار زيباري

من جهتها دعت لجنة حماية الصحفيين السلطات في اقليم كوردستان بضرورة اطلاق سراح الصحفي والناشط المدني شيروان شيرواني، واكدت ان التهم الموجهة اليه ملفقة وعارية عن الصحة.

واعلنت لجنة حماية الصحفيين انها تابعت ملف شيروان شيرواني الصحفي والناشط المدني المحكوم عليه من قبل السلطة في اقليم كوردستان للمرة الثانية، واكدت: « ان محمكمة جنايات اربيل لم تسمع الى اقوال كوهدار زيباري الذي افاد انه فوض شيروان شيرواني بتوقيع طلب نيابة عنه، وبناء على هذه الواقعة تستوجب اطلاق سراحه وانهاء التهم

الموجهة اليه القاضية بتزوير الوثائق، والسماح للصحفيين القيام بالعمل الصحفي بحرية ودون تقييد».

واكدت اللجنة: « بحثنا مع محامي وذوي الصحفي شيروان شيرواني وكوهدار زيباري وعرضنا خلال تقريرنا كل الحقائق وطالبنا وزارة العدل في الاقليم بضرورة غلق هذا الملف وانهاء التهم لكن الوزارة لم تستجب الى مطالبنا».

قررت محكمة جنايات اربيل يوم الخميس الماضي الحكم على شيروان شيرواني الصحفي والناشط المدني اربع سنوات بناء على شكوى مديرية اصلاح الكبار في الاقليم بتهمة تزوير الوثائق.

محافظ السليمانية: لا يجوز اصدار الأحكام والعقوبات بروح الكراهية والإنحياز لجانب واحد

من ناحيته أكد محافظ السليمانية الدكتور هفال أبو بكر، أن السلطات أخطأت الحكم في قضية شيروان شيرواني ورفاقه سواء كان هذا الخطأ مقصوداً أم لا، وقال: "لا يجوز للسلطات والمحاكم ومراكز الإدارة أن تصدر الأحكام والعقوبات بروح الحقد والكراهية والإنتقام والإنحياز لجانب واحد".

وأوضح أبوبكر بأن المواطنين هم من يبنون الدولة وهم من يقومون بحمايتها وتطويرها، وقال: "مواطن بلا إرادة مهزوم وبلا ثقة لا يبني دولة بل تصنع سلطة مهزومة وضعيفة"، وتابع: "الرجال والأحرار هم من يبنون وطناً وحياة جديدة وقضاء مستقلاً وقانوناً أساسه المواطن".

كما أشار الدكتور هفال أبوبكر في ختام حديثه إلى أن السلطات أخطأت في محاكمة شيروان شيرواني ورفاقه سواء كان هذا الخطأ مقصوداً أم لا، وقال: "على السلطة أن تعتذر لشعبها وأن تتنازل للشعب لصالح سيادة القانون".

قوة تابعة للديمقراطي الكردستاني تختطف الصحفي أوميد بروشكي بعد انتقاده للبارزاني

هذا وبعد صدور الحكم بالسجن على الصحفي شيروان شيرواني لـ ٤ سنوات إضافية يوم الخميس، انتقد الصحفي أوميد بروشكي رئيس حكومة الإقليم مسرور البارزاني، وقال «إن رئيس الإقليم يتبع عقلية بوليسية في معاقبة شيروان شيرواني».أدلى محامي سجناء بهدينان، رمضان هرتيزي، بتصريح صحفي بعد الحكم على شيرواني، وقال: «حكمت محكمة هولير على شيروان شيرواني بالسجن ٤ سنوات بحسب المادتين ٢٩٥ و٢٩٨ بتهمة التزوير، مما يدل على انعدام سيادة القانون وانعدام استقلالية المحاكم في إقليم كردستان».

بعد أن صدر الحكم على شيرواني، تحدث أوميد بروشكي وهو أحد أصدقاء شيروان شيرواني حول قرار المحكمة وقال: «إن المحكمة لم تحكم على شيروان شيرواني لمدة ٤ سنوات وهذا القرار هو قرار رئيس حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني».

وتابع القول:» لا يمكن إدارة الدول بالتفكير العسكري والاستخباراتي، وقد تم اتخاذ هذا القرار ضد الأصوات المطالبة بالحرية والمعارضة للسلطة في بهدينان ويجب أن نتخذ موقفاً ضد هذا القرار».

بعد ساعات من انتقاد بروشكي لسلطة الحزب الديمقراطي الكردستاني، تم اختطافه من قبل قوة امنية .

أفاد ممثل سجناء بهدينان، آيهان سعيد، أن الصحفي أوميد بروشكي اختطف الليلة الماضية من قبل قوات الأمن في دهوك.وقال أيهان سعيد في رسالة نشرها على صفحته على الإنترنت: «نحمّل قوات الأمن التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني مسؤولية حياة بروشكي لأنه اعتقل بدون أمر قضائي».

كركوك هي ساحة الاتحاد الوطني السياسية دون منازع

أكد ستران عبد الله عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، السبت، أن الأحـزاب السياسية لها قاعدتها الجماهيرية وساحة الاتحاد الوطني هي كركوك دون منازع.

وقال في لقاء متلفز تابعه المسرى "أينما كانت هناك حاجة للسلام ووحدة الصف ووحدة الكلمة في الانتخابات كان هناك حضور لبافل جلال طالباني دأبا على سيرة الراحل مام جلال.

وأشـار إلـى أن "الملعب السياسي في كركرك ملعب الاتحاد الوطني دون منازع"، مـؤكـدا أن "كـركـوك قاعدة الاتحاد الوطني الجماهيرية، ومـا دعـواتـنـا لـوحـدة صف الأطراف السياسية في المدينة إلا حرصا على وحـدة صف الكورد".

المسرى

الفساد يلحق اضراراً كبيرة بمحاصيل الفلاحين في محافظة أربيل

منذ فترة طويلة بدأت عمليات استلام محصول الحنطة من الفلاحين في اقليم كوردستان لتشجيعهم على الزراعة وحماية المنتوج المحلي.

وبحسب المعلومات المتوفرة لدى PUKMEDIA، فإن اكثر من ٤٠ الف فلاح قاموا بزراعة محصول الحنطة في اقليم كوردستان على مساحة تقدر باكثر من مليونين ونصف دونم من الاراضي الزراعية.

محاصيل الفلاحين استلمت في جميع مناطق اقليم كوردستان من الفلاحين دون أية مشكلة لكن في محافظة اربيل، واجه الفلاحين مشكلة عدم استلام محاصليهم بسبب عمليات فساد وتجارة غير قانونية.

ماحدث في اربيل سببه الفساد

يقول هيوا علي عبدالرحمن المتحدث باسم وزارة الزراعة في حكومة اقليم كوردستان للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: ان ماحدث في محافظة أربيل من مشكلة استلام محاصيل الحنطة من الفلاحين حدث بسبب وجود عمليات فساد.

واضاف: ان الفلاحين واجهوا قراراً بعدم استلام محاصليهم الزراعية بسبب منح حصصهم لاشخاص آخرين أو شركات للقطاع الخاص كما جرت عمليات بيع وشراء في نسبة محاصيل الفلاحين في محافظة اربيل.

فساد ممنهج

يقول المتحدث باسم وزارة الزراعة: ماحدث في اربيل هو فساد قامت به مجموعة من العلافين والتجار لعبوا بقوت الفلاحين في اربيل ولكن الموضوع لم يعلن لحد الآن.

واضاف: ان وزارة الزراعة شكلت لجنة للتحقيق في تلك العملية ومعالجة مشكلة الفلاحين في محافظة اربيل لكن نتائج التحقيق لم تعلن لحد الآن.

الحكومة لم تعالج مشكلتنا

من جانبه قال ممثل الفلاحين في محافظة اربيل: بعد احتجاجات على ما حدث في سايلوهات محافظة اربيل قررت حكومة اقليم كوردستان معالجة مشكلتنا.

واضاف: نحن مستاؤن جداً من آلية التعامل معنا ولكن مع الاسف هناك تمييز وتهميش نتعرض له ونحن نقف امام مخازن استلام محاصيلنا من الحنطة منذ ١٠ ايام.

واضاف: ان حكومة اقليم كوردستان وعدتنا باستلام محاصلينا لكنها لم تف بوعدها وبدلاً من استلام محاصلينا استلمت المحاصيل من عدد من شركات القطاع الخاص، وهناك نسبة من الحنصة تضيع عند استلامها من قبل السايلوهات.

PUKMEDIA

قوات الآسايش تعتقل أفراد عصابة تخريبية

اعتقلت قوات مديرية آسايش غرب السليمانية، عصابة مكونة من خمسة أشخاص، قامت بقطع الطرق وإطلاق النار على المواطنين المدنيين.

وقالت مؤسسة الآسايش في اقليم كوردستان، في بيان، إنه «بهدف سيادة القانون واستتباب الأمن والاستقرار للمواطنين، وبناء على قرار قاضي تحقيق الآسايش، قامت قوات آسايش غرب السليمالنية، بإلقاء القبض على خمسة متهمين بأسماء: (١- م. س. ص، ٢- هـ. ب. ك، ٣- ج. ح. ح، ٤- س. هـ. ر، ٥- ي. هـ. ص)، قاموا بقطع الطرق وأخذ الأتاوات وإطلاق النار على المواطنين في مناطق (تكية كامه مند وآغجلر)».

وأوضح البيان، أن «المتهمين موقوفون بقرار من قاضي التحقيق، وفق المادة (٤٤١) من قانون العقوبات العراقي، والتحقيقات جارية في ملفاتهم».

طرد السفير واستدعاؤه.. ماذا يعني في الأعراف الدبلوماسية؟

دائما ما نسمع عن قيام دولة ما بطرد سفير دولة أخرى من أراضيها، حيث تعلن الدولة أن الدبلوماسي المعني «شخص غير مرغوب به».

ونسمع أيضا عن استدعاء دولة لسفير دولة أخرى على أرضها لتسليمه مذكرة احتجاج، أو استدعاء دولة لسفيرها من دولة ثانية للتشاور.

والخميس، طلب العراق من السفيرة السويدية مغادرة أراضيه احتجاجا على خطط لحرق نسخة من المصحف في عاصمة الدولة الإسكندنافية، دفعت مئات المحتجين إلى اقتحام السفارة السويدية لدى بغداد وإضرام النار فيها.في المقابل، استدعت السويد القائم بالأعمال العراقي في ستوكهولم احتجاجا على حرق السفارة الذي اعتبرته «أمرا غير مقبول على الإطلاق» قبل أن تقوم بغداد بسحبه.

وفي القضية عينها، قالت وزارة الخارجية السعودية في بيان إنها استدعت القائم بأعمال السفارة السويدية لدى الرياض وسلمته مذكرة احتجاج «تتضمن مطالبة المملكة، السلطات السويدية باتخاذ كافة الإجراءات الفورية واللازمة لوقف هذه الأعمال المشينة والتي تخالف كافة التعاليم الدينية والقوانين والأعراف الدولية»، في إشارة لحرق المصحف.

ولكن ماذا تعني هذه المصطلحات في الأعراف والمواثيق الدبلوماسية الدولية التي تنظمها اتفاقية فيينا وما هو الفرق بينها؟

واتفاقية فيينا هذه، جرى توقيعها عام ١٩٦١ بهدف تنظيم العلاقات بين الدول ووضع أطر عريضة لعمل البعثات الدبلوماسية بين دول العالم.

وتتألف الاتفاقية التي أبرمتها ١٩١ دولة، من ٥٣ مادة وتغطي معظم الجوانب الرئيسية للعلاقات الدبلوماسية الدائمة بين الدول، من فتح السفارات إلى تحديد الحصانة الدبلوماسية للعاملين فيها وغيرها من القضايا.

«شخص غير مرغوب به»

ويعمل الدبلوماسي على تمثيل مصالح دولته في دولة أخرى كرئيس بعثة أو عضو فيها، حيث تتنوع مهامه على أرض الدولة التي استقبلته.

ويشير مصطلح «شخص غير مرغوب به» إلى أن الدولة المضيفة تلقي باللوم على دبلوماسي مقيم على أراضيها لسلوكه غير اللائق أو لارتكابه مخالفة في أثناء تمتعه بحصانة دبلوماسية.

ومع ذلك، لا يعني طرد السفير أو أحد الدبلوماسيين إنهاء العلاقات الدبلوماسية بين أي بلدين، حيث يصنف هذا الإجراء غالبا موقفا تصعيديا لتسجيل موقف معين من دولة تجاه أخرى.

ويحق للدولة المضيفة في أي وقت وتحت أي ظرف ودون تبرير الأسباب، أن تقوم بطرد رئيس البعثة الدبلوماسية لدولة أخرى على أراضيها أو أي عضو آخر في البعثة.

وتمنح الدولة المضيفة في الغالب فترة زمنية معينة لمغادرة الدبلوماسي غير المرغوب به أراضيها.

وغالبا ما يكون هذا الإجراء بطرد الدبلوماسي مرتبطا بمخالفات معينة قد يكون هذا المبعوث ارتكبها كالتجسس مثلا أو تدخله في الشؤون الداخلية للبلد أو استغلال حصانته لارتكاب مخالفات قانونية.

محتجون عراقيون غاضبون اقتحموا السفارة السويدية في بغداد وإضرموا النار فيها احتجاجا على خطط لحرق المصحف

بعد إحراق السفارة.. ما هي اتفاقية فيينا التي طالبت السويد العراق باحترامها؟

تصاعد التوتر بين بغداد وستوكهولم، الخميس، على خلفية قيام مئات المحتجين باقتحام السفارة السويدية في العاصمة العراقية وإضرام النار فيها احتجاجا على خطط لحرق نسخة من المصحف في ستوكهولم.

كما يحق للدولة المضيفة، وفقا لاتفاقية فيينا، رفض اسم دبلوماسي ترغب دولة أخرى في تعيينه قبل اعتماده بصفة رسمية.

وتنص الاتفاقية بوضوح على أن المبعوثين الدبلوماسيين، بمن فيهم «أعضاء السلك الدبلوماسي والموظفون الإداريون والفنيون وموظفو خدمة البعثة» يتمتعون «بالحصانة من الولاية القضائية الجنائية للدولة المستقبلة».

كما يتمتع هؤلاء بالحصانة من الإجراءات المدنية ما لم تكن القضية تتعلق بممتلكات أو مصالح تجارية لا علاقة لها بواجباتهم الدبلوماسية.

يجب ألا يكون الدبلوماسيون عرضة لأي شكل من أشكال الاعتقال أو الاحتجاز، كما على الدولة المستقبلة بذل كل الجهود لحماية شخصهم وكرامتهم.

المباني الدبلوماسية

تنص المادة (٢٢) من الاتفاقية الدولية على أن المباني الدبلوماسية ومنازل السفراء ذات حرمة لا يمكن للحكومة المضيفة دخولها وتفتيشها دون إذن من رئيس البعثة.

كما يتوجب على الدولة المضيفة اتخاذ كافة الإجراءات لحماية هذه المباني من الاعتداءات، كما يجب ألا تكون الممتلكات بداخلها عرضة للاستيلاء أو الحجز.

ويجب أن يسمح البلد المضيف بالاتصال المجاني بين دبلوماسي البعثة وبلدهم الأم ويحميها، علاوة على أن عدم إمكانية فتح حقيبة دبلوماسية مطلقا، حتى في حالة الاشتباه بارتكاب إساءة الاستخدام.

استدعاء السفير ومذكرة الاحتجاج

ويحق للدولة المستضيفة استدعاء سفير دولة أخرى على أراضيها لتسليمه مذكرة احتجاج على قضية معينة أو موقف ضد سياسة بلده وإبلاغه رسميا بها من قبل وزارة خارجية الدولة المعترضة.

ويعتبر هذا الإجراء وسيلة من وسائل الاحتجاج للدولة المضيفة في الأعراف الدبلوماسية بين الدول التي تنظمها اتفاقية فيينا.

ويهدف ذلك لتسجيل موقف ضد الدولة أو طلب إيضاحات منها إزاء مسألة بعينها تعترض عليها الدولة.

استدعاء سفير الدولة من الخارج

وبعكس الإجراء السابق، يمكن لدولة معينة أن تستدعي سفيرها في دولة أخرى للتشاور إزاء قضية معينة مثلا أو حتى لانتهاء فترة عمله لأي سبب كان.

كما يدل هذا المصطلح إلى احتمالية سحب السفير من دولة معينة، وهنا ينخفض مستوى التمثيل الدبلوماسي من درجة سفير – وهي الأعلى – إلى القائم بأعمال، وهي خطوة احتجاجية على موقف أو سياسات معينة في تلك الدولة. وفي هذه الحالة غالبا ما يستمر عمل البعثة الدبلوماسية، ولكن بتمثيل أقل من درجة سفير.

أما القطع الكامل للعلاقات الدبلوماسية، فهو الإجراء الاعتراضي الأخير الذي ينهي أي علاقة بين بلدين، تماما مثلما حدث بين السعودية وإيران في ٢٠١٦ قبل أن تعود العلاقات لوضعها الطبيعي خلال وقت سابق من هذا العام.

بغداد تدين الإساءة إلى المصحف والعلم العراقي أمام سفارتها في الدنمارك

وبعد ادانة العملية في السويد، دانت وزارة الخارجية العراقية، الجمعة، واقعة الإساءة التي تعرض لها المصحف وعلم جمهورية العراق أمام مبنى السفارة العراقية في العاصمة الدنماركية، كوبنهاغن.

وقال المتحدث باسم الوزارة، أحمد الصحاف، في بيان، أن «وزارة الخارجية تدين بعبارات شديدة ومكررة، واقعة الإساءة التي تعرض لها القرآن الكريم وعلم جمهورية العراق أمام مبنى السفارة العراقية في الدنمارك».

ودعا العراق عبر بيان الوزارة المجتمع الدولي «للوقوف بشكل عاجل ومسؤول تجاه هذه الفضائع التي تخرق السلم والتعايش المجتمعيين حول العالم».

وذكرت وكالة «الأناضول» أن مجموعة دنماركية يمينية متطرفة مناهضة للإسلام، أقدمت على حرق نسخة من القرآن الكريم أمام السفارة العراقية بكوبنهاغن.

وذكر مراسل الأناضول، الجمعة، أن أعضاء المجموعة التي تطلق على نفسها «Danske Patrioter» (الوطنيون الدنماركيون)، رفعوا لافتات معادية للإسلام، ورددوا شعارات مسيئة له.

و»قام أنصار المجموعة بإلقاء العلم العراقي والمصحف على الأرض والدوس عليهما، كما بثوا الاعتداء الذي استهدف القرآن على الهواء مباشرة عبر حساب المجموعة على منصة فيسبوك»، بحسب الوكالة.

وذكرت الأناضول أن المجموعة ذاتها اعتدت سابقا على المصحف والعلم التركي أمام السفارة التركية لدى كوبنهاغن.

ويأتي الحادث بعد حادث آخر «للإساءة إلى القرآن» في السويد، وتزامنا مع تظاهرات في العراق وإيران ولبنان، الجمعة، للتنديد بالسماح في السويد بتنظيم تظاهرات شهدت «تدنيس المصحف»، في خطوة تسببت بتوتر بين هذا البلد ودول إسلامية عدة، وبأزمة دبلوماسية بين بغداد وستوكهولم.

مئوية لوزان وحقوق الشعب الكردي

http://www.detectivesdeguerra.com/2017/09/kurdistan-los-mapas-de-la-discordia-ii.html

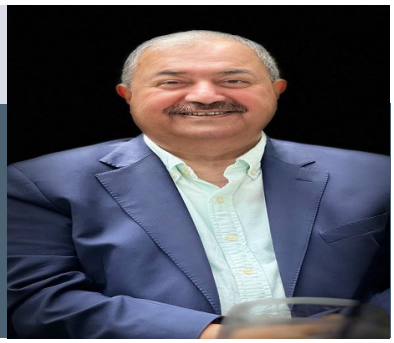

صلاح عزيز :

نافذة على معاهدة لوزان ١٩٢٣ بعد قرن من توقيعها

انتهى مؤتمر عن معاهدة لوزان ١٩٢٣ في كردستان سوريا في ٨ تموز ٢٠٢٣ و سيعقد المؤتمر الوطني الكردستاني (KNK) مؤتمرًا آخر في لوزان-سويسرا خلال ٢٣-٢٤ يوليو الحالي، مما يدل على اهتمام الناشطين الكرد بالمعاهدة.

معاهدة لوزان التي وقعت في عام ١٩٢٣ هي معاهدة سلام بين تركيا وقوى الحلفاء الفائزة في الحرب العالمية الأولى وقد تم توقيعها في مدينة لوزان في سويسرا. تحددت من خلال هذه المعاهدة حدود تركيا الحديثة واعتراف

الدول الأخرى بها.

يعود اهتمام الناشطين الكرد بالـمعاهدة الى اعتقاد بانها ادت الى تقسيم الأراضي التي سكنها الكرد في كردستان- العثمانية بشكل كبير بين تركيا وسوريا والعراق مما نتج حرمان الكرد من دولة مستقلة واضطهادهم من قبل الدول التي اصبحوا فيها اقلية.

في هذه المقالة اود تسليط الضوء على عدة جوانب من معاهدة لوزان ١٩٢٣ ومحاولة طرح فهم جديد لها واقتراح بعض الخطوات العملية للاستفادة من الواقع الجيو سياسي والمعاهدات الدولية لصالح المشروع الكردي.

اولا: وصف معاهدة لوزان ١٩٢٣

نشر المعهد المصري للدراسات النص الكامل لمعاهدة لوزان عام ١٩٢٣ في ١٧ أغسطس ٢٠٢٠، حيث قام عادل وفيق بترجمتها إلى العربية. النص العربي يتكون من الأقسام التالية، مع ذكر عدد البنود في كل قسم:

أ/ مقدمة المترجم عادل وفيق: يتحدث فيها عن أهمية المعاهدة.

ب/ نص المعاهدة: ويتكون من مقدمة قصيرة تذكر أسباب تبرير المعاهدة وهي إنهاء حالة الحرب بين الحلفاء وتركيا وإعادة تأسيس "علاقات الصداقة والتجارة" التي تعتبر ضرورية لرفاهية شعوبهم وتثبيت واحترام استقلال وسيادة الدول وتم ذكر أسماء ممثلي الطرف الأول وأهمهم بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، اليونان، وغيرهم، وأسماء وفد حكومة الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا. ويتضمن النص العربي الأجزاء والأقسام والبنود التالية:

الجزء الأول: البنود السياسية، يتكون من ٣ أقسام، ويحتوي على البنود من ١ إلى ٤٥.

الجزء الثاني: البنود المالية، وتتكون من ٢ أقسام، وتحتوي على البنود من ٤٦ إلى ٦٣.

الملحق الأول للقسم الأول: يتضمن جدولاً بعنوان "جدول الدين العام العثماني قبل الحرب" في ١ نوفمبر ١٩١٤.

الجزء الثالث: البنود الاقتصادية، تتكون من ٢ أقسام، وتحتوي على البنود من ٦٤ إلى ١٠٠.

الجزء الرابع: الاتصالات والمسائل الصحية، تتكون من ٣ أقسام، وتحتوي على البنود من ١٠١ إلى ١٤٣.

ثانيا توضيح معاهدة لوزان ١٩٢٣:

باختصار، توضح المعاهدة حقوق الحلفاء والتزامات تركيا، وتشمل:

١/تحديد الحدود الدولية: تحددت حدود تركيا الحالية واعتراف الدول الأخرى بها.٢. إلغاء القوانين العرقية: تم إلغاء القوانين العرقية والدينية التي كانت موجودة في الدولة العثمانية واعتماد مبدأ المساواة بين المواطنين.

٢/ تم استخدام مصطلح "الأقليات" في المعاهدة للإشارة إلى الأقليات الدينية، حيث وافقت تركيا على حقوق الأقليات الدينية، بما في ذلك حرية العبادة، واستخدام اللغة الأم، وإنشاء مدارس خاصة، والمساواة في المحاكمة مع المسلمين. تم تعيين مفوض أوروبي لمراقبة تنفيذ هذه الحقوق في تركيا. لم يشار الى الاقليات القومية (كالعرب والكرد) بحكم انهم مسلمين حالهم حال التورك.

٣ /التبعية الدينية: تم تأكيد حق الأقليات الدينية في ممارسة الشؤون الدينية وإدارة ممتلكاتها.

٤/النفوذ الخارجي: تم سحب النفوذ الخارجي من تركيا وإنهاء الاحتلال العسكري للأراضي التركية.

٥ /مصير الأرمن: لم يتم تناول قضية المجازر الأرمنية في هذه المعاهدة وتم تأجيلها لمفاوضات لاحقة.

٦/ ترحيل السكان: تم تنظيم عمليات تبادل السكان بين تركيا والدول المجاورة لتحقيق توازن ديمغرافي في

المناطق المتنازع عليها.

٧/ الاتفاقية المالية: تتعلق هذه الاتفاقية بالالتزامات المالية للإمبراطورية العثمانية وتحدد شروط سداد ديونها. ووافقت تركيا على سداد الديون المقدرة بمبلغ ٢/٥ مليار جنيه إسترليني. وهو مبلغ كبير اذا اخذنا بنظر الاعتبار عدد سكان تركيا المقدر بأقل من ١٥ مليون نسمة. كان الثمن مرتفعًا ولم تستطع الحكومة التركية سداده ولذلك تم اعفائها من نصفها مع مرور الزمن.

٨ /اتفاقية تبادل السكان اليونانيين والأتراك: تحدد هذه الاتفاقية تبادل السكان بين اليونان وتركيا، وتشمل إعادة استقرار المسيحيين الأرثوذكس اليونانيين من تركيا إلى اليونان والأتراك المسلمين من اليونان إلى تركيا.

٩ /اتفاقية تبادل الممتلكات: تنظم هذه الاتفاقية نقل الممتلكات والأصول بين اليونان وتركيا كجزء من تبادل السكان.

١٠/ اتفاقيات مع دول أخرى: تم توقيع اتفاقيات إضافية بين تركيا ودول أخرى مثل بلغاريا وإيطاليا والعراق، تناولت قضايا متعددة بما في ذلك النزاعات الحدودية واعتراف بالمعاهدات القائمة. تم ذكر اعتراف تركيا بدول شمال إفريقيا وحدودها الجنوبية مع سوريا (التي كانت تحت الاحتلال الفرنسي)، وحدود ألمانيا الجديدة، والنمسا، وبلغاريا، واليونان، والمجر، وبولندا، ورومانيا، والدولة الصربية، وغيرها. تخلت تركيا عن قبرص وقبلت بالاستيلاء البريطاني عليها. أما بالنسبة للعراق، فجاء في البند رقم ٣-٢ "ترسم الحدود بين تركيا والعراق وفقًا لاتفاقيات ودية ستُبرم بين تركيا وبريطانيا في غضون تسعة أشهر". وكما هو معروف، تم رسم الحدود التركية العراقية في عام ١٩٢٦.

ما زالت معاهدة لوزان ١٩٢٣ تثير الكثير من الاهتمام والجدل في تركيا من جهة والعراق وسوريا واليونان من جهة اخرى. فلا تزال الدول المعنية تشير الى المعاهدة عند الحديث عن سيادة الدولة، وحدود اراضيها، وتوزيع الموارد المائية، واخيرا حقوق الأقليات في تركيا، وخاصة الكرد. لذلك يهتم صناع القرار والباحثون والاكاديميون والاعلام بالمعاهدة المذكورة.

ثالثا، طرح المعاهدة من قبل الكتاب والباحثين الكرد لمعاهدة لوزان ١٩٢٣:

بالنسبة للناشطين والكتاب الكرد، تعطى اهمية عاطفية للمعاهدة ولذلك تقيم مؤتمرات والكتابة عنها وتخصيص برامج تلفزيونية عنها، خاصة قد قربت الذكرى المئوية لمعاهدة لوزان ١٩٢٣. ففي هذه المناسبة يحاول الكرد إلقاء الضوء على قضاياهم وحقوقهم المشروعة، ولتعزيز الوعي بالمعاهدة وتأثيرها على الشعب الكردي على مدى العقود الماضية. وهناك خشية من سوء فهم كبير عند سماع الناشطين الكرد يتحدثون عن المعاهدة. ولذلك قد لا يستفاد من التركيز الاعلامي على المعاهدة بدون القيام ببعض الخطوات التي تهدف الى اقامة دولة (او دول) كردستانية في الشرق الاوسط.

في هذا الجزء اسلط الضوء على الجانب الفكري من خلال طرح بعض الاسئلة:

أ/ هل كانت معاهدة لوزان ١٩٢٣ بين دولة تركيا ودول الحلفاء؟

الجواب كلا ونعم. كلا، لان المعاهدة نتجت عن خسارة الدولة العثمانية للحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، اي قبل تكوين الدولة التركية الحديثة. نعم، لان من نتائج المعاهدة الاعتراف بانشاء دولة تركية حديثة ضمن حدود دولية تم الاتفاق عليها من قبل الطرفين؛ كنتيجة تكون تركيا ملتزمة بها كطرف اساسي موقع على المعاهدة.

ان خسارة الدولة العثمانية الحرب العالمية يعني ان تدفع الحكومة والشعب (تركا وعربا وكردا وغيرهم) ثمن

الخسارة. نتيجة لذلك، فُرضت على الدولة العثمانية (حكومة وشعبا) عقوبات عديدة، بما في ذلك سلب الأراضي وفرض غرامات مالية والتدخل في الشؤون الداخلية. لكن عندما اعترفت الدولة العثمانية (التي اصبحت الجمهورية التركية) بحدودها الجنوبية عفي عن تلك الشعوب (التي اصبحت تدعى بالدول العربية) الغرامات والعقوبات.

استطاعت دول الحلفاء ان تحتل الدول الحديثة بمساعدة العرب وذلك بنشر فكرة " تحرير شعوب المنطقة" بدون تفسير كلمة "التحرير" فكما معلوم لم تستطع الدول الحديثة "المحررة" ان تستقل بعد مائة عام من معاهدة لوزان ١٩٢٣. فقد استطاعت دول الحلفاء (ومن حل محلهم بعد الحرب العالمية الثانية) ان يهيؤا اجيالا جدد من الضباط والمتعلمين والاعلاميين بالفكر القومي والاستشراقي للحفاظ على مصالحها وذلك بالسيطرة على شعوبهم حتى الوقت الحاضر.

بالنسبة للكرد فقد كان حالهم حال العرب خلال القرون التي سبقت معاهدة لوزان ١٩٢٣ فقد حكموا من قبل الدولة العثمانية مع فارق بان في البلاد العربية ولايات كبيرة ومراكز حضارية عديدة (كدمشق، بغداد، القاهرة، الخ.) وفيها المقدسات الاسلامية (القدس، مكة المكرمة، والمدينة المنورة). عندما انشأت الدول العربية، اخذ بنظر الاعتبار العوامل المذكورة. اما المدن والعشائر الكردية في الدولة العثمانية فقد كان مصيرهم فئتين: فئة كبيرة والتي شاركت في حرب استقلال تركيا بعد الحرب العالمية الاولى فهؤلاء ظلوا داخل الحدود التركية الحديثة. اما الفئة الاقل عددا فقد تم توزيعهم ضمن الدولتين الحديثتن العراق وسوريا.

نظرا لان المعاهدة كانت بين دول الحلفاء المنتصرة ودولة تركيا الخاسرة، فلم يكن هناك دور للشعوب ومن ضمنها العرب والكرد.

ب/ ماذا يجب أن يفعل الكرد فيما يتعلق بمعاهدة لوزان عام ١٩٢٣؟

سؤال يجب الاجابة عنه من قبل الناشطين والمهتمين بها.

في رأي لا يمكن فعل شيء ملموس على ارض الواقع متعلق بالمعاهدة، وذلك للاسباب التالية:

١ / لا يوجد تمثيل موحد للكرد العثمانيين في الوقت الحاضر. فقد اتفقت الأحزاب الكردية التي أنشأت بعد الحرب العالمية الثانية، قبول التقسيم الجغرافي لبلاد الكرد والتعامل على هذا الأساس ضمن الدولة الناشطة فيها. لذلك لا تملك جهة حزبية او ايدولوجية الشرعية لتمثيل الكرد في المحافل الدولية، حتى اذا سمح لها بذلك. وهذا ليس جديدا فكما ذكرت الوثائق البريطانية، عندما أعلن شريف باشا نفسه ممثلاً للكورد بعد الحرب العالمية الأولى، رفض زعماء العشائر الكورد تمثيله لهم، ولذلك قررت بريطانيا التعامل مباشرة مع العشائر. ولم تتغير الحالة في الوقت الحاضر، حيث أصبحت الأحزاب السياسية هي النموذج العصري للعشائر االكردية.

كان على الأحزاب الكردية أن تتعلم من جبهة التحرير الفلسطينية التي ضمت عدة فصائل فلسطينية، ونجحت في تمثيل الفلسطينيين في المحافل الدولية عندما حصلت على دعم الدول العربية وغيرها. ومن إنجازاتها الحصول على الاعتراف الرسمي من الأمم المتحدة كدولة فلسطينية غير عضو في عام ٢٠١٢.

٢ / نظرا لتوقيع المعاهدة من قبل عديد من الدول واعترافها بحدود جديدة للدول في أوروبا وآسيا وأفريقيا و لانها الأساس القانوني لتشكيلها فليس من صالحها (ولا تسمح بذلك) تغيير حدودها. لم يتم تحديد مدة انتهاء صلاحية المعاهدة في نص المعاهدة ذاتها، لذلك فهي مستمرة الى ان يتم نقضها من قبل احدى الطرفين: دول الحلفاء او الدولة التركية.

٣/ يمكن لتركيا نقض المعاهدة في الجزء المتعلق بالحدود وذلك بضمن العراق أو جزءًا منه أو سوريا أو جزءًا منها. اذا قامت تركيا بذلك، السؤال هل ذلك يكون لصالح الكرد ام لا؟ في رأي هو لصالحهم لسببين رئيسيين: ستمكن الكرد في تركيا والعراق وسوريا من التوحيد تحت راية دولة واحدة بدلا من ثلاثة دول ستعطي دول الحلفاء الحق في مراجعة الحدود الجنوبية لتركيا واتخاذ قرار جديد بشأنها قد ينتج ذلك تشكيل دولة كردية أو عدة دول كردية في المنطقة. اذا ليس لصالح تركيا نقض المعاهدة في الوقت الحاضر لان ذلك سيكون تهديدا ديموغرافيا لها وتعطي القوى العالمية فرصة لوأد طموحاتها العسكرية والاقتصادية.

ج/ هل يستطيع الكرد المطالبة بمعاهدة تشبه معاهدة سيفر؟

الجواب كلا وذلك لان في المادة رقم (١٠٠) من معاهدة لوزان ١٩٢٣، تمت إعادة ذكر التزام تركيا بالمعاهدات السابقة التي تم توقيعها من قبل الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩١٩.

تم إلغاء معاهدة سيفر التي تم توقيعها في عام ١٩٢٠ ولم يتم تصديقها. واعتُبِرَت معاهدة لوزان التسوية النهائية التي أقرت جمهورية تركيا كدولة مستقلة وذات سيادة، واعترفت بها الدول الموقعة على المعاهدة وتم تصديقها من قبل عصبة الأمم. من خلال هذه المعاهدة، استطاعت حكومة تركيا استعادة الأجزاء الكبيرة من أراضي الدولة العثمانية التي كان من المفترض أن تُعطى للأرمن والكرد في معاهدة سيفر حيث انسحبت اليونان من الاراضي التي احتلتها اثناء الحرب العالمية الاولى.

رابعا، ماذا يجب ان تكون اولويات الناشطين الكرد في تقرير مستقبل الكرد في الشرق الاوسط؟

على الناشطين الكرد تحديد اهداف الاستراتيجية ووضع اولويات لها وابتكار طرق عصرية لتحقيقها ابتدأ من الوقت الحاضر، من ضمن تلك الاستراتيجيات :

أ/ تثبيت الحدود الطبيعية للكرد في إيران وتركيا وسوريا والعراق.

فكما معلوم استخدام كلمة "كردستان" لم تعني عند الدولة العثمانية "وحدة إدارية" بل هو مصطلح اشير اليه للتعويض عن مصطلح "بلاد الكرد" او "سكان الجبال" من قبل العرب. باختصار هو مصطلح اثنو-جغرافي (Ethnogeographic) ويعني بان هؤلاء السكان لهم مشتركات لغوية او قومية تميزيهم عن محيطهم. لذلك تعامل الناشطون الكرد مع هذا المصطلح بشكل عاطفي او ايدولوجي خطأ كبير دفع ثمنه الكرد خلال القرن الماضي.

الحقيقة هي ان الولايات العثمانية ذات اغلبية كردية لم تكن لها علاقة اقتصادية او ثقافية او امنية مشتركة. بل كانت العلاقة بين تلك الولايات ذا اغلبية كردية ضعيفة مقارنة مع العلاقة مع مركز الحكم. لم يخفى ذلك عن الدبلوماسي البريطاني (ريج-١٨٢٠) لذلك استخدم ثلاثة تسميات: كردستان-بەبه (المقصود هو سنجق السليمانية)، كردستان-فارس، وكردستان العثمانية. والأخيرة تضم سناجق عديدة ذا اغلبية كردية. لم يتم تغير ذلك الواقع اثنو-جغرافي بعد تشكيل الدول الحديثة الى الوقت الحاضر، عدا في العراق. لذلك يجب تثبيت الحدود بشكل قانوني وواقعي بعيدا عن الأوهام والايدولوجيات. على الناشطنين الكرد معرفة حقيقة أخرى وهي ان تثبيت الحدود الخارجية كانت او داخلية لا يتم الا من خلال الحرب او الاتفاق.

كان أول جزء من معاهدة لوزان ١٩٢٣ هو تثبيت الحدود بين تركيا وسوريا والعراق بالإضافة الى دول أخرى لاهميته الكبيرة. هذا امر منطقي بحكم ان عدم تحديد الحدود تضع الحلول السياسية خيالية غير قابلة للتنفيذ.

كان رسم الحدود من قبل دول الحلفاء لأجزاء الدولة العثمانية بناء على قرار دول الحلفاء المنتصرة في الحرب لتحقيق مصالحها. أعطيت تلك الدول (تركيا، سوريا والعراق) قدسية لحدودها الخارجية والداخلية. قد يكون الحفاظ على الحدود الخارجية مبررا بحكم انها نتيجة لمعاهدات دولية عديدة ولكن ماذا يمنع من رسم الدول ك ايران، تركيا، العراق، وسوريا رسم حدود داخلية تقر لسكانها حقوقهم المدنية والثقافية والاجتماعية؟ قد يكون ذلك خوف تلك الدول ان تكون عملية رسم الحدود الداخلية خطوة اولى "للانفصال" من الدولة. لهذا الخوف مبرره نظرا لاستخدام القوى الكردية السلاح والتحالف مع قوى خارجية ضد الدولة التي يحملون جنسيتها.

ان خلط مواضيع عديدة للكرد (الحرية السياسية، تشكلي الإداري، التعامل مع القوى الخارجية) أدى الى فشل كل المشاريع الوطنية الكردية من جهة؛ ومحاربة الدول لكل المواضيع تحت مبرر "انفصال" اخفقت جميع الحلول الإصلاحية للكرد.

لذلك اقترح تحديد حدود اقليم كردستان داخل الدول المذكورة مع الاخذ بنظر الاعتبار تجربة كردستان العراق.

نجحت الحركة الكردية في العراق عام ١٩٦١ في الحصول على الاعتراف بإقليم كردستان (على الرغم من صغره) من الدولة العراقية عام ١٩٧٠. ولكن لا تزال مشكلة حدود إقليم كردستان العراق قائمة حتى الآن، علمًا بأن الأحزاب الكردية تحكم اجزاء كبيرة منذ عام ١٩٩١. كان على قادة اقليم كردستان-العراق الحفاظ على الحدود التي كانت تحت سيطرتهم منذ عام (٢٠٠٣) والتفاوض المباشر مع الحكومة العراقية على صيغ مرنة للتعامل مع المناطق "المتنازع عليها". لكن ضاعت تلك الفرصة ومن الصعب العودة اليها.

يسيطر كرد سوريا على بعض مدن شرقي الفرات منذ (٢٠١١) واضافة المزيد من الاراضي اليها منذ هام (٢٠١٥)، لكن للأسف لم تستطيع التفاوض مع الحكومة السورية للاعتراف بحدودها.

على القوى الكردية السورية التنازل عن بعض صلاحياتها الإدارية والامنية لصالح الدولة السورية مقابل ذلك الاعتراف الحدودي. وان عدم القيام بذلك سيلغي كل الإنجازات التي حصل عليها كرد-سوريا ويعود بهم الى قبل عام (٢٠١١).

أظهرت نتائج الانتخابات الأخيرة في تركيا تأييد سكان عديد من المحافظات الكردية في جنوب غرب تركيا للأحزاب الكردية وبذلك دخل عدد كبير من الكرد كأعضاء في البرلمان التركي، لذلك اقترح تثبيت حدود تلك المنطقة ومطالبة الحكومة التركية الاعتراف بها كفيدرالية.

باختصار:

ان قيام (متطرفين الكرد) بالدعاية الى "كردستان الكبرى" عملية أضرت بالكرد وشعوب الشرق الاوسط ولا استبعد ان يكون ورائها دول معادية للمنطقة. لذلك على الناشطين الكرد التعامل مع رسم الحدود الداخلية بداخل الدول المتواجدين فيها بحذر وحكمة، والابتعاد عن القوى المعادية لشعوب المنطقة.

ب/ العمل على نشر الحقائق:

قد يثير استغراب القارئ أن أقول إن الكرد بشكل عام هم ضحايا قلة المعرفة ونشر أفكار متطرفة مبنية على الكذب والتضليل القومي لدول الذين اصبحوا رعاياها بعد معاهدة لوزان ١٩٢٣؛ والكذب والتضليل المضاد الذي نشره قوميوا

الكرد. ويشمل التضليل ذلك كل جوانب التاريخ واللغة والجغرافيا والدين والاقتصاد والحياة الاجتماعية والعلاقات مع الشعوب المجاورة.

قال محمد أمين زكي، المؤرخ، هذا الكلام في الربع الأول من القرن العشرين؛ وفلك الدين كاكائي، الكاتب والمثقف في الربع الأخير من القرن. أي استمرار التضليل الفكري للكرد لمائة سنة.

بدأ جيل جديد من الباحثين في كردستان العراق في البحث بجدية خلال الـ١٥ سنة الماضية، ولكن نتائج أبحاثهم لا تزال غير معروفة بسبب انتشار الأكاذيب وتشويه الحقائق لأغراض إيديولوجية وحزبية ومصالح شخصية. لذا علينا أن نتحلى بالشجاعة وننشر الحقائق بإيجابياتها وسلبياتها، لأن الحقيقة ستظهر في النهاية. مثال على ذلك هو انتشار زائف لافتراءات بأن معاهدة لوزان ١٩٢٣ ستنتهي بعد مرور مائة عام وبأنها سبب تقسيم كردستان الدولة العثمانية. من المؤسف لم تترجم المعاهدة الى العربية الا في عام ٢٠٢٠ و ترجمت الى الكردية حديثا.

لا اعلم كيف تهمل نصوص معاهدة لها كل تلك الأهمية!! العمل على اكتشاف الحقائق سيساعد الأجيال القادمة على بناء أهداف واستراتيجيات واقعية بدلاً من خداعهم بالأوهام الإيديولوجية والوعود الخيالية.

ج/ تنمية المدن الكردية:

ان تثبيت حدود مناطق كردستان فيها مدن متخلفة معرفيا ومتدهورة اقتصاديا عامل مضر لسكان تلك المدن، اذا كانوا يعتمدون على مساعدات السلطة المركزية في استمرار الخدمات لهم. في تجربة كركوك وخانقين افضل مثال على ذلك. فقد كانتا تحت سيطرة القوى الكردية منذ ٢٠٠٤-٢٠٠٥، لكن فقدوا السيطرة عليها الان، نتيجة رغبة سكانها التعامل مع السلطة في بغداد. لذلك يجب ان تكون هناك استراتيجيتان متوازيتان: الاولى هي اختيار اشخاص اكفاء من المدن بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية والايديولوجية لادارة مؤسسات المدينة؛ والثانية هو استعداد سكان المدينة للعمل الجاد ومراقبة المسؤولين اثناء اداء عملهم.

هذه تحتاج عملية توعية كبيرة وتضحية على مستوى السكان والمسؤولين. للاسف لم الاحظ البنية التحتية لهذا الهدف، لذلك يهاجر منها السكان الى المدن الكبيرة او الى خارج كردستان. يجب على القادة المنتخبين من الكرد معرفة طبائع الناس وبانهم (حالهم حال اي سكان) يسعون الى حياة افضل والامن والعدالة. وان عدم وجود هذه القيم، سيجعل المدن والمنطقة لا قيمة لها حتى لو دعيت بـ"كردستان المحررة".

ان اقامة دولة كردية مستقلة او على شكل فيدرالية ضمن الدول المعترف بها هي مسؤولية مثقفي وسياسي الكرد قبل ان تكون مسؤولية دول اقليمية او المجتمع الدولي. اذا فشلت القوى الكردية من تحقيق ذلك لمدة قرن، لا يعني ان تستمر الحالة الى قرن آخر.

لذلك اتمنى ان تكون هذه المقالة مساهمة لتنوير الجيل القادم وتمهيدا لعمل جاد في المستقبل. عند تحقيق الخطوات المذكورة، يكون للكرد شرعية في مراجعة المعاهدات الدولية ومحاولة خلق رأي عام لشعوب المنطقة التعاطف مع اهداف الوطنية للكرد.

*مؤسس ورئيس سابق لجامعة كومار للعلوم والتكنولوجيا

الباحث حسين جمو:

تسعة قرون من العلاقات الكردية التركية قبل لوزان

*المركزالكردي للدراسات

إذا حاولنا كتابة الصفحة الأولى من العلاقات الكردية التركية ستكون البداية من معركة ملازكرت (منازكرت بالكردية وملاذكرد في التاريخ العربي) عام ١٠٧١م. والصفحة الأخيرة تنتهي بثورة ١٩٢٥ بقيادة الشيخ سعيد بيران، وهو حدث متفرع عن نتائج معاهدة لوزان عام ١٩٢٣.

ما بين هذين الحدثين، شهدت العلاقات مداً وجزراً، ازدهـاراً وخراباً، لكنها بقيت مستندة لأصول صلبة من الكفاح المشترك. وحين كانت تقع التجاوزات والصدامات، كانت هزيمة طرف لا تعني إبادة سكانية أو تحطيم الكيان الاجتماعي للآخر.

بقيت هذه المعادلة سارية المفعول حتى في ظروف تبدو نظرياً وكأن العلاقات في أزمة قاتلة، كما حدث في ثورة الشيخ عبيدالله النهري عام ١٨٨٠، أو قبلها عصيان بدرخان بك في بوطان عام ١٨٤٨. كانت التسويات تعقب الهزائم، وتنطلق مرحلة جديدة من العلاقات الندية.

بدءاً من ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٣ انتهت مفاعيل ملازكرت وما أعقبها من لحظات تحالف شديدة الأهمية بين الطرفين، خاصة خلال النصف الأول من حقبة الدولة العثمانية. ذلك أن لوزان كانت إلغاءً كلياً لشخصية ومجتمع كردستان، ونهاية للإرث التاريخي المشترك لشعوب المنطقة منذ الزلزال الديمغرافي والسياسي الذي أحدثه ظهور الترك في

الشرق الأوسط.

كان وصول الأتراك إلى عاصمة كردستان عام ١٠٤٢م، محنة لم تشهدها شعوب كردستان وأرمينيا منذ حروب الإسلام المبكرة في خلافة عمر بن الخطاب. ذلك أن التمدد السلجوقي التركي كان يتحرك مجتمعياً، حيث آلاف العائلات ترافق الجنود في محل استقرارهم لتكوين نواة شعب جديد.

كانت الإمارة المروانية ذات القيادة الكردية (٩٨٢-١٠٨٦م) أقوى كيان حاكم لمناطق كردستان وأجزاء من أرمينيا وأذربيجان. ولم يكن أي تركي قد وصل إلى تلك الأرض. في غضون سنوات قليلة تعرضت عاصمة الإمارة، ميافارقين، لأول محاولة غزو من قبل السلاجقة في عام ١٠٤٢م بعشرة آلاف فارس. وعلّق ابن الأزرق، مؤرخ الدولة المروانية، والمعاصر لعدد من أمرائها، على هذه المحاولة بالقول، "وكان هذا أول ظهور الترك بهذه الديار، ولم يكن الناس قد رأوا صورهم" قبل ذلك. (تاريخ ميافارقين- ص ١٦١).

حين اقتربت ساعة معركة ملازكرت (ملاذكرد) سنة ١٠٧١، كان السلطان السلجوقي، ألب أرسلان، قد زار آمد قبل توجهه للمعركة، والتقى أمير الدولة المروانية على اتفاق. لم يذكر ابن الأزرق في "تاريخ ميافارقين" بنود الاتفاق، فهو قد خطّ كتابه حين انتهت الدولة المروانية وبات السلاجقة سادة كردستان.

تسوية مع السلاجقة: "البقاء مقابل السيادة"

يمكن وضع التعاون الكردي مع السلاجقة في إطار اضطراري تعاون اضطراري للطرفين، خاصة الجانب الكردي، وليس تبعية لقيادة جديدة. وقد حكمت طبيعة الشريحتين الحاكمتين، الكردية والتركية، هوية كل منهما في وقت مبكر من اللقاء المرواني – السلجوقي، وهو أن الشريحة الكردية الحاكمة لم تحاول التوسع خارج النطاق الجغرافي الكردي والأرمني، وهذه من المفارقات التي لم يعالجها معظم المؤرخين المشتغلين على هذه الحقبة أو تغافلوا عنها عمداً لأسباب تتعلق بالسردية القومية الأحادية للتاريخ والتي تفشت مع مطلع القرن العشرين. فعلى عكس كافة إمارات "الثغور" الإسلامية، لم تكن الدولة المروانية كياناً جهادياً، واعتمدت على دور وظيفي هو الحاجز المهدئ للصراع بين الإسلام والمسيحية عبر بناء علاقات إيجابية مع الإمبراطورية الرومانية الشرقية لصالح الخليفة العباسي في بغداد.

ومن الملفت أنه في هذا التاريخ، أي قرابة عام ١٠٠٠م، يلخص المؤرخ الأرمني أصوغيك استناداً إلى مصادر أرمنية وإسلامية، مفارقة قد تكون صادمة للسردية العامة الشائعة، وهو أن "السكان المسلمين كانوا أعداء الأمير المرواني. وبناء عليه أفلح الأمير الكردي في تحطيم الجماعات المعارضة المسلمة ونفيهم وإبقاء الأرمن والسريان فيها بشكل رئيسي". (أرشاك بولاديان – الكورد في حقبة الخلافة العباسية)، ويعود هذا الاستنتاج إلى العداء الذي استحكم بين الحمدانيين العرب حكام الموصل وحلب، وبين المروانيين، على فترات متقطعة لكن دموية، منها ما قام به نصر الدولة بن مروان حين فتك جماعياً بالسكان الموالين للأمير الحمداني في ميافارقين (ينظر: تاريخ ميافارقين).

وجمع أرشاك بولاديان شهادات لمؤرخين أرمن، وأخرى لمسلمين مثل ابن الأثير، ليدعم استنتاجه أن الإمارة

المروانية الكردية كانت مرتبطة بالامبراطورية البيزنطية، خصوصاً في عهد الأمير الأبرز، نصر الدولة ابن مروان، الذي حكم مدة ٥٠ عاماً، وقبل ذلك، كان الامبراطور البيزنطي، باسيل الثاني، قد عقد اتفاقية مع ممهد الدولة المرواني، ومنحه لقباً فريداً لم يسبق أن ناله حاكم إسلامي من إمبراطور مسيحي، و هو لقب "ماكسيتروس" و "دوق الشرق" في عام ١٠٠٠م. (أرشاك بولاديان – الكورد في حقبة الخلافة العباسية ص ٢٠١).

إذاً، لم يكن الكرد الذين ظهروا كمسلمين على مسرح التاريخ منذ مطالع القرن الحادي عشر الميلادي، مدفوعين بعقيدة "الفتح" والتوسع، على عكس السلاجقة الباحثين عن أرض جديدة يحكمونها ويعيشوا فيها، فالكيان السلجوقي ذو طبيعة توسعية، وبالتالي تناسبها فكرة الجهاد ضد الكيانات المسيحية.

بعد اشتراكهم في تغليب كفة السلاجقة ضد بيزنطة، فقد الكرد أهم وظائف استمرار ملكهم، وهو توليهم مسؤولية حماية إحدى مناطق التماس الأكثر خطورة بين المسلمين وبيزنطة.

وهناك قلة ممن قرأوا الأمر من زاوية أخرى، فبحسب قراءة تحليلية لزعيم حزب العمال الكردستاني، عبدالله أوجـلان، فإن اللقاء الكردي التركي في ملازكرت كانت تسوية لفتح ممر أمام القبائل التركية للتدفق إلى الأناضول عبر أرضروم وشمال دياربكر مقابل عدم استيطان القبائل التركية في أراضي الكرد وجوارهم الأرمني. (ينظر: اوجلان– القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية – ص ١٠٧).

حاول الكرد التأقلم مع التوسع التركي في أرضهم، فخاضوا معاً معركة ملازكرت الملحمية، وكانت في الواقع والمحصلة مخرجاً مبتكراً ظن المروانيون أنه سيكون بها خلاصهم من الزلزال الاجتماعي التركي الذي تصدع أمامه الشرق العباسي برمّته من خوارزم إلى غزة. فقد أدت هزيمة بيزنطة في ملازكرت إلى فتح طريق للقبائل التركية إلى الأناضول بدلاً من استيطانها في كردستان. ورغم التضحية المروانية التي كانت تتمثل في "التضحية بالسيادة مقابل البقاء"، فإن التخلص من مظاهر الاستيطان التركي في كردستان وأرمينيا لم يتم إلا بعد قرن كامل حين خاض صلاح الدين الأيوبي معركة لا هوادة فيها ضد السلاجقة في كافة أرجاء بلاد الكرد. ورغم أن سلالات تركية مثل "الأرتقيين" بقيت حاكمة في حواضر كردية، مثل ماردين، فإنها خضعت في النهاية للقيادة الأيوبيةن ولم تكن ذات عمق اجتماعي، وبتعبير آخر: سلالات بلا مجتمع.

رغم ذلك، لم يؤسس تحالف ملازكرت لتعايش طويل الأمد بين الطبقتين الحاكمتين، الكردية والتركية. فحتى سنة ١٠٨٦م، تـاريـخ انهيار الدولة المروانية، ركن الكرد إلـى دفـع الأمـوال لحماية انعزالهم الفريد عن المحيط المضطرب، إلى أن جاءتهم الضربة القاضية على أيدي السلاجقة وحانت النهاية الحتمية جراء تجاور قوتين، إحداها توسعية – جهادية، والثانية انعزالية منكفئة على نفسها.

ينقل ابن الأزرق في تاريخ ميافارقين، تعليقات ذات مغزى لم تذكرها مصادر أخرى. فقد خاطب الوزير الفارسي الشهير للسلطان السلجوقي، نظام الملك، سيده ملكشاه قائلاً وهو يشير إلى بلاد بني مروان: "تلك البلاد قد خلت، وبها من الأموال ما لا يعد ولا يحد". وفي العام ١٠٨٦، استولى ملكشاه على ممالك الكرد قاطبة. وأرسل إلى أمير الكرد ناصر الدولة يسأله عما يطلبه مقابل فقدانه السيادة على بلاده، فأجابه ناصر الدولة جملته الشهيرة: "حربة تقع

في صدري فتخرج من ظهري" (تاريخ ميافارقين – ص ٢١٣).

ويوجز العلامة محمد أمين زكي في كتابه "خلاصة تاريخ الكرد وكردستان" إلى أنه بعد معركة ملازكرت "خضعت جميع بلاد أرمينية وكردستان شيئاً فشيئاً لحكم آلب أرسلان السلجوقي. وهكذا زالت من الوجود كل الحكومات والإمارات الكردية التي كانت قائمة حينئذ، وأصبحت كلها خاضعة لسلطان السلاجقة". (ص ٢١٣)

إن ربط المشاركة الكردية في المعركة من أجل فتح ممر للسلاجقة للتوجه غرباً، له ما يعززه في ثنايا مؤلفات تركية على نحو غير مباشر، ومنهم يلماز أوزتونا، مؤلف موسوعة الدولة العثمانية، حيث كتب أنه بعد المعركة أخذ السلطان "سليمان شاه" أنطاكيا من البيزنط سنة ١٠٨٤ و"جاء مئات الآلاف من الأتراك من الشرق واستوطنوا الأناضول، مبتدئين بالمدن أولاً" (الدولة العثمانية- الجزء الاول – ص ٦٨).

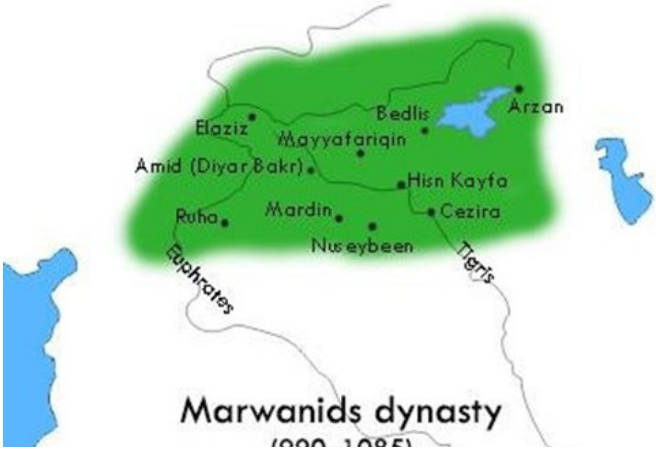

بهذه الصيغة التغلبية من جانب السلاجقة على المروانيين، بقيت الكتلة السكانية الكردية متموقعة في مكانها، كما الآن على وجه التقريب، بينما انتقلت القبائل التركية مئات الكيلومترات غرباً، لكن ليس بلا ثمن. فرغم هذه التسوية الاستراتيجية، لم تنجو الدولة المروانية من جحافل القبائل التركية، ونقل أموال الأمراء الكرد إلى السلطان السلجوقي. وفشلت انتفاضة كردية- عربية ضد الحكم السلجوقي عقب مقتل نظام الملك ووفاة ملكشاه، وجرى اغتصاب وسبي للنساء على نحو واسع ذكرها ابن القلانسي في موسوعة "تاريخ دمشق" في حوادث سنة ٤٨٥ و ٤٨٦ للهجرة ما يعادل ١٠٩٢ و١٠٩٣م.

ولأن التدفق السكاني لم يتوقف من الشرق، باتجاه الغرب، فإن انزياحاً سكانياً قد حدث في المنطقة تحت تأثير الغزوات التركية. فقد انتقل قسم من الكرد إلى بلاد الشام قادمين من كردستان وأذربيجان. وسحق الغزو السلجوقي الوجود العربي في شمال منطقة الجزيرة والموصل، وانتهت دولة العقيليين العرب بالتزامن مع انهيار المروانيين الكرد، وفشلت جبهة المقاومة الكردية العربية المشتركة في صد الزحف التدفق العسكري التركي بسبب عدم انتهاء التدفق البشري الناجم عن انفجار سكاني وانهيار للموارد المعيشية، في شرق ووسط آسيا، وهي فرضية لم تخضع للدراسة التاريخية.

رغم خسائرها الكبيرة، على الكرد والعرب، مرت هذه الحقبة المصيرية بهذه التسوية، أي فتح الممر للترك للتقدم غرباً بدلاً من استيطانهم أراضي الكرد والعرب، ولم يحدث ذلك بأثر فوري ودون ضحايا. وبفضل سياسة المروانيين وأتباعهم الكرد، تم تفادي الدخول في معركة فاصلة مع الوافدين الجدد (السلاجقة)، فللكرد أرض سيخسرونها في حال هزيمتهم، بينما للترك أن يغيروا وجه لجام خيولهم وينتهي الأمر. بالتالي، أي معركة فاصلة كانت تعني فناء أحد الطرفين، كما حدث مع آخر دولة ذات روح عربية في العصر العباسي، وهي إمارة بني عقيل في الموصل والجزيرة التي تحطمت عسكرياً واجتماعياً في الحرب الفاصلة مع السلاجقة

العهد الأيوبي: الحروب الكردية التركية

أخذت العلاقات التركية الكردية في الفترة الأيوبية طابعاً تناحرياً خطيراً، تخللتها صدامات اجتماعية واسعة

تدخلت فيها الجيوش للحسم.

حين تسلم صلاح الدين الأيوبي الحكم في مصر سنة ١١٧٤م، كانت بلاد الكرد ترزح تحت حكم القبائل التركمانية. ومع تمدد الأيوبيين إلى بلاد الشام والجزيرة نشبت حرب طاحنة مع بقايا السلالات التركية الحاكمة دامت سنتين، وألحقت خسائر فادحة بالطرفين، وتوقفت مؤقتاً تحت غرض الاتحاد ضد الصليبيين. إلا أن الحروب التركية الكردية اندلعت مجدداً "حتى أسفرت عن جلاء الكرد عن بعض البلاد السورية وكيليكيا وأضنة" (محمد أمين زكي – تاريخ الكرد وكردستان – ص ٢٢٢).

أول ذكر للحروب التركية- الكردية في العهد الأيوبي وردت في الجزء العاشر من "الكامل في التاريخ" لابن الأثير، في حوادث سنة ٥٨١ هجرية (١١٨٥ م) تحت عنوان "ذكر الفتنة بين التركمان والكورد بديار الجزيرة والموصل" (ص ١١)، وفيها تفاصيل عن منشأ النزاع الاجتماعي حين تعرضت مجموعة من الكرد لحفلة عرس تركمانية، فعمّ القتال بلاد الكرد قاطبة:

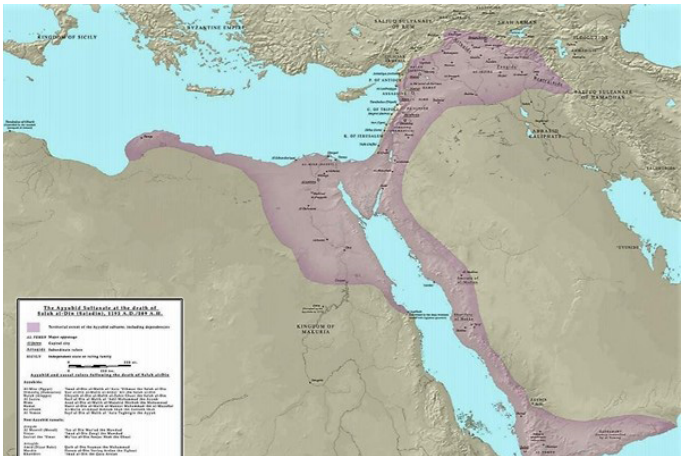

"وفيها ابتداء الفتنة بين التّركمان والكورد بالموصل، والجزيرة، وشهرزور، وأذربيجان، والشّام. وقتل فيها من الخلق ما لا يحصى، ودامت عدّة سنين. وتقطّعت الطّرق، وأريقت الدّماء، ونهبت الأموال".

بعدها بعام ينقل شمس الدين الذهبي في موسوعة "تاريخ الإسلام":

"وفي هذه الأيام كثر الخلاف بديار بكر والجزيرة بين الكورد والتّركمان" (الجزء ٤١ – ص ١٤)

تدل هذه الوقائع الدامية في قلب الديار التاريخية للكرد إلى أن القبائل التركية قد استوطنت كل زاوية من زوايا بلاد الكرد. ولا يفضّل ابن الأثير، المتحيز بلا ريب للزنكيين ضد الأيوبيين في كتابه، سوى هذا التبرير لتلك الحرب الكردية التركمانية عام ١١٨٥م. لكن في العام نفسه، كان صلاح الدين قد وافق على الصلح مع أتابك عز الدين، وهم من رعايا الزنكيين، ومن اللافت أن الصلح قضى بإبقاء الموصل في أيدي الأتابك، على أن يأخذ صلاح الدين المناطق الواقعة خلف الموصل كاملة وكلها كردية خالصة، وهي شهرزور وولاية قرابلي (نواحي كركوك) وما وراء الزاب، وأن يخطب له على منابره، ويضرب اسمه على السكة.

المماليك: تصفية الأرستقراطية الكردية

في الجزء الـ٤٧ من تاريخ الإسلام للذهبي، ترد وقائع متتالية عن استيلاء المماليك على الحكم من الأيوبيين، ومجريات المجازر التي ارتكبها المماليك بحق الأمراء الكرد في مصر والشام، فكانت تصفية شاملة، للأرستقراطية الكردية الحاكمة، لكن الشريحة القبلية القيادية لم تمس وبقيت تساهم في المجهود العسكري المملوكي مقابل معادلة جديدة من السيادة المحلية، خاصة أن المجتمع الكردي قد تم إنهاكه بالاستنزاف المديد جراء الحروب الأيوبية البعيدة عن أراضي الكرد، ومع نهاية المرحلة الأيوبية، كانت المدن الكردية قد استقرت على معادلة تضرب بتأثيرها حتى اليوم. فقد نجت هذه المنطقة من الاستيطان التركي، لكنها لم تتحرر تماماً من السيطرة التركية.

على عكس كافة الدول والإمارات الكردية، سجلت السلالة الأيوبية استثناء بخروجها من حدود الكرد. وهذا حدث يؤرّخ للمرة الأولى على الصعيد الكردي منذ الدولة

الميتانية – الهورية ١٥٠٠ ق.م. لكنه كان توسعاً إشكالياً، فقد كان معكوساً، بدأ من مصر ودمشق ثم اتجه نحو بلاد الكرد.

انشغلت دولة المماليك بالغارات المستمرة على الإمارات التركمانية في الأناضول وشمالي حلب، فكانت فترة استقرار نسبي للكرد الذين حافظوا على حصة وازنة من القوة العسكرية المملوكية (يراجع كتاب محمد عبد الله سالم العمايرة، "الكورد في النظام العسكري المملوكي"). وباتت هناك سيادة كردية على مناطق واسعة استوطنها التركمان في حلب وأطرافها الشمالية. واستمرت الاستقلالية الكردية القبلية والعسكرية صامدة حتى ظهور العثمانيين على مسرح التاريخ، فشكلوا جزءاً صلباً من التوسع العثماني نحو الشرق والجنوب وكفة راجحة في تغليب العثمانية على الإمارات التركمانية المنافسة.

العثمانية: تحالف الإمبراطورية والقبيلة

منذ دخول السلاجقة إلى الشرق الأوسط، وحتى صعود الدولة العثمانية، دخلت البلاد الممتدة من خراسان إلى الأناضول في حرب أهلية منهكة، غالبيتها بين القبائل التركية التي نقلت خلافاتها الآسيوية إلى مناطق الاستيطان الجديدة في بلاد الشام والعراق وكردستان والأناضول. استمرت حلقة الحروب الداخلية التركية على امتداد المنطقة التي نتج عنها فرز للقوى المسيطرة آنذاك، تضمنت في طورها الإمبراطوري ثلاث ممالك؛ اثنتان من الأنساب التركية، هي الصفوية والعثمانية، والثالثة مختلطة، تركية وقفقاسية، تمثلت بالمماليك في مصر والشام والحجاز.

وهوية الصفوية مميزة، فهي ذات رأس تعود بأصولها إلى الكرد ومستتركة في الوقت نفسه، وجيش عماده من التركمان القزلباش، ورعية غالبيتها فارسية.

في عهد الصفوية، استكمل تتريك أذربيجان التي كانت حاضرة قديمة للشعوب القفقاسية والإيرانية، وباتت مستوطنة هائلة لقبيلة قره قوينلو (الخروف الأسود) التي كانت تؤلف عماد القوات العسكرية للصفويين.

على الطرف الآخر، كان السلطان العثماني سليم الأول، يحشد باسم الملّة السنية، شرقاً، قواته المؤلفة من القبائل التركية. لكن قواته هذه لم تكن كافية لتحقيق انتصار حاسم ونقطة تحول في تاريخ المنطقة، وما كان لهذا النصر أن يكتمل إذا لم يضمن وجود الكرد إلى جانبه.

وجد الكرد في سليم الأول نصيراً تركياً ضد القبيلة التركية الحاكمة في كردستان الآق قوينلو (الخروف الأبيض- السنّة) والقره قوينلو (الشيعة) اللذين كانا يستوليان على كامل كردستان، وكان أمير آق قوينلو، حسن الطويل، ذو مطامع امبراطورية.

في بعض مراحل التاريخ كان الوصول إلى ما وراء وسط آسيا عن طريق مسار البحر الأسود أكثر أمناً بالنسبة للتجار الأوروبيين، وكان هذا من سوء حظ بعض المحطات التجارية في شرقي المتوسط، فقد أصبحت المنطقة الممتدة عبر أرمينيا وكردستان وشمالي بلاد الشام، مهجورة وغارقة في الفقر، كذلك الحال في الأناضول التي تحولت في مراحل قصيرة، لكن في غاية القسوة، إلى "جيوش بلا مجتمعات" تركت أثرها الكبير في تأخير استيطان الشعوب الوافدة حديثاً، مثل القبائل التركية، في المدن، وبقيت ردحاً من الزمن شعوباً عسكرية بالكامل، ولعل هذا ما ساهم بشكل إيجابي في إبقاء السكان الأصليين في المدن والقرى الزراعية المتلاشية في الأناضول بدون مزاحمة من الوافدين الجدد، وبقيت صفة

الترحال ، أو عدم الإقامة في المدن، صفة ملازمة للقبائل التركية حتى وقت متأخر في زمن

حكمت قبيلة الأق قوينلو التركمانية من (١٤٦٩ – ١٥٠٢)، ومنحت امتيازات لتجار البندقية الإيطاليين في دياربكر، بدون أن تشكل مدناً لسكانها التركمان. وكانت البندقية ترى في دياربكر، بعاصمتها التاريخية الحصينة آمد، الفك الشرقي من الكماشة لمحاصرة التوسع العثماني المبكر، حيث أن العلاقات توترت ودخل الطرفان عدة حروب عقب استيلاء محمد الفاتح على القسطنطينية عام ١٤٥٣م، فعقدت البندقية تحالفاً مع أوزون حسن الذي كان خائر القوى وسرعان ما انهارت سلالته.

وفق أكمل الدين إحسان أوغلو، في كتابه "الدولة العثمانية"، كان أوزون حسن (حسن الطويل) يتصور نفسه "تيمورلنك الثاني" ويحلم بتوحيد الإمارات التركمانية بعاصمتهم دياربكر، أي أنه امتلك رؤية استيطانية مستقبلية تكون فيها آمد عاصمة التركمان.

كانت حرب جالديران بين العثمانيين والصفويين سنة ١٥١٤م فرصة لتأسيس علاقة تركية كردية جديدة، تتجاوز التوترات المديدة منذ السلاجقة ومن تبعهم. في المقابل، كانت هذه الوقعة فرصة لبني عثمان أن يتخلصوا من الصداع الذي تسببه لهم قبائل التركمان البدوية، الرافضة لمبدأ الدولة الإمبراطورية نفسها. فـ"سليم الأول" بهذا المعنى، استقوى بالكرد ضد الصفويين، وقوّاهم ضد التركمان الذين كانوا من الرعايا غير المرغوب فيهم عثمانياً حتى تأسيس الجمهورية التركية، لرفضهم التحول إلى رعايا بالمفهوم الامبراطوري.

قبل معركة جالديران التي حطمت تطلعات الصفوية في جعل نهر الفرات الحد الغربي مع دولة الروم (العثمانية)، نال الشيخ والعالم الكردي الشهير إدريس البدليسي، تفويض السلطان سليم، لترتيب الأوضاع في أصقاع كردستان المفككة والمتنازعة بين أمرائها، فجمع كلمتهم وأقنعهم بنظام إداري خاص، يكون الحكم بالوراثة، فقام مندوب السلطان، البدليسي، بتنظيم العلاقة بين الإمارات الكردية والسلطنة العثمانية بعهد مكتوب للحكم الذاتي شمل أكثر من ٤٦ أميراً كردياً، منهم ١٢ بلقب الخان (شرفخان بدليسي – الشرفنامة).

وعن هذا كتب الرحالة العثماني أوليا جلبي منتصف القرن السابع عشر:

إن هذه الحكومات الاثنتى عشرة منذ قانون السلطان سليم، لا يولّون ولا يعزلون، وهم يحكمون وذريتهم من قبل الوزراء وبأمر السلطان ويرسل إليهم أمر سلطاني بذلك، وأهل الولايات يسمون الحاكم منهم الخان. ولله الحمد فقد سحتُ في كردستان ذات الأرض الحجرية سبعة أعوام، وكتبت عن كردستان ما تحققت من صحته في كتاب قائم بذاته، ولولا وجود كردستان كسد بين آل عثمان والفرس لما تحقق الاستقرار لآل عثمان لأن الفرس خصم عتي شجاع.

وتقديراً للموقف الكردي، أرسل السلطان سليم للأمراء الكرد "١٥ علماً و٥٠٠ خلعة من الخلع السلطانية الفاخرة" (خلاصة تاريخ الكرد – ص ٢٤٩).

سرعان ما تحولت كردستان مجدداً إلى ساحة التقاء الجيوش الإقليمية. وحتى عام ١٥٥٠، كانت الحواضر الكردية قد تعرضت لتدمير شامل على أيدي هاتين القوتين، وكل منهما كان يستولي على قسم من الأراضي المأهولة بالكرد.

خلال الفترة من ١٥١٤ وحتى نهاية عهد سليمان القانوني سنة ١٥٦٦، تعرض الكرد لعقوبات جزئية طاولت بعض الأمراء، فقد كان للاتفاق الشامل، الكردي التركي، في جالديران، صدى في سنوات حكم القانوني، رغم خرقه للاتفاق حين عزل أميراً كردياً وعيّن محله أحداً من غير ورثته في بدليس. لكن ما إن تسلم مراد الثالث الحكم، سنة ١٥٧٤، حتى كان "عهد السلام" الهش قد اهتزّ بشدّة. فقد تحولت الديار الكردية إلى هدف مستمر للغارات الصفوية، عاماً بعد عام، وهذا لم يسمح بالعمران بسبب الحملات العسكرية المتتالية، ومقتل عدد كبير من الكرد في كل حملة، فقد تنصلت الدولة من مسؤولياتها في الدفاع عن كردستان في وجه الصفويين، باعتبار أن مسؤولية الدفاع ذاتية – إلا في حالات تراها السلطنة ضرورة- ليدفع الأمراء الكرد ثمن الاستقلالية الممنوحة لهم في وجه جيش يفوقهم في الموارد.

فضلاً عن ذلك، فإن اتفاق السلام الكردي العثماني المذكور قد قيّد بطريقة صارمة نمو أي إمارة كردية مركزية لقيادة مسائل الدفاع والإدارة، وبقيت حدود الإمارات شبه المستقلة ثابتة "لا تتوسع، ولا تتوحد" تحت راية غير راية بني عثمان.

هناك اجتهاد يحتاج متابعة وتنقيباً بحثياً مفاده أنّ هنالك مبالغة في تصوير تأثير الاتجاهات الدينية على القادة الكرد في مرحلة الصدام العثماني الصفوي، و أنّ الكرد فضلوا التحيز إلى دولة المذهب السني (العثمانية) تحت تأثير الميل المذهبي. حقيقة لا تشير الوقائع المدونة في "الشرفنامة"، وهو أهم مصدر في التاريخ الكردي، على اتخاذ الكرد قراراتهم تحت هاجس المذهب السني أو الشيعي، لكن ما تم تصويره أكاديمياً في الدراسات الحديثة يذهب في عكس هذه الفرضية، ويربط "عدم النجاح" بوقوع الكرد تحت هيمنة التفكير الديني، و هي خلاصة لا تستند إلى الأدلة بقدر استنادها إلى القراءة الغربية للتاريخ الحديث في المشرق و تعظيم العامل الديني في صناعة الأحداث.

إن إلقاء نظرة على التقديرات السكانية مطلع القرن السادس عشر بين ثلاثة شعوب توضح جانباً من علاقة السيكولوجيا بنمط بناء الدولة؛ فرغم أن التقديرات المعقولة لا تستند لأرقام وإحصائيات موثقة، لكن حجم وكثافة الانتشار الجغرافي والقبلي، يوضح أن عدد السكان كان متقارباً بين الكرد والفرس والترك. نجحت سلالات حاكمة في تأسيس إمبراطوريات إيرانية وتركية تجاوزت حدودها الطائفية والإثنية، و ذلك على عكس الكرد، الذين حكموا طيلة العصور الوسطى والحديثة مناطق أقل من مساحة انتشارهم الفعلية. التفسيرات عديدة وربما متناقضة، ولا ينبغي إغفال أن "الإبتكار التجاري" يكمن في قلب هذه المفارقة، فالقادة الذين أهملوا "البعد التجاري" في بناء الكيانات السياسية لم ينجحوا في بناء دول إمبراطورية، وهذا كان حال الكرد – وما زال – في الشرق الأوسط، وتم تصويرهم، مثلهم مثل الأوزبك والبلوش والبشتون، كقوة معيقة لتوسع رأس المال التجاري. بعبارة أخرى، لم يقدموا أنفسهم كشركاء تجاريين للقوى الإمبراطورية – ولاحقاً الرأسمالية – الباحثة عن مراكمة الثروة والنفوذ. حتى في التفاهمات التي تمت بين السلطان سليم الأول والأمراء الكرد بين أعوام ١٥١٤- ١٥١٦ كانت الشراكة مبنية، في الجوهر، على منح الحرية للكرد في أن يبقوا منعزلين.

إنّ قراءة الاتفاق – الشراكة – بين الدولة العثمانية والكرد في بدءاً من العام ١٥١٤ وقع أيضاً ضحية الفرضية الدينية، لذلك لم يحظ هذا الحدث الحاسم في التاريخ

العثماني بتحليل يرقى إلى حجم التغير الذي طرأ. كان الاتفاق هو الرافعة الاستراتيجية الأولى التي رسمت الطابع الامبراطوري للدولة العثمانية بعد أن كانت قبل هذا التاريخ دولة نصف بلقانية ونصف أناضولية. بعد هذه الشراكة التي منحت للأمراء الكرد حق حكم إماراتهم وتوريثها و الحق في إقامة حكومة كونفيدرالية باسم كردستان، انكسرت الدولة الصفوية، ليس في المعركة العسكرية (جالديران)، فسرعان ما استعادت العاصمة تبريز و معظم أراضي كردستان؛ إنما خسرت التحالف مع الإمارات الكردية، من أورميه إلى آمد، وهذا الأمر أجبر الصفوية على إعادة صياغة كلية لاستراتيجيتها، فبدلاً من الطموح الامبراطوري للشاه اسماعيل الصفوي في أن يكون نهر الفرات هو الحد الطبيعي بينه وبين العثمانية، فإنه بات مقتنعاً بنهر آراس.

حاولت الصفوية الاستثمار في الأخطاء العثمانية في كردستان، فكسبت ولاء عدة إمارات كردية بشكل متفرق دون أن يشكل تحولاً في مجرى الصراع على الهضاب الثلاث المتسلسلة (الفارسية والأرمنية والأناضولية).

يمكن صياغة المعادلة عشية جالديران على الشكل التالي:

"الطرفَ الذي سيتحالفُ مع الكرد، كان سيغدو القوةَ السائدةَ في منطقةِ الشرقِ الأوسط. وموقفُ السلطانِ العثمانيِّ ياووز سليم بعقدِه التحالفَ الاستراتيجيَّ بين القوتَين اللتَين تكادان تُعتَبَران متكافئتَين (الكرد و الترك)، لَم يتأخرْ عن إعطاءِ ثمارِه التاريخية. والتحالفُ المُبرَمُ كان يعترفُ للإماراتِ الكرديةِ بشبهِ استقلاليةٍ واسعةِ النطاقِ وبصلاحياتِ التحولِ إلى حكومة. وأكثر من كونه تحالفاً، فقد كان يَشُقُّ طريقَه صوب إمبراطوريةٍ تركيةٍ – كردية، مثلما حالُ الإمبراطوريةِ النمساويةِ – المجرية. وأيُّ راصدٍ يَقِظٍ للتاريخ، سيَتمكنُ من رؤيةِ الطابعِ الاستراتيجيِّ للشراكةِ بين بلادِ الأناضولِ وميزوبوتاميا".(عبدالله أوجلان – خريطة الطريق – ص ١٠٨).

شيئاً فشيئاً، لم يبق من العهد الاستراتيجي بين سليم الأول والأمراء الكرد سوى الذكرى. وبدأت الإمارات الكردية تسقط بالتتالي، ووجهت لها ضربات قاضية منذ تدشين الإصلاحات في الدولة العثمانية بدءاً من سنة ١٨٣٩. فبينما كانت تتقلص حدود الإمبراطورية في البلقان، كانت تزداد عنفاً في الداخل، خصوصاً أن الطبقة السياسية قد قررت الإجابة عن سبب تأخرهم وتقدم أوروبا.

تطلبت الرؤية الجديدة إلغاء إمارات الحكم الذاتي في الدولة، ومنها ولايات كردستان. وكانعكاس مباشر لذلك، تصاعد التوتر الديني بين المكونات والطوائف. بعد الإصلاحات (خط كلخانة ١٨٣٩ – خط همايون ١٨٥٦) باتت الدولة متحيزة – في نظر الأمراء والشيوخ الكرد – لصالح المسيحيين.

هناك الكثير من الإشكالات التاريخية في تشريح هذه المرحلة، إلا أن نتائجها ظاهرة للعيان. فقد أنهت الدولة العثمانية إمارة صوران، الواقعة اليوم في إقليم كردستان العراق سنة ١٨٣٤. وإمارة بوطان سنة ١٨٤٧. كما انهارت إمارة بابان بقرار عثماني أيضاً مع منتصف القرن التاسع عشر. وحين تسلم السلطان عبد الحميد الثاني الحكم سنة ١٨٧٦، كانت الإمارات الكردية التاريخية الممتدة منذ بواكير التحول إلى الإسلام، قد اختفت تماماً، وخلفت وراءها فوضى ومجازر وحملات تهجير.

مع تسلمه السلطة في فترة حرجة، حاول السلطان

عبدالحميد الثاني (١٨٧٦ – ١٩٠٩)، الانقلاب على الإصلاحات، وأوقف العمل بالدستور الذي أقره بنفسه عام ١٨٧٦، وسحب المزايا الممنوحة للأرمن في الإصلاحات السابقة.

كانت تلك إشارة التقطها الكرد على الفور وهم يرون كيف حوّل إرث الإصلاحات العثمانية بلدهم إلى كومة من الخراب مليئة بقطاع الطرق والقتل. فقد بات لديهم مجدداً حليف هو السلطان نفسه، وهذا لم يحدث سوى مرة واحدة في السابق، مع السلطان سليم الأول. وقد ابتكر السلطان عبدالحميد منهجاً جديداً سمح فيه للكرد بالتمييز بين الدولة وبين الخليفة – السلطان.

بهذا المعنى، كانت حقبة السلطان عبد الحميد هي التي كان فيها الكرد مناهضين للدولة الإدارية (موظفين، جيش، ولاة.. إلخ) وموالين للدولة السلطانية، لشخص السلطان عبدالحميد. ويمكن إيجاد هذا الأثر في أن عبد الحميد الثاني، كان على اتصال مباشر مع بعض الشيوخ الكرد، دون مرور المراسلات بالأجهزة الرسمية.

كان للطرفين، الكرد والسلطان، حساباتهما، ويلتقيان في مناهضة القوميات والطوائف الموالية لروسيا داخل الدولة. ونتيجة الاستثمار المتبادل، فضلاً عن تعدد مراكز النفوذ في الأستانة، حملت أبرز شخصية كردية في تلك الحقبة، الشيخ عبيد الله النهري، لواء ثورة وطنية كردية عامة شملت أراضي كردستان في الدولتين الإيرانية والعثمانية، معاً، سنة ١٨٨٠. وبعد هجومها الواسع على الحاميات القاجارية في كردستان الإيرانية، تمكن أتباع القائد الكردي من تحرير معظم مناطق العشائر الكردية في حوض بحيرة أورميه، لكنه تعرض للهزيمة لاحقاً بعد تدخل الباب العالي سياسياً لإيقاف اندفاعة الشيخ التي أقلقت الدولتين رغم شبهة تواطؤ بين الشيخ النهري والسلطان عبدالحميد.

خلال الأعوام التالية، شهدت العلاقات بين الكرد والسلطة هدنة غير معلنة، بسبب ضعف القوى الاجتماعية الكردية المستقلة، وصعود تنظيم الألوية الحميدية. إلا أن هذه الهدنة لم تشمل بأي حال من الأحوال الكرد الإيزيديين والعلويين الذين بقوا هدفاً مستمراً للسلطات العثمانية منذ أول تفاهم كردي تركي.

مع نجاح عبدالحميد الثاني في التحكم بأدوات العنف – الحكم في الدولة، ارتسمت ثلاثة خيارات متعارضة، لماهية الدولة، متفاوتة في درجة القوة.

١- الأمة الإسلامية

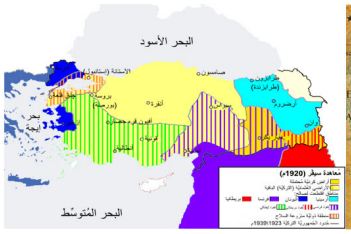

كان القالب الإصلاحي للدولة يدفع بالنظام نحو "الدولة الأمة" فيما السلطة المركزية تعيش فوضى التطبيق، وتآكل الولاء للدولة من قبل القطاع الأوسع من السكان.

في كردستان، أدى تعيين الدولة للولاة على الكرد، بدلاً من السلالات الكردية التاريخية، وعدم نجاح هؤلاء المركزيين في تقدم أفضل مما كان يقدمه الأمراء السابقون، إلى اهتزاز شرعية الدولة داخلياً، فضلاً عن منح الدولة أفضلية في ثمار الإصلاح للأرمن، الذين – رغم قوتهم – إلا أنهم ما كانوا سيصمدون طويلاً أمام نقمة شعبوية كردية كانت تلوح في الأفق. فزادت التوترات وباتت على وشك الانفجار اجتماعياً لولا إيقاف السلطان عبدالحميد الثاني مسار التحديث الهمايوني، عبر طريقة مربكة أيضاً في إدارة التعددية الامبراطورية، فلجأ إلى دعم قيادات اجتماعية كردية وشركسية وأرناؤوطية، في الداخل، ضد

الرعايا المسيحيين الذين تعهدت فرنسا وبريطانيا وروسيا بحمايتهم. صحيح أنه أوقف العمل بالدستور الذي أصدره، مؤقتاً، ثم تعايش مع الهزيمة المدوية في الحرب مع روسيا عام ١٨٧٨، ثم التوقيع على معاهدة سان ستيفانو المذلة، ثم معاهدة برلين، لكن هذه التطورات أدت إلى أن تصبح الدولة رهينة بشكل أكثر من أي وقت سابق، في أيدي بريطانيا وفرنسا. كان الوقت قد فات لإيقاف المسار الذي رسمه جدّه محمود الثاني، ووالده عبدالمجيد الأول. ولم تنشأ حركة إصلاح ذات جذر عثماني، فبقي الخيار أمام عبدالحميد إما الذهاب مع الإصلاحيين ذوي الثقافة الفرنسية، أو تقوية الرجعيات الداخلية لتعطيل مسار انتقال الدولة من الطور الامبراطوري إلى "الدولة القومية". وهو اختار تقوية النزعة المحافظة، دون أن يضفي عليها صفة شرعية تمثيلية حتى، ما عدا الألوية الحميدية في كردستان. فكانت هذه الصيغة منتجة لـ"القومية الإسلامية" داخل الدولة، والتي كانت في موقف هجومي أحياناً ودفاعي أحياناً أخرى، تجاه القوميات المسيحية، خصوصاً أن الصيغة التدخلية للدولة الأوروبية قد عبثت بالرتابة التعايشية على مدى قرون، وخلقت أوهاماً لدى جزء كبير من نخب الشعوب المسيحية أن خلاصها يتوقف على قرار ذاتي بالثورة حيث أن الخارج جاهز لتحويل ثورتهم إلى مكاسب استقلالية.

٢- القومية العثمانية

مرّت فكرة القومية بأطوار متوازية من الطروحات الإصلاحية، منها ما ظهر لدى تنظيم "العثمانيون الجدد" بقيادة نامق كمال، رائد القومية العثمانية.

ما قدمه نامق كمال كان رؤية أكثر منه نظرية. فالقومية العثمانية محاولة محلية، لم تتكرر، في إيجاد حل لمعضلة إدارة التنوع الداخلي بالتوازي مع تحديث الدولة الذي لا رجعة عنه وفق طراز الدولة الأمة، لأنه لم يظهر نموذج غيره ناجحاً في ذلك الحين حتى يتم تقليده.

الفكرة تفترض مساواة بين الرعايا المسلمين والمسيحيين واليهود ضمن توليفة قومية تصنعها الدولة من الأعلى تحت حكم آل عثمان. وهو – نامق – كان ذو نزعة تركية في الشعر والأدب، وألهم العديد من القوميين لاحقاً، مثل مصطفى كمال وخالدة أديب، ولم ينل إعجاب السلطان عبدالحميد الثاني الذي وصفه في مذاكرته بأنه شخص يعيش حياتين مزدوجتين دون أن يدري، رغم ذلك أثنى على خلاف نامق مع مجموعة مدحت باشا، الأكثر تغريباً.

خلال جهوده لإحباط الامتيازات الممنوحة للغرب، ظهرت معضلتان ذو نتيجة كارثية. فقد ازدادت ثقة الأرمن بأنفسهم كقومية لها قوة داخلية مسلحة، وعين غربية وروسية تحرص عليها. في المقابل، عمل عبدالحميد على إفشال ما وجد أنها نزعة استقلالية أرمنية داخل الدولة، بمعنى أنه رأى مبكراً فشل فكرة "القومية العثمانية"، فعمل على تدعيم موقف الجماعات المسلمة المجاورة للأرمن، خوفاً من هجوم أرمني على الدولة من جهة الجبهة الروسية، وقد حدث شيء من هذا القبيل في أعوام ١٨٩٤ – ١٨٩٦ وانتهت بمذبحة على أيدي تحالف "الأمّة الإسلامية" ضد "القومية العثمانية".

٣- القومية الطورانية

كان بداية تأسيس جمعية الاتحاد والترقي إحياء للفكرة العثمانية في إطار من الفلسفة الوضعية المتطرفة،

إلا أن الفكرة لم تتأقلم مع العثمانية من حيث التاريخ. فكانت الجمعية تبحث القطع مع الماضي العثماني، والبدء من جديد، تحت الاسم ذاته. بعد عام ١٩٠٦، حدث اضطراب داخل الجمعية بسيطرة العناصر المؤيدة للطورانية وتتريك الامبراطورية كاملة، وخرجت العناصر غير الطورانية، في مقدمتهم اثنان من المؤسسين الستة، هما الأكاديميان الكرديان عبدالله جودت واسحاق سكوتي.

لكن الفكرة القومية تحتاج إلى عدّة أكاديمية مشغولة وجاهزة، ومتكاملة، سواء بالاختلاق أو الاجتهاد أو الوقائع. ولم تكن المجموعة الطورانية تمتلك هذه العدّة حين تأسست جمعية الاتحاد والترقي نحو ١٨٩٤ في باريس، لكن في باريس نفسها باتت هذه المجموعة تحت تأثير ثلاثة مفكرين تتبع نتاجاتهم، الباحث نيازي بيركيش في كتابه "تطور العلمانية في تركيا".

أول هؤلاء ديفيد ليون، فقد قدم قراءة تاريخية صادمة حتى للقوميين العثمانيين، أمثال نامق كمال، معتبراً أن المغول (الذين وصفهم بالأتراك) بناة أهم امبراطورية في التاريخ، وجنكيز خان (التركي) أعظم قائد في التاريخ.

الثاني هو آرثر لوملي دافيدز، الذي حاجج في كتابه "قواعد اللغة التركية" على الاتصال التاريخي الاجتماعي بين اللغة التركية والشعوب التركية منذ القدم وحتى عهد محمود الثاني. وانتقد الكتاب الأوروبيين والأتراك على تمييز التتار عن الأتراك، فهم برأيه أتراك ولغتهم تركية. وقامت أمه بترجمة الكتاب بعد وفاة آرثر، وقُدِم هدية إلى السلطان محمود الثاني.

المفكر الثالث، أرمينيز فامبيري، (١٨٣٢- ١٩١٣) وأجرى أبحاثاً اجتماعية ولغوية في الصلات الاثنية بين شعوب آسيا الوسطى وأتراك آسيا الصغرى. وهؤلاء الثلاثة، هم من يهود أوروبا.

رغم التوترات الحرجة في القرن التاسع عشر بين الكرد والدولة، لم يسقط التحالف التاريخي الكردي التركي، لكنه تعرض لانتكاسات شديدة وترنح في مراحل عديدة، خاصة منتصف القرن التاسع عشر. لقد استغرق أكثر من ٤٠٠ عام منذ جالديران ونحو ٩٠٠ عام منذ ملازكرت، وكان في كل مرة يجد ما يعيده إلى الحياة، وآخرها فترة السلطان عبدالحميد الثاني. وكما يشرح حميد بوز أرسلان في كتابه تاريخ تركيا المعاصر (ص ١٩، ٢٠):

أتاحت الفترة الطويلة لحكم السلطان عبدالحميد الثاني؛ التي تميزت بغياب حروب كبيرة بين ١٨٧٧ و١٩٠٩ أن يعيد التفكير بالإمبراطورية في إطار هويّويٍّ جديد. وبدا عبدالحميد الثاني مدركاً أن الإمبراطورية ستنكمش في النهاية داخل الأناضول. كانت عقيدته تهدف إلى خلق تجانس في هذه «النواة الصلبة» وحمايتها بدائرةٍ تضم الجماعات المسلمة ولكن غير التركية؛ مثل الكورد والعرب.

كانت مذابح ١٨٩٦-١٨٩٤ التي أوقعت على الأقلّ مئة ألف ضحية أرمنية تشكل في الواقع الخطوة الملموسة الأولى نحو إعادة اكتشاف الأناضول ككيانٍ تركيّ ومسلم.

في ٢٤ تموز ١٩٢٣، قررت الشريحة الحاكمة للأناضول ليس فقط إنهاء ٤٠٠ عام من الحماية الكردية التركية المشتركة للامبراطورية، أو على الأقل جبهتي القفقاس وإيران، بل قاموا بعد لوزان بكل ما يؤكد إحياء مشروع أوزون حسن في تتريك كردستان.

د. علي المؤمن:

في الذكرى الـ (٥٥) للانقلاب البعثي في العراق

النظام الحالي، على كل مساوئه ومشاكله، هو أفضل من أغلب أنظمة الدول العربية

بعد بضع سنوات من سقوط نظام البعث؛ بدأت بعض المفاهيم والمقولات والمصطلحات الغريبة تظهر تدريجياً في الفضاء الإعلامي ووسائل التواصل، بصورة منظمة وممنهجة، ثم لتتسلل الى الأوساط الاجتماعية، وينساق كثير من الناس لترديدها، دون وعي حقيقي بكلياتها وتفاصيلها، منها: ((راح صدام وجانه ألف صدام))، ((صحيح الوضع ما كان زين قبل، لكن حالياً أسوا))، ((صدام مجرم لكن هؤلاء الجدد أكثر إجراما))، ((راحت أيام الزمن الجميل))، ((قبل ماكو

واحد يكدر يسرق))، ((كل مصائبنا من أهل الخارج))، ((بالأول ما كنّا نعرف الطائفية))، ((الشيعة ما يصلحون للحكم)) وهي مقولات تعبّر عن عدائها للنظام الجديد وحكوماته والأحزاب المشاركة فيه، كما تعبر عن دفاع غير مباشر عن نظام البعث وصدام.

وقد ظلّت الأحزاب الإسلامية الشيعية والسياسيين الإسلاميين الشيعة والمؤسسة الدينية الشيعية وعموم الشيعة، هم المستهدفون في هذه المقولات.

وبغض النظر عمن يقف وراء دس هذه المقولات، ودوافع من يرددها، سواء كان بعثياً أو مستفيداً من النظام السابق أو كونه طائفياً ويأمل عودة العراق الى الوراء، أو أنه يرددها عن انفعال وغضب، بسبب ما يراه من سوء إدارة ومظاهر فساد وفشل في النظام الحالي؛ فإن الذي يهمنا هنا هو إجراء مقارنة موضوعية منهجية بين نظام البعث والنظام الحالي، من ناحية الممارسات والسلوكيات والقرارات والإنجازات، وكيف كان العراق حتى آخر سنة من حكم البعث، وكيف أصبح العراق بعد ٢٠ عاماً.

وألفت الانتباه الى ثلاث ملاحظات:

١- إن حديثي هنا ليس موجهاً الى البعثيين، أو من كانوا منسجمين مع حزب البعث وسياسات صدام ونظامه، وليس مع الطائفيين الذين شعروا بعد العام ٢٠٠٣ أنّ مكوّنهم قد فقد حقه التاريخي الموروث في حكم العراق، ويعتبرون أن ((سيئات حكم صدام السني أفضل من حسنات حكم الشيعة))، إنّما حديثي مع الذين لم يعيشوا عهد صدام، أو أنهم عاشوه ولكن لم يتعرضوا هم وأسرهم لأذى مباشر، أو عاشوه وعانوا من الاضطهاد، لكنهم محبطون من النظام الحالي.

٢- إنّ حديثي هنا هدفه فتح حوار حر، يستند الى قواعد الأدب والاحترام المتبادل، وإن كان الاختلاف كبيراً، من أجل أن نستفيد جميعاً، وتتضح لنا الحقائق، ونسلط الأضواء على المفارقات في هذا المجال.

٣- ليس لدي أية نية في الدفاع عن النظام الحالي، ولا الأحزاب والشخصيات الحاكمة بعد ٢٠٠٣، بما فيها التيار الإسلامي الشيعي الذي أنتمي إليه تاريخياً، لأن النظام الحالي مليء بالتناقضات والمشاكل، ولا يلبي طموحاتنا، بعد ١٣٥٠ عاماً من الانتظار، وأن كثيراً من أعضاء الأحزاب التي ننظر إليها باحترام، لتاريخها النضالي المشرف ومقارعتها الطويلة للنظام البائد وتضحياتها؛ قد خيبوا آمالنا بسبب سوء إدارتهم وفسادهم وفشلهم.

شهادة لله وللتاريخ

ولكن؛ أقولها شهادة لله وللتاريخ، وبكل حيادية وموضوعية، وعن دراية ومعرفة وتوثيق؛ بأن يوماً واحداً من حكم البعث وصدام، هو أسوأ بمليار مرة من حكم ما بعد العام ٢٠٠٣، وإن الإنجازات المتحققة بعد العام ٢٠٠٣، هي أفضل بعشرات الأضعاف مما قدّمه حكم صدام. كما أن النظام الحالي، على كل مساوئه ومشاكله، هو أفضل من أغلب أنظمة الدول العربية الطائفية الفاسدة، العائلية منها أو العسكرية أو الدكتاتورية أو الحزبية الشمولية، سواء المطبعة منها مع الكيان الصهيوني أو غير المطبعة.

ولذلك؛ فإن العرب الذين يبكون على حال الشعب العراقي أو يقدمون له النصائح أو يهاجمون الحكومة العراقية؛ علينا ألاّ ننجرف وراء أهدافهم العنصرية الخبيثة أو حقدهم الطائفي، أو جهلهم بما كان وبما أصبح، وعليهم أن يبكوا

علم الكيان الصهيوني الذي يرفرف في سماء عواصمهم، أو الطائفية التي تستنشقها أنظمتهم، أو الرتب العسكرية التي تحكمهم، أو حرمانهم من رائحة الانتخابات وتداول السلطة والحقوق والحريات، أو ما يعانونه من فقر.

وحديثي هنا ليس عن مظاهر الفساد والفشل والشلل بعد العام ٢٠٠٣، والتي لا ينكرها عاقل ومنصف، ولا عن تبريرها، بل عن المقارنة بين حكم صدام وحكم ما بعد صدام؛ لنعرف حجم وعي وثقافة وتجربة من يطلق العبارات التي ذكرناها في بداية المقال، فأرجو منهم أن يعرضوا للقراء مقارنة موضوعية، بالأدلة الثابتة، بين جرائم نظام صدام وجرائم الألف صدام الذين حكموا بعد ٢٠٠٣، كما يقولون، أو بين جرائم حكم البعث وجرائم الحكم الحالي.

ولكي أسهِّل الأمور ؛ فإن من كان أو لايزال في أهم مواقع المسؤولية المباشرة أو غير المباشرة بعد العام ٢٠٠٣، من الشيعة والسنة والكرد، هم هؤلاء الـ (٢٥) شخصية: جلال الطالباني، فؤاد معصوم، برهم صالح، عبد اللطيف رشيد، إياد علاوي، ابراهيم الجعفري، نوري المالكي، حيدر العبادي، عادل عبد المهدي، مصطفى الكاظمي، محمد شياع السوداني، إياد السامرائي، أسامة النجيفي، سليم الجبوري، محمد الحلبوسي، مسعود البارزاني، وبافل طالباني و نيجرفان البارزاني، خضير الخزاعي، عبد العزيز الحكيم، مقتدى الصدر، عمار الحكيم، هادي العامري، قيس الخزعلي، طارق الهاشمي.

ولكي تكون المقارنات منهجية ودقيقة؛ فسأعرض هنا قائمة موثقة بجرائم نظام البعث وصدام، ويمكن المقارنة بينها وبين (جرائم) كل شخصية من الشخصيات الحاكمة بعد ٢٠٠٣، سواء بشكل فردي أو جماعي، أي يمكن جمع كل (جرائم) هؤلاء الـ (٢٥) خلال الـ (٢٠) سنة الاخيرة، ومقارنتها مع جرائم نظام صدام، وذلك من خلال وضع (جرائمهم) أمام كل جريمة ارتكبها صدام خلال (٢٥) سنة من رئاسته العراق، على أساس الفقرات التالية:

١- جرائم القتل والاعدامات والمقابر الجماعية:

أ- قتل نظام البعث خمسة مراجع دين شيعة، و(٣٢) مجتهداً و(٨٧٠) عالم دين شيعي

ب- قتل أكثر من (٤٠) رجل دين سني

ت- قتل ما يقرب من (١٦٠) ألف رجل وامرأة وصبي وطفل من الشيعة

ث- قتل ما يقرب من (٢٠٠) ألف رجل وامرأة وصبي وطفل من الكرد

ج- قتل ما يقرب من (٢٠٠٠) رجل من السنة

ح- دفن ضحاياه الشيعة في مقابر جماعية، منها (٤٢٠) مقبرة مكتشفة.

٢- جرائم الاعتقال والحبس:

بلغ عدد من تعرضوا للاعتقال والسجن بمدد مختلفة، أكثر من ثلاثة ملايين شخص، وذلك بشبهة معارضة نظام البعث أو انتقاده.

٣- جرائم التعذيب والتنكيل:

أ- لم يثبت دولياً لدى منظمات حقوق الإنسان والعفو وجود تعذيب نفسي وجسدي في أي بلد في العالم، يشبه ما كان يحصل في معتقلات نظام البعث وصدام.

ب- تعرضت مئات النساء الشيعيات والكرديات المعتقلات الى الاغتصاب، بما في ذلك الاغتصاب أمام أعين

ذويهن، لحملهن على الاعتراف أو حمل ذويهن على الاعتراف.

ت- تعرض مئات الأطفال الى الخنق وتهشيم الجمجمة أمام آبائهم وامهاتهم لحملهم على الاعتراف.

٤- جرائم الملاحقة وإسقاط الجنسية والتهجير القسري الى خارج العراق:

أ- تسبب نظام البعث وصدام في هجرة أكثر من مليوني عراقي الى الخارج، بسبب ملاحقة من يشتبه بمعارضته، أو للتخلص من مطاحن الحروب، أو بسبب الفقر والمرض وانعدام الخدمات. مع الإشارة الى أن عدد سكان العراق ما يقرب من نصف عدد السكان حالياً.

ب- تهجير ما يقرب من (٣٠٠) ألف مواطن كردي عراقي شيعي الى إيران بحجة التبعية، وهم يمتلكون الوثائق العراقية كافة، بعد إسقاط الجنسية عنهم، ومصادرة أموالهم، ونقلهم الى الحدود دون أي سابق إنذار.

ت- إسقاط الجنسية عن مئات العراقيين ممن يشتبه بمعارضتهم للنظام، بينهم شخصيات شهيرة.

٥- جرائم التهجير داخل العراق:

أ- جرائم تهجير الكرد

ب- جرائم تهجير التركمان

ت- جرائم تهجير الفيليين.

٦- جرائم محاربة الدين والمرجعية والحوزة:

أ- محاربة الشعائر الدينية ومنعها، وخاصة ذكريات وفيات وولادات أئمة ال البيت، وفي المقدمة مراسيم استشهاد الإمام الحسين، ومن بينها مهاجمة مشاة الاربعين بالدبابات والطيران، واعتقال الخطباء وقتلهم

ب- محاربة المرجعية الدينية والحوزة العلمية والتنكيل بها ومنعها من ممارسة دورها الديني والتوجيهي، وصولاً الى قتل المراجع وعلماء الدين وحبسهم وتسفيرهم وفرض الإقامة الجبرية عليهم، حتى انخفض عدد منتسبي حوزة النجف في العام ١٩٩٠ الى ٥ بالمائة من عددهم في عام ١٩٦٨.

ت- تخريب المدارس الدينية الحوزوية أو إغلاقها

ث- منع طباعة وتوزيع واستيراد الكتب الدينية الشيعية، بما فيها كتب الأدعية.

٧- جرائم التمييز الطائفي والعنصري:

أ- كان نظام البعث وصدام أبشع أنواع التهميش والاقصاء والقمع والظلم للأكثرية السكانية الشيعية، وبصورة لا نظير لها عالمياً؛ فالسنة العرب، ونسبتهم من عدد السكان ١٦٪ فقط، كانوا يسيطرون على ٩٠٪ من المسؤوليات الرأسية، كرئاسة الجمهورية ومجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية للحزب والوزارات وقيادات الجيش والقوات المسلحة. أما الشيعة الذين تشكل نسبتهم السكانية ٦٥٪، فكانوا يشغلون ٥٪ فقط من المسؤوليات، ومن يشغلها كانوا مجرد عبيد عند أسيادهم المسؤولين السنة العرب، سواء في الحزب أو الحكومة أو الجيش.

ب- كانت رمزيات الدولة التاريخية والمعاصرة، السياسية والدينية، ومناهجها الدراسية وأدبيات الإعلام والصحافة،

والتوجهات الثقافية، كلها سنية طائفية، وموجّهة بالدرجة الأساس ضد الشيعة وهويتهم ومذهبهم.

ت- كانت معاناة الشيعة الفيليين والشيعة التركمان مركبة، طائفياً وعنصرياً

ث- كانت الحالة نفسها موجهة ضد الكرد، وبالشدة نفسها، ولكن في الجانب العنصري.

٨- جرائم التسبب في انهيار الواقع المعيشي:

تسببت سياسات نظام البعث وصدام في انهيار الواقع المعيشي وانهيار دخل الفرد، وفي مظاهر فقر وجوع ومرض غير مسبوقة في تاريخ العراق، حتى أصبح دخل الموظف يكفي لطبقة بيض فقط، واضطر الناس الى بيع أثاث بيوتهم.

٩- السرقات والرشوة والفشل والفساد:

أ- في الوقت الذي كان الشعب يعاني الفقر والجوع والمرض، كان صدام وأسرته وفريقه الحزبي، يهرّبون عشرات مليارات الدولارات الى الخارج، في صفقات الكوبونات النفطية، فضلاً عن السرقات الداخلية، بل أن العراق بأكمله كان ملكاً لصدام وعشيرته وفريقه وحزبه.

ب- كانت الرشوة متفشية وجزءاً من روتين الدوائر الحكومية، من أصغر موقع وظيفي الى أكبر موقع، وبلغ الأمر أن أحكام السجن والاعدام تلغى بالمال.

١٠- جرائم التسبب في انهيار البنى التحية والخدمات:

بدأ انهيار البنى التحية والخدمات تدريجيا في مطلع ثمانينات القرن الماضي، حتى تحول العراق في نهاية المطاف الى بلد بدون كهرباء وبنى تحتية وخدمات حكومية، وبدون إعمار، ما عدا قصور صدام الباذخة التي بناها بأموال الشعب.

١١- الحروب على الشعب:

أ- الحروب على الكرد طوال عقد الثمانينات، وأغلبها كانت تستهدف المواطنين الأبرياء

ب- الحرب على الشيعة في العام ١٩٩١، والتي تسببت في تدمير عشرات المدن الشيعية.

١٢- الحروب على دول الجوار، والتسبب في نقص سيادة العراق واحتلاله:

أ- القيام بأعمال إرهابية وقتل وتفجيرات داخل سوريا

ب- القيام بأعمال إرهابية وقتل وتفجيرات داخل لبنان

ت- القيام بأعمال إرهابية وقتل وتفجيرات داخل إيران

ث- القيام بأعمال إرهابية وقتل وتفجيرات داخل الكويت

ج- الحرب على إيران، والتسبب في مقتل مليون إنسان، وتدمير البلدين

ح- تسليم أجزاء واسعة من أراضي العراق الى السعودية وإيران والأردن وتركيا

خ- غزو الكويت، والتسبب في مقتل عشرات الآلاف من العراقيين والكويتيين، وتدمير البلدين

د- التسبب في حصار جائر للعراق، لثلاثة عشر سنة، نتج عنه جوع ومرض وفقر وهجرة ملايين العراقيين، ودمار في

البنية التحتية، في حالة لم يشهد تاريخ العراق مثيلاً له

ذ- التسبب في جلب القوات الأجنبية الاستعمارية الى المنطقة الخليجية

ر- التسبب في نقص سيادة العراق في أرضه وسمائه، وصولاً الى احتلاله.

١٣- جرائم انعدام الحقوق والحريات السياسية والإعلامية والدينية والاجتماعية:

أ- كان حكم البعث منذ اللحظة الأولى، حكماً شمولياً يحتكر السلطة بالكامل

ب- بعد وصول صدام الى السلطة، أضاف الى شمولية البعث واحتكار السلطة، حكماً فردياً دكتاتورياً مطلقاً، جعل من البعث أداةً بيد صدام، وحوّله الى آلهة وصنماً، حتى أصبح صدام هو العراق والعراق هو صدام

ت- لم يكن هناك أي فصل بين السلطات، بل كان صدام وأسرته وفريقه الحزبي الخاص هم الدولة والحكومة والسلطة والتشريع والتنفيذ والقضاء

ث- لم تكن هناك انتخابات لتداول السلطة على أي مستوى من المستويات

ج- لم يكن هناك دستور دائم للدولة

ح- لم تكن هناك أية محاكمات حقيقية لمعارضي النظام، بل تأتي الأحكام جاهزة من الأجهزة الأمنية أو صدام نفسه، حتى لو كانت المعارضة بكلمة واحدة أو جملة واحدة فقط

خ- كان المواطن يتعرض الى عقوبة الاعدام إذا انتقد سراً أو علناً رئيس النظام وأسرته أو حزب البعث أو (الثورة) كما يسمونها، أو نظر نظرة غير مناسبة لصورة صدام

د- زرع البعث حالة الرعب لدى المواطن العراقي من أقرب الناس إليه؛ فكان المواطن يخاف على نفسه من الوشاية والتقارير حتى من أفراد أسرته وأصدقائه المقربين، وهي التقارير التي توصل الى حبل المشنقة، وكثير منها كان كيدياً

ذ- لم تكن هناك أية صحيفة ومجلة وإذاعة وقناة تلفزيونية غير رسمية أو غير تابعة للنظام

ر- كانت خدمة الموبايل ممنوعة؛ فالعراقيون استخدموا الموبايل بعد العام ٢٠٠٣

ز- كانت خدمة استقبال البث التلفزيوني الفضائي ممنوعة؛ إذ لا يسمح للمواطن بمشاهدة سوى القناتين المملوكتين للنظام، ويتعرض للإعدام من تعثر السلطة على جهاز (ستلايت) في منزله

س- كان استخدام أجهزة الاستنساخ ممنوعاً، إلاّ من قبل مؤسسات النظام

ش- كانت أجهزة الكمبيوتر ممنوعة، إلاّ من قبل مؤسسات النظام.

ومن خلال إجراء هذه المقارنات المنهجية الموثقة؛ سيمكننا تقدير ما إذا كان فعلاً قد ظهر ألف صدام بعد ٢٠٠٣، وما إذا كان الوضع في زمن صدام أفضل من حكم ما بعده، ولنفهم مستوى وعي وثقافة وتجارب، الذي يردد تلك المقولات، حيال نظام البعث وزمن ما بعده.

والله من وراء القصد

*شبكة النبأ المعلوماتية

أزمة العراق والسويد.. ما الارتدادات الدولية على سلوك بغداد؟

شكّل قرار الحكومة العراقية، بطرد السفيرة السويدية وقطع العلاقات مع بلدها، نقطة تحوّل في العلاقة مع دول الاتحاد الأوروبي، ما سيترك آثاراً سلبية كبيرة على تلك العلاقات، خصوصا وأنها تزامنت مع تكرار الاعتداء الذي تعرضت له السفارة السويدية للمرة الثانية دون أن تنجح الحكومة بحمايتها، بحسب مراقبين بينوا أيضا أن إدانة بغداد لحرق المبنى لن تُهدئ من الموقف الدولي، حيث كان عليها اللجوء للطرق الدبلوماسية ومنع العنف.

ويقول الكاتب والصحفي العراقي المقيم في فيينا زياد السنجري، خلال حديث لـ«العالم الجديد»، إن «الاتحاد الأوروبي يراقب تطور الأوضاع والتصعيد الذي مارسته الحكومة العراقية تجاه السويد، ونعتقد أن تصعيد العراق يأتي من باب الاستعدادات للانتخابات المقبلة، حيث تريد الحكومة أن تلامس مشاعر العراقيين، وتمتص غضبهم».

ويضيف السنجري، أن «العراق لا يمتلك علاقات اقتصادية وسياسية مع السويد، بحجم العلاقات مع دول أخرى مثل الولايات المتحدة أو الصين أو تركيا أو إيران أو السعودية، لكن بالتأكيد هناك ملفات أخرى بين العراق والسويد، وهذه الملفات تتعلق بقضية اللاجئين وغيرها من القضايا الدبلوماسية، وهذه الملفات سوف تتأثر بشكل كبير نتيجة للتصعيد الأخير».

ويستبعد «ظهور أي تصعيد جديد، لكن الاتحاد الأوروبي وعموم المجتمع الدولي سيظل يراقب تطورات الأحداث، وربما سيكون له موقف خلال الأيام المقبلة».

وأقدم أنصار التيار الصدري، فجر يوم أمس الخميس،

على اقتحام مبنى السفارة السويدية في بغداد، وإحراقها بعد السيطرة على باحتها الخارجية.

وجاء هذا الاقتحام، بعد أن منحت السويد رخصة ثانية لسلوان موميكا، لحرق نسخة من القرآن الكريم والعلم العراقي أمام السفارة العراقية في ستوكهولم، لكن الحرق لم يحصل بوقفة موميكا، بل نسخة من القرآن فقط، وسط حماية الشرطة السويدية، التي فرضت طوقا أمنيا حوله، منعا للمعارضين له من الوصول إليه، حيث تجمهروا بالعشرات وهتفوا باسم العراق و«الله أكبر».

ولم يمض سوى وقت قليل، حتى أعلنت الحكومة، عن تبليغها السفيرة السويدية بمغادرة الأراضي العراقي وقطع العلاقات الدبلوماسية مع السويد، كما وجهت القائم بالأعمال العراقية في السويد بالعودة إلى بغداد.

الحكومة ووزارة الخارجية العراقيتان، أدانتا في بيانات رسمية الاعتداء على مبنى السفارة السويدية في بغداد، كما وجه رئيس الحكومة محمد شياع السوداني، باعتقال المقصرين من المنتسبين والمعتدين على السفارة، فضلا عن توجيه القوات الأمنية بحماية الممتلكات العامة، وذلك بعد أن خرجت تظاهرة في ساحة التحرير دعت لها كافة الأطراف السياسية وليس التيار الصدري فقط.

جدير بالذكر، أن أغلب الكتل السياسية في العراق، وبكافة توجهاتها، أعلنت عن دعمها للقرار الحكومي القاضي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع السويد، كما دعت الدول الإسلامية كافة إلى إصدار قرار مماثل وعدم الوقوف دون اتخاذ موقف للحد من الإساءات المتكررة للمصحف الشريف.

كما قررت هيئة الإعلام والاتصالات، إيقاف عمل شركة إريسكون السويدية، العاملة في مجال الاتصالات بالعراق، وهذا إلى جانب سحب حكومة إقليم كردستان تمثيلها الدبلوماسي من السويد أيضاً.

وزارة الخارجية الأمريكية، أصدرت بدورها بيانا دانت فيه الهجوم على السفارة السويدية في بغداد، وأكدت أن حرية التجمع السلمي تعد ركيزة أساسية للديمقراطية، لكن ما حدث كان عمل عنف غير قانوني.. نحن على اتصال مع شركائنا السويديين وقد عرضنا عليهم دعمنا، ولا ينبغي أن تكون البعثات الدبلوماسية أهدافاً للعنف.

من جهته، يبين رئيس المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية غازي فيصل، خلال حديث لـ«العالم الجديد»، أن «حرق مبنى السفارة السويدية في بغداد وطرد السفيرة وقطع العلاقات ما بين البلدين، ستكون له آثار وانعكاسات سلبية على علاقات العراق الدولية، كما أن إدانة الخارجية العراقية لحرق السفارة لن يقلل من خطورة الحدث وتداعياته».

> **سيترك القرار العراقي آثاراً سلبية كبيرة على العلاقات مع الاتحاد الاوروبي**

ويلفت فيصل، إلى أن «حرق السفارة السويدية، سيكرس انطباعاً على غرار الانطباعات التي كونتها مثل هذه الأفعال ضد السفارتين الأمريكية والسعودية في طهران، وحرق الأعلام هناك، حيث أن العملية الأخيرة ستشيع انطباعا بأن التنظيمات الراديكالية منتشرة، وأن السائد في البلاد هو اللجوء إلى العنف بدلا من الذهاب إلى القنوات الدبلوماسية للضغط على الرأي العام الأوروبي».

ويرى أن «قطع العراق العلاقات الدبلوماسية مع السويد سوف تترتب عليه نتائج سلبية على العلاقات العراقية الأوربية بصورة عامة، كما نتوقع أن يكون هناك

موقف غربي تجاه التطورات الأخيرة ما بين العراق والسويد خلال الساعات المقبلة».

وهذه هي المرة الثانية التي يقدم فيها موميكا على الإساءة للقرآن الكريم، حيث كانت المرة الأولى في ٢٨ حزيران يونيو الماضي، وفي حينها أحرق القرآن عند مسجد ستوكهولم المركزي، بعد أن منحته الشرطة تصريحا بتنظيم تجمع تنفيذا لقرار قضائي، وعلى إثرها جرى اقتحام السفارة السويدية في بغداد أيضاً.

يذكر أن وزارة الخارجية العراقية، أعلنت ، تجديد طلب بغداد بعقد اجتماع طارئ لمنظمة التعاون الإسلامي لتدارس تكرار الإساءة للقرآن الكريم.

جدير بالذكر، أن السفارة السويدية في العراق أعلنت إغلاق أبوابها وتعليق خدماتها على خلفية التظاهرات حتى إشعار آخر، كما أفادت الخارجية السويدية بأن جميع موظفي سفارتها ببغداد في أمان.

وذكر بيان للخارجية السويدية أن السلطات استدعت السفير العراقي في ستوكهولم ردا على الهجوم على السفارة في بغداد، وحمّلت الخارجية السويدية، السلطات العراقية، مسؤولية حماية البعثات الدبلوماسية وموظفيها.

كما نددت بعثة الأمم المتحدة في العراق بالهجوم على السفارة السويدية، وأشارت في تغريدة إلى أن الحق في التجمع السلمي حق أساسي، ومؤكدة إعطاء الأولوية لسلامة الجميع واحترام اتفاقية فيينا.

إلى ذلك، يؤكد المحلل السياسي ماهر جودة، خلال حديث لـ«العالم الجديد»، أن «قطع العراق للعلاقات الدبلوماسية مع السويد، سيكون له تداعيات سلبية على علاقته مع الاتحاد الأوروبي، خصوصاً أن السويد لها علاقات وحلفاء مع دول غربية كثيرة، وممكن هذه الدول تكون مساندة لها لمواجهة التصعيد العراقي».

ويستطرد أن «حرق السفارة السويدية في بغداد، سيولد مخاوف كبيرة لدى البعثات الدبلوماسية الأخرى، خصوصاً مع إخفاق الحكومة في حماية السفارة لمرتين، فهذا العمل ربما يدفع في قادم الأيام إلى تعليق عمل بعض البعثات أو تقليل أعداد العاملين فيها».

ويتابع أن «العراق مطالب بالتواصل مع المجتمع الدولي وإيضاح موقفه من التصعيد ضد السويد، لمنع المجتمع الدولي من اتخاذ أي قرارات تؤثر على طبيعة العلاقات العراقية الدولية، خصوصاً وأن العراق مازال يحتاج إلى تقوية العلاقات وبناء الثقة بشكل كبير مع الاتحاد الأوروبي، فالأحداث الأخيرة ربما تخسر العراق ما حققه من تقدم بتلك العلاقات».

> **منحت السويد رخصة ثانية لموميكا، لحرق القرآن والعلم العراقي**

يشار إلى أن الاتحاد الأوروبي ندد بالهجوم على السفارة السويدية في العراق، وأعرب عن أمله في عودة العلاقات بين العراق والسويد إلى طبيعتها سريعا.

كما أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية، عن استدعائها السفير السويدي في البلاد للاحتجاج على الإساءة للمصحف الشريف، إلى جانب اتخاذ السعودية الموقف ذاته مع السفير السويدي، فيما نددت وزارة الخارجية التركية في بيان لها بالهجوم الذي وصفته بالدنيء على القرآن الكريم أمام السفارة العراقية في السويد.

كما أعرب الأمين العام للأمم المتحدة، عن تضامنه مع المسلمين وإدانته لأعمال العنف والتعصب وكراهية الإسلام.

*صحيفة«العالم الجديد»

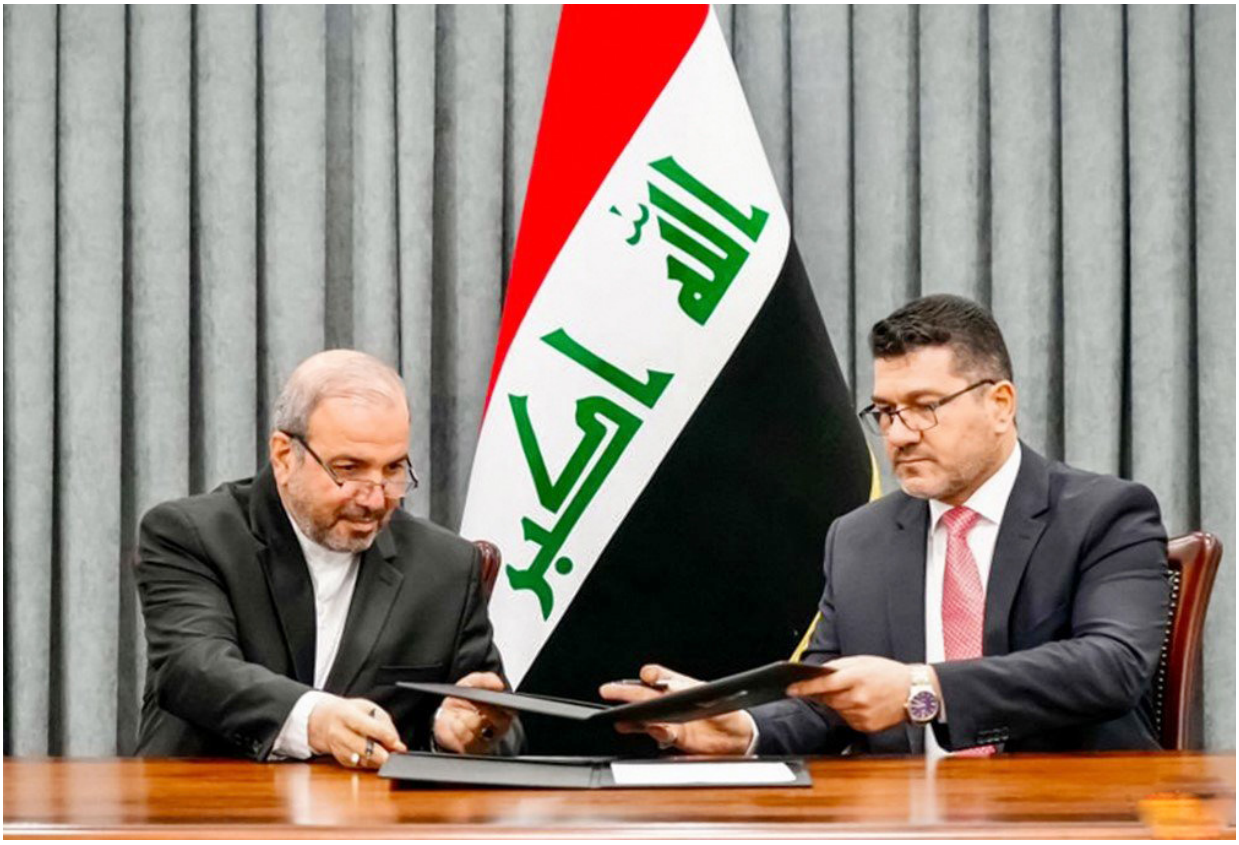

بلال وهاب, دينس روس:

مشكلة الكهرباء.. تداعيات اتفاق النفط مقابل الغاز مع إيران

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

في ١١ تموز/يوليو، وقّعت بغداد وطهران اتفاقاً يسمح للعراق بدفع ثمن الغاز الطبيعي الذي يستورده من إيران من خلال نقل النفط. ويهدف الاتفاق على ما يبدو إلى منع بغداد من انتهاك العقوبات الأمريكية في إطار سعيها لحماية قطاع الكهرباء العراقي الذي لا يزال هشاً للغاية ويعتمد على إيران (لمزيد من المعلومات حول مشاكل القطاع، انظر الجزء الأول من هذا المرصد السياسي). ومع ذلك، من غير الواضح ما إذا كان الطرفان قد توصلا إلى حل العديد من التعقيدات التجارية واللوجستية التي تترافق مع تنفيذ مثل هذه الخطة.

لماذا العمل على إبرام اتفاق حالياً؟

يستورد العراق في عزّ فصل الصيف ٧٠ مليون متر مكعب من الغاز الإيراني في اليوم لتغذية محطات توليد الكهرباء في البلاد، ويولّد نحو ٥٠٠٠ ميغاواط من الكهرباء بهذه الإمدادات. ويعني هذا التدفق، إلى جانب عمليات الشراء المباشرة للكهرباء من إيران، أن طهران تلبي ٤٠ في المائة من احتياجات العراق من الكهرباء بتكلفة ٤ مليارات دولار سنوياً.

ولكن غالباً ما تخفض إيران إمدادات الغاز للعراق، ويساهم ذلك في بعض الانقطاع في التيار الكهربائي والاستياء العام والمشاكل السياسية. وتعزى بعض هذه

التخفيضات إلى الطلب المحلي الإيراني، ولكنها تعود في حالات أخرى إلى رغبة طهران في ممارسة النفوذ وإلى تأخر بغداد في السداد. ويدين العراق حالياً لإيران بـ ١٢ مليار دولار مقابل واردات الغاز والطاقة، وقد تم إيداع مدفوعات هذا الرصيد في حساب في «المصرف العراقي للتجارة». ولكن لا يمكن لطهران الوصول إلى هذه الأموال دون إعفاءات من العقوبات الأمريكية المختلفة ضد الكيانات الحكومية الإيرانية. ويسمح اتفاق المقايضة الجديد لبغداد بتجنب هذه الصعوبة والدفع بواسطة النفط.

وتشمل أسباب السعي وراء هذا الاتفاق الصعوبة التي واجهها العراق في تلبية متطلبات واشنطن بهدف الإعفاء من العقوبات. ويوضح الجزء الأول أن الإعفاءات المتعلقة بـواردات الغاز مشروطة جزئياً بإحراز بغداد تقدم في تحقيق هدفين رئيسيين هما الاستقلالية عن إيـران في مجال الطاقة وتقليل كمية الغاز المهدور عن طريق الحرق خلال إنتاج النفط. وشددت إدارة ترامب على الهدف الأول، بينما ركزت إدارة بايدن بصورة أكثر على الانبعاثات الناتجة عن حرق الغاز.

وتتخذ بغداد بعض الخطوات لتلبية هذه الشروط، مثل التوقيع مؤخراً على اتفاق لاحتجاز الغاز والطاقة الشمسية مع شركة «توتال إنرجيز»، وتطوير «شركة غاز البصرة» مع شركتَي «شل» و«ميتسوبيشي»، وتوسيع حقل «خور مور» للغاز في «إقليم كردستان العراق» في إطار مشروع يتضمن تمويلاً أمريكياً بقيمة ٢٥٠ مليون دولار وتعاوناً مع كونسورتيوم «بيرل بتروليوم» بقيادة الإمارات العربية المتحدة. كما أطلق العراق جولة سادسة من منح التراخيص لحقول الغاز، وغيّر نموذج عقوده مع شركات النفط، وشرع في خطط لربط شبكة الكهرباء العراقية مع الأردن و«مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، واستعان بشركة «سيمنز» لاستخراج المزيد من القوة الكهربائية من توربيناته الحالية عندما خفضت إيران إمدادات الغاز في وقت سابق من هذا الشهر.

ولكن على الرغم من هذه الخطوات الجديرة بالثناء، أكد رئيس الوزراء محمد السوداني في ١١ تموز/يوليو بأن على العراق بذل جهود إضافية على هذه الجبهات وأنه سيظل بحاجة إلى ثلاث سنوات أخرى على الأقل لتحقيق الاستقلالية عن الغاز الإيراني. وفي الواقع، لم تستثمر بغداد بشكل كبير في استغلال احتياطاتها الهائلة من الغاز، أو احتجاز الغاز المهدور خلال إنتاج النفط، أو تطوير خطوط أنابيب الغاز، أو تطوير التسييل. وأدت الأسباب المتنوعة وراء هذا الفشل – من البنية التحتية غير الكافية وإلى سوء الإدارة والفساد المزمن – إلى عقد اتفاق مقايضة جديد يحمل بدوره علامات استفهام كثيرة.

> **تأمل بغداد في تجنب انقطاع التيار الكهربائي، وحدوث اضطرابات سياسية**

الشيطان يكمن في التفاصيل

يتمحور أحد الأسئلة الأكثر إلحاحاً بشأن اتفاق النفط مقابل الغاز حول كيفية تحديد الأسعار. وقد أشار مسؤول عراقي بعيداً عن الأضواء أن النفط سيُمنح لإيران بالأسعار الدولية. ولكن إيران تبيع الغاز للعراق بسعر أعلى من أسعار السوق وتبيع النفط للصين بسعر أقل من أسعار السوق. وفي الحالة الأخيرة، إيران مستعدة لدفع هذه التكاليف الباهظة للمعاملات من أجل تسهيل صادراتها النفطية غير المشروعة. ولكنها قد تخسر المزيد من الأموال إذا حاولت إعادة تصدير النفط العراقي أو

استخدامه محلياً. ويشمل الاتفاق أيضاً زيت الوقود، وبالتالي يمكن لطهران تعويض بعض الخسائر المحتملة باستخدام هذه الإمدادات لأغراض صناعية محلية.

ويثير الاتفاق أسئلة أخرى ملحة أيضاً: من أين سيحصل العراق على النفط وكيف سيتم نقله؟ ينطوي أحد الخيارات على نقله بالشاحنات من «إقليم كردستان العراق»، حيث توقف منذ أشهر تصدير الجزء الأكبر من إنتاج المنطقة البالغ ٤٥٠ ألف برميل يومياً. ففي آذار/مارس، دفع نزاع قانوني تركيا إلى إغلاق خط الأنابيب الذي ينقل نفط «إقليم كردستان العراق» إلى ميناء جيهان على البحر المتوسط (غالباً لإعادة شحنه إلى إسرائيل). ويمكن أن يساعد نقل هذا النفط إلى إيران «إقليم كردستان العراق» في تخفيف بعض مشاكله الداخلية، وتوطيد علاقاته مع بغداد ، وتهدئة مخاوف أربيل من توغل عسكري إيراني. وفي الماضي، قضت صفقة تبادل مماثلة بنقل النفط العراقي بالشاحنات إلى مصافي تكرير إيرانية بالقرب من الحدود.

> **الاتفاق يثير العديد من الأسئلة وبغداد تريد تجنب فرض عقوبات أمريكية**

وإذا افترضنا أن الأطراف يمكن أن تعمل على حل هذه القضايا، فهل سيحافظ اتفاق المقايضة على استقراره؟ إذا تبيّن لطهران أن العراق يحاول حقاً وقف اعتماده على الغاز والكهرباء الإيرانيَين، فقد يحاول النظام الإيراني تخريب هذه الخطة من خلال تكتيك استخدمه سابقاً، وهو التأثير على مجلس النواب العراقي لتحويل مسار مخصصات الميزانية بعيداً عن مشاريع الطاقة. وبالمثل، تمكنت إيران، من خلال مهاجمة أصول شركات النفط الأجنبية بانتظام، من ردع الاستثمار وإبطاء التقدم عندما رأت ذلك مناسباً – وهو تهديد ستأخذه بغداد على محمل الجد نظراً لأن سوء إدارتها قد أعاق أساساً استثمارات شركات النفط الكبرى مثل «شل» و «إكسون». ويمكن أيضاً أن يعاود الفساد العراقي البروز مجدداً، بما أن نقل النفط إلى إيران سيشمل على الأرجح أفراداً وشركات مرتبطة بالميليشيات وجماعات الجريمة المنظمة.

باختصار، لا بد من أن تعالج بغداد الكثير من المشاكل لإنجاح هذه الخطة، وحتى لو نجحت، ليست هناك ضمانة على أن إدارة بايدن ستقبل ببساطة بالترتيب وتصدر إعفاءات من العقوبات. وقد تكون الحكومة العراقية قادرة على تجنب العقوبات المباشرة، لكن شركات النفط الأجنبية لن تكون محصنة بشكل تلقائي – وهو احتمال مقلق بشكل خاص إذا كان العراق يهدف إلى مقايضة النفط من «إقليم كردستان العراق»، حيث تعمل العديد من الشركات الأجنبية. وربما قد يرمي الاتفاق إلى أن يكون تكتيكاً عراقياً إيرانياً مشتركاً للضغط على واشنطن من أجل السماح لطهران بالوصول إلى أموالها المجمَّدة.

مفاجأة لواشنطن؟

لعل اتفاق النفط مقابل الغاز قد أخذ واشنطن على حين غرة، وبالتالي، حتى لو مالت إدارة بايدن أساساً إلى دعمه، فقد ترغب مع ذلك في الحصول (ويجب أن تسعى بالتأكيد للحصول) على أجوبة من رئيس الوزراء محمد السوداني قبل الموافقة بالكامل عليه. وقد يفترض ذلك تحقيق توازن مألوف بين أهداف متضاربة أحياناً. على سبيل المثال، تركز واشنطن على أهدافها الطويلة الأمد المتمثلة في تحقيق الاستقرار في العراق، وتأمين أكبر قدر من الاستقلالية لبغداد عن إيران، وسد الثغرات لجعل

التهرب من العقوبات أكثر صعوبة على طهران. ولكن في السياق المباشر لأزمة الكهرباء في الصيف، قد يتطلب الاستقرار التقرب أكثر من إيران، وليس الابتعاد عنها.

ويواجه السوداني توازن مماثل بين الوقائع المتضاربة والضغوط. وعلى الرغم من أنه يريد على ما يبدو توسيع مجال مناورته السياسية لاتخاذ إجراءات باستقلالية عن إيران، فهو يدرك أنه إذا تجاوز حدوده بكثير، فبإمكان طهران استخدام وكلائها في صفوف القوات المسلحة العراقية والحكومة العراقية لتقويضه. وهو بصورة أدق بحاجة ماسة فعلياً إلى المزيد من الغاز الإيراني، ولا يمكنه الحصول عليه مجاناً.

لهذا السبب ربما تصرف على ما يبدو دون أن يسأل واشنطن - إما أنه كان يخشى أن تكون إجابتها بـ «كلا» أو أعتقد أن الإدارة الأمريكية ستكون بطيئة للغاية في التصرف. وفي المرحلة القادمة، قد يحاول استخدام اتفاق «توتال إنرجيز» لإظهار أنه يبذل جهداً حقيقياً لوقف اعتماد العراق على الغاز الإيراني، وفي الوقت نفسه، قد يوضح لواشنطن أن وقف هذا الاعتماد فجأة ليس خياراً مطروحاً إلا إذا أرادت إدارة بايدن أن تشهد على انهيار البلاد.

وقد يشير السوداني أيضاً إلى أنه يتعرض لضغوط من إيران لدفع فاتورة الغاز التي تأخر سدادها. وبما أن واشنطن لن تسمح لطهران بسحب هذه المدفوعات من «المصرف العراقي للتجارة»، فلم يكن أمامه خيار سوى السعي إلى اتفاق مقايضة. وتُعتبر هذه الحجج ذات مصداقية نظراً لسلوك إيران السابق - بعد أن سمحت إدارة بايدن لبغداد بتحرير ٢٠٧ مليار دولار من الأموال الإيرانية للتجارة الإنسانية، عمدت طهران مع ذلك إلى قطع إمدادات الغاز عن العراق. وعلى الرغم من هذا النفوذ الإيراني المؤكد، لا يزال مسؤولو الإدارة الأمريكية مترددين في منح المزيد من الإعفاءات لعمليات السحب من «المصرف العراقي للتجارة» (في الثامن عشر من تموز/يوليو، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية عن إعفاء جديد مدته ١٢٠ يوماً يسمح لبغداد بدفع ثمن الكهرباء لطهران عبر البنوك غير العراقية، على الرغم من وجود قيود مختلفة قد تحد من هذا المسار أيضاً). ومن ثم، فمن المرجح أن يوافق البيت الأبيض على اتفاق المقايضة في النهاية، حتى لو كان ذلك فقط لتجنب زيادة عدم الاستقرار في العراق خلال انقطاع الكهرباء في الصيف.

> **لاضمانات بأن إدارة بايدن ستقبل بالترتيب وتصدر إعفاءات من العقوبات**

ولكن لا يزال يتعين على المسؤولين الأمريكيين استخدام نفوذهم لوضع خطة متفق عليها لوقف اعتماد العراق على الغاز الإيراني، بما في ذلك معالم واضحة، وربما فترات إعفاء أقصر مدة (على سبيل المثال، العودة إلى فترات ٦٠ أو ٣٠ يوماً التي مُنحت خلال إدارة ترامب). وبالطبع، سيكون من الصعب تحديد هذا الجدول الزمني. ولكن ما لم تتماشى ترتيبات المقايضة الجديدة مع استراتيجية أوسع نطاقاً لتعزيز قدرة الحكومة العراقية على العمل بشكل مستقل عن إيران، فستواجه بغداد وشركاؤها الدوليون مراراً وتكراراً أزمة تعود بالفائدة على طهران.

*بلال وهاب هو «زميل فاغنر» في معهد واشنطن ومؤسس «مركز التنمية والموارد الطبيعية» في «الجامعة الأمريكية في العراق - السليمانية».

*دينس روس هو مستشار وزميل «ويليام ديفيدسون» المتميز في المعهد.

حسني محلي:

إردوغان يشكر الشعب لانتخابه.. ويعاقبه بالضرائب

خلال الحملة الانتخابية للجولة الأولى في تركيا والتي جرت في ١٤ أيار/مايو والثانية في ٢٨ أيار/مايو، وعد الرئيس إردوغان الشعب التركي، وبشكل خاص أنصاره وأتباعه، بالكثير من الوعود المعنوية والمادية التي أثبتت فعاليتها، إذ ساعدته على الفوز في هذه الانتخابات.

فقد أثبتت الحملة أن الذين صوّتوا لإردوغان لم يبالوا كثيراً بوعود مرشح المعارضة كمال كليجدار أوغلو الذي وعد المتقاعدين بزيادة مرتباتهم بنسبة ١٠٠٪، كما وعد النساء والشباب والعاملين في جميع مؤسسات القطاعين العام والخاص بزيادة مرتباتهم ومكافآتهم كي يعوض لهم خسائرهم الكبيرة من جراء ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة بعد أن تراجعت قيمة الليرة التركية أمام الدولار والعملات الأجنبية الأخرى بشكل خطير.

فيما ركز إردوغان على المقولات والشعارات القومية والدينية التي يبدو أنها دغدغت مشاعر الناخبين، وأقنعهم أن منافسه كليجدار أوغلو «مدعوم من الـدول والقوى

الإمبريالية والاستعمارية التي تدعم الإرهاب والإرهابيين بأشكالهم كافة، وفي مقدمتهم حزب العمال الكردستاني والداعية فتح الله غولن ووحدات حماية الشعب الكردية في سوريا.

ومن دون أن يهمل إردوغـان في هذه الحملة اتخاذ بعض القرارات العاجلة لزيادة الحد الأدنى من الأجور ومنح المواطنين قروضاً مصرفية بفوائد متدنية، واعداً الشعب باتخاذ قرارات اقتصادية مهمة بعد الانتخابات؛ لتخفيف أعباء الأزمة المالية والاقتصادية على المواطن، بعد أن تراجع احتياطي المصرف المركزي إلى ناقص ٧٠ مليار دولار. كذلك وصلت الخزانة العامة إلى حافة الإفلاس بسبب تكاليف الحملة الانتخابية، وقبل ذلك قصص الفساد الخطرة التي زادت قيمتها عن مئات المليارات من الدولارات.

ودفـع ذلـك الرئيس إردوغان إلى توجيه الشكر لحكام الخليج (قبل الانتخابات بثلاثة أيام) وقال عنهم إنهم «خففوا مـن عـبء الـمـصـرف المركزي وسوف يستمرون في ذلك»، على حد قوله. وهو الموضوع الذي بحثه إردوغان مع حكام السعودية والإمارات وقطر خلال جولته الأخيرة في ١٧-١٩تموز/ يوليو إلى هذه الدول.

> **لم يهمل إردوغان اتخاذ بعض القرارات العاجلة لزيادة الحد الأدنى من الأجور**

ومن دون أن يهمل الرئيس إردوغان دغدغة الشعور القومي العنصري لدى أتباعه فتحدث إليهم باستمرار عن «عظمة تركيا التي تصنع الطائرات النفاثة والغواصات والمسيرات وحاملة الطائرات والسيارات الكهربائية» وأهدى بعضاً من هذه السيارات لحكام السعودية والإمارات وقطر. في حين كذّبت المعارضة أحاديث إردوغـان وقالت «إن أكثر من ٧٠٪ من أجزاء السيارة مصنوعة في الخارج، وأن الأعداد الأولى منها تم استيرادها من الخارج» وهو ما أثبته الصحافي جان آتاكلي بعد تأكيده أن عدد السيارات التي تم بيعها في السوق الداخلية لم يتجاوز ٤٠ سيارة بعد أن قال إردوغان إن المصنع سينتج ٤٠ ألف سيارة في السنة.

وجاءت مفاجآت إردوغان للشعب التركي عندما تخلى عن النصوص الدينية التي كان يقول إنه لن يتراجع عنها ما دام على قيد الحياة.

وقد سمح لوزير ماليته الجديد محمد شيمشاك (بريطاني الجنسية) ومحافظ المصرف المركزي غاية آركان (الامريكية الجنسية) رفع نسبة الفائدة المحرمة إسلامياً بالنسبة إلى إردوغان. وكان ذلك كافياً لتراجع قيمة الليرة التركية في ليلة واحدة من ١٩/٥ للدولار الواحد إلى ٢٦ ليرة والآن ٢٧ وهو ما يعني خسارة الليرة نحو ٢٠٪ من قيمتها. مع التذكير أن قيمة الليرة تراجعت بنسبة ٣٠٠٪ خلال العامين الماضيين.

ومع تراجع قيمة الليرة، فاجأ الرئيس إردوغان الشعب بموجة عارمة من الضرائب على كل المنتجات والخدمات وبنسب تصل أحياناً إلى ١٠٠٪ بعد أن ارتفعت هذه الأسعار خلال العام الماضي بنسبة ٢٥٠-٣٠٠٪ كما هو الحال بالنسبة إلى المشتقات النفطية. فارتفع سعر البنزين قبل أيـام من ٢٤ ليرة لليتر الواحد إلى ٣٥ ليرة (من المتوقع أن يصل إلى ٦٠ ليرة أي دولارين) وهو ما انعكس فوراً وسينعكس على أسعار الخدمات والمنتجات كافة.

في الوقت الذي ذكّرت فيه المعارضة الرئيس إردوغان بتصريحاته السابقة قبل الانتخابات وتحدث فيها عن «اكتشاف حقول نفط غنية جنوب شرق البلاد، وهي أكثر وأجود من بترول السعودية ولا تحتاج إلى التكرير».

كما تحدث عن اكتشاف احتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي في البحر الأسود بمئات المليارات من الأمتار المكعبة.

وقرر إردوغان آنذاك توزيع الغاز على المنازل مجاناً لمدة شهرين لإقناع الناخبين بهذا الاكتشاف، ليتبيّن لاحقاً أن لا وجود له أساساً، حيث تقرر الأسبوع الماضي رفع أسعار الغاز أيضاً بنسبة نحو ٥٠٪ كما هي الحال بالنسبة إلى الكهرباء

المستهلكة في الصناعة والمساكن بفارق بسيط.

ومن دون أن يعني ذلك أن إردوغان سيكتفي بهذه الزيادات والضرائب التي لم يعد يتحملها المواطن التركي (عندما تم طبع فئة ٢٠٠ ليرة في الأول من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ كانت تساوي ١٣١ دولاراً والآن تساوي ٧/٥ دولارات) لتغطية العجز في الخزانة العامة مع توقعات أن تصل تكاليف الزلزال الأخير إلى ١٢٠ مليار دولار، بعد أن زادت الديون الخارجية والاستقراض الداخلي عن تريليون دولار. ومن دون أن يكون واضحاً هل وكيف أقنع الرئيس إردوغان حكام الخليج بمساعدته لإخراج البلاد من أزمتها المالية الخطرة، بعد أن فشلت مساعيه لإقناع الرئيس بايدن والعواصم الأوروبية في هذا الاتجاه بسبب الأزمات المالية التي تعاني منها الدول الغربية نتيجة الحرب الأوكرانية.

في وقت تتوقع المعارضة للرئيس إردوغان أن يبيع أكبر عدد ممكن من مؤسسات القطاع العام كالمصانع الاستراتيجية والموانئ والخطوط الجوية والمصانع الحربية ومؤسسة القطارات وغيرها.

وهو ما اعترف به إردوغان قبل جولته إلى دول الخليج، وتقول أوساط مالية إنها لن تستعجل في مساعدة إردوغان إلا بعد ضمان استثماراتها المالية، والحصول منه على تنازلات سياسية على الصعيدين العربي والإقليمي في موضوع ليبيا وسوريا والعراق، بل وحتى إيران، إذ ما تزال الأجواء الخليجية سلبية تجاهها، على الرغم من المصالحة الإيرانية مع السعودية ومصر وليبيا ودول عربية أخرى.

في جميع الحالات، ومهما كان وضع المواطن كارثياً ومأساوياً يبقَ الرئيس إردوغان محظوظاً على الصعيدين الخارجي والداخلي، أولاً بسبب الموقع الاستراتيجي لتركيا، وثانياً سيطرة إردوغان على السياسة الداخلية بعد هزيمة المعارضة في الانتخابات الأخيرة، وانفجار الصراعات داخل أحزاب المعارضة وأهمها الشعب الجمهوري. فقد تمرد رئيس بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو ضد زعيم الحزب كمال كليجدار أوغلو بعد أن حمّله وفريق عمله المسؤولية في الهزيمة الأخيرة.

وكان وضع المعارضة الممزق كافياً بالنسبة إلى غالبية الشعب التركي للاستسلام للواقع المفروض عليهم من إردوغان الذي يسيطر على جميع مؤسسات الدولة، وأهمها الجيش والأمن والمخابرات والقضاء والإعلام.

وتقول المعارضة إن إردوغان لن يرحم أحداً إذا فكّر بالخروج عن طاعته، وأن لا بديل له ولا أحد يستطيع أن يخرج إلى الشارع للتعبير عن استنكاره للواقع المالي والاقتصادي والاجتماعي والنفسي المرير المفروض من قبل إردوغان.

> **وعد الشعب باتخاذ قرارات مهمة لتخفيف أعباء الأزمة الاقتصادية**

ويعرف الجميع أنه (إردوغان) لن يسمح لأحد حتى بالتفكير في ذلك، لأنه لا يريد أن تعيش تركيا ما عاشته الدول العربية خلال ما يسمّى بـ»الربيع العربي».

وكان غلاء أسعار المواد الأساسية والفقر والجوع بمنزلة الشرارة الأولى لهذا «الربيع». وكان له أن يتكرر في تركيا على أكثر من مرة؛ لأن ما يعاني منه الشعب التركي الآن أضعاف ما عانى منه الشعب المصري أو السوداني أو التونسي قبل «الثورة» التي قيل إنها انفجرت من أجل الديمقراطية والحرية، لكنها أوصلت تلك الدول وغيرها في المنطقة إلى ما وصلت إليه من دمار بكل المعايير والمقاييس الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية وسببها جميعاً السياسة ومن عليها كما هي الحال في تركيا!

*باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي

د.محمد نور الدين :

انتحار جيوبوليتيكي ينتظر تركيا

سيناريوهات «ما بعد اتفاقية الحبوب»

تموز هو شهر المعاهدات الكبيرة، كما المناسبات الاستثنائية الخاصة بتركيا. ففي ٢٤ تموز ١٩٢٣، كانت «معاهدة لـوزان» بين الـدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى وتركيا. وفي ٣٠ تموز ١٩٣٦، وُقّعت «اتفاقية مونترو» الخاصة بالمضائق التركية.

وفي ٢٠ تموز ١٩٧٤، بدأت تركيا غزو قبرص في ما سمّته «عملية السلام». وفي ١١ تموز الحالي، كانت «التكويعة» التركية المتجدّدة نحو الغرب الأطلسي من خلال «قمّة فيلنيوس» وما تخلّلها من قرارات، ومن بعدها مباشرة جولة تثبيت «المصالحات» مع السعودية والإمارات.

وفي ٢٧ تموز، ستُعقد «قمّة المصالحة» بين الرئيسَين التركي والمصري في أنقرة، التي سيزورها قبل ذلك رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وبعده رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو.

مع هذا، يبقى ما يشغل بال تركيا شيء آخر تماماً، وهو قلقها من انسحاب روسيا من اتفاقية الحبوب مع أوكرانيا، والتي كانت وُقّعت قبل عام في إسطنبول برعاية الرئيس التركي، رجب طيب إردوغـان، شخصياً، وما يثيره الانسحاب من تساؤلات حول تداعياته وإمكانية التراجع عنه، وخصوصاً أن الشهر المقبل سيكون موعد اللقاء الحساس بين إردوغان ونظيره الروسي، فلاديمير

بوتين.

وأضاف قرار روسيا التحلّل من ضمان سلامة السفن العابرة من الموانئ الأوكرانية وإليها، بنداً خلافياً جديداً بين أنقرة وموسكو، بعد سلسلة المواقف الاستفزازية التركية الحادّة ضدّ روسيا، وخصوصاً لناحية قبول عضوية السويد في «الناتو» وتأييد عضوية أوكرانيا فيه.

ويحمل هذا البند حساسية خاصة بالنسبة إلى أنقرة، بالنظر إلى أن إردوغان وضع رهانات كبيرة على اتفاقية الحبوب، من أجل استكمال تشكيل صورة تركيا «المتوازنة» والراغبة في الاضطلاع بدور الوسيط بين روسيا وأوكرانيا ومن خلفها الغرب، فيما كان جزء من التجاوب الروسي مع متطلّبات هذه الاتفاقية ناجماً عن مراعاة بوتين للعلاقات الطيّبة مع إردوغان.

ووفقاً للأرقام، فقد بلغ إجمالي ما حملته السفن من ميناء أوديسا إلى العالم، منذ بدء العمل بالاتفاقية وحتى الانسحاب الروسي منها، حوالي ٣٣ مليون طن من الحبوب، على رأسها القمح والذرة وفول الصويا.

> **قرار روسيا الاخير أضاف بنداً خلافياً جديداً بين أنقرة وموسكو**

وفي حال لم توافق موسكو على تجديد العمل بالصفقة، فستضطرّ كييف لتصدير محاصيلها من الحبوب إلى أوروبا والعالم عبر الممرّات المائية (الأنهار التي تربطها بدول أوروبية) وخطوط السكك الحديدية، وفي ذلك بالطبع كلفة أعلى ووقت أطول.

وعلى رغم أن روسيا ربطت الانسحاب بعدم تلبية مطالبها المتمثّلة في التوزيع العادل للحبوب على كلّ العالم وليس على الدول الغنية فقط، وإدراج حساب وزارة الزراعة الروسية في نظام «سويفت» المالي حتى تتمكّن موسكو من الاستفادة مالياً منه، إلاّ أن جزءاً من القرار جاء مدفوعاً، على ما يبدو، بالردّ على مواقف «الصديق» التركي، الذي يسود شعور لدى روسيا بأنه بدأ يفارق موقعه «المتوازن» بين روسيا والغرب.

وفي مقابل ذلك، أعلنت تركيا، التي أكدت أن روسيا سحبت بالفعل ممثّليها من مركز التنسيق الرباعي الخاص بالاتفاقية والموجود في إسطنبول، أنها مستعدّة للقيام بأيّ دور لتسهيل إحياء الاتفاقية «حتى لا يعيش العالم دموعاً ومآسي جديدة».

مهمّ للعالم أجمع

وقال رئيس دائرة العلاقات الإعلامية في وزارة الدفاع، العقيد البحري زكي آق توركا، إن «استئناف العمل باتفاقية الحبوب مهمّ للعالم أجمع، حيث تصل الحبوب من خلال هذه الاتفاقية إلى ٤٥ دولة في القارات الثلاث». ومع أن إردوغان أعرب عن اعتقاده بأن «بوتين يريد الاستمرار في عمل هذا الجسر الإنساني»، فقد أبلغت روسيا «المنظمة البحرية العالمية» بوقف العمل بضمان سلامة السفن الآتية أو المغادِرة إلى أو من ميناء أوديسا الأوكراني، كما أبلغت الجميع بأنها ستعتبر هذه السفن أهدافاً عسكرية.

على أن العديد من التحليلات في تركيا تذهب إلى ما هو أخطر من ذلك. إذ أطلق الأميرال التركي المتقاعد والمعروف، جيم غوردينيز، تحذيراً من محاولة الغرب استدراج تركيا إلى حرب يراد لها أن تقع، بسبب الصعوبات التي تواجهها اتفاقية الحبوب.

تركيا لم تعترف بضمّ شبه جزيرة القرم إلى روسيا

وقال غوردينيز: «تركيا لم تعترف بضمّ شبه جزيرة القرم إلى روسيا، وهي تعترف بسواحل القرم على أنها تابعة لأوكرانيا، لكن روسيا تقول إن القرم لي وأعلنتها ساحة حرب/ أزمة. ولذلك، فإن روسيا لديها القدرة على

تطبيق الحصار الذي تهدّد به». وأضاف أن «تهديد وزير الخارجية الأوكراني بتشغيل الاتفاقية عند الضرورة، أمر يتّصل بوضع المضائق في البوسفور والدردنيل.

إن هذا يعني أن تركيا ستضمن أمن السفن لدى مرورها في المضائق، بينما أبلغت روسيا المعنيين أنها لا تضمن أمن السفن المتّجهة إلى أوكرانيا أو الخارجة منها. وهذا يعني بالنسبة إلى تركيا انتحاراً جيوبوليتيكياً». ومن هنا، اعتبر أن «على أنقرة أن تقاوم هذه الضغوط»، منبّهاً إلى أن «السيناريو الأسوأ هو إبعاد تركيا عن سياسة الحياد الإيجابي في البحر الأسود».

وأشار غوردينيز إلى أنه «حتى الآن، ليس من سفينة عسكرية واحدة يمكن أن تَدخل إلى البحر الأسود، لكن البعض يعمل على ذلك. ولذا، فإن انزياح تركيا في قمة فيلنيوس ١٨٠ درجة إلى جانب الأطلسي أمر مقلق من زاوية الجيوبوليتيك التركي».

شهر الانتصارات لتركيا

ورأى أن «شهر تموز هو شهر الانتصارات لتركيا: لوزان، مونترو، قبرص، لكن هذا العام الذي نحتفل فيه بالذكرى المئوية للوزان هو عام سيّئ لتركيا، حيث الأزمة الاقتصادية تبدّد الثروة الجيوبوليتيكيّة لتركيا»، محذّراً من أن «الأزمة المالية يمكن أن تعوّضها تركيا بعد سنتين أو ثلاث، لكن التنازلات الجيوبوليتيكيّة وتلبية مطالب الإمبريالية الغربية أمر يحتاج إلى عشرات السنين لتعويضه».

وأعرب عن اعتقاده بأن «أوكرانيا يمكن أن تعقد اتفاقيات مع دول البحر الأسود. لكن أفضل ما يمكن أن تفعله الآن هو اتفاقيات لتصدير حبوبها عبر رومانيا واليونان إلى أوروبا والبحر الأبيض المتوسط»، متهماً الغرب بـ«ازدواجية المعايير؛ فهو يحذّر من أزمة جوع عالمية، ولكنه هو الذي يمنع تصدير الحبوب إلى أفريقيا ويستحوذ على معظم الحبوب المصدّرة».

ووفقاً لما هو متداول، فإن خريطة توزيع صادرات الحبوب إلى العالم تعكس خللاً كبيراً، وهي على النحو الآتي: ٤٠ في المئة إلى أوروبا، ٣٠ في المئة إلى آسيا، ١٣ في المئة إلى تركيا، ١٢ في المئة إلى أفريقيا، و٥ في المئة إلى الشرق الأوسط.

صحيفة «قرار»، القريبة من داوود أوغلو و باباجان

في المقابل شنّت صحيفة «قرار»، القريبة من أحمد داوود أوغلو وعلي باباجان، حملة كبيرة على بوتين، مشبّهةً إياه بالقيصر بطرس الأكبر. واعتبرت أن الرئيس الروسي، بانسحابه من اتفاقية الحبوب، «يريد تحويل البحر الأسود إلى بحيرة روسية»، مضيفةً أن «روسيا، التي لم تنل مرادها من الحرب مع أوكرانيا والتي ووجهت بخطوات تركية نحو الغرب، تزداد عزلة».

> **خبراء أتراك : الأزمة الاقتصادية تبدد الثروة الجيوبوليتيكيّة لتركيا**

وكتب أوزغين آجار، بدوره، في صحيفة «جمهورييات»، أن «طبول الحرب تُقرع في البحر الأسود، ولا سيما مع التحذيرات الامريكية ومن جانب الأمم المتحدة، وعمليات تخريب جسر كيرتش المؤدي إلى القرم واتهام روسيا الوحدات الخاصة الأوكرانية بالقيام بذلك، وأخيراً قصف روسيا وإحراقها ٦٠ ألف طن من الحبوب كانت في مستودعات ميناء أوديسا الأوكراني».

أمّا نيلغون غوموش، في صحيفة «حرييات»، فعلّقت بأن «الغرب لم يبدِ أيّ تجاوب مع المطالب الروسية، وخصوصاً أنه يعتقد أن بيع روسيا منتجاتها من الحبوب سوف يقوّي ترسانتها الحربية»، لافتةً إلى أن «الأنظار تتّجه اليوم إلى تركيا التي تعمل على أن يقدّم الطرفان تنازلات لاستئناف تفعيل الاتفاقية».

هشام ملحم:

أردوغـان.. الحلـيف المنفــعي

أظهرت القمة التي عقدها حلف الناتو الأسبوع الماضي في عاصمة دولة ليتوانيا، فيلنيوس، مرة أخرى فداحة التهور الاستراتيجي الذي ارتكبه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، حين بدأ غزوه لأوكرانيا في فبراير/ شباط ٢٠٢٢، حيث أصبحت فنلندا كعضو كامل للمرة الأولى في الحلف، ولأن عضوية السويد أصبحت مؤكدة بعد أن تنازل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن اعتراضاته، ما يعني أن بحر البلطيق سوف يتحول عمليًا إلى بحيرة لحلف الناتو، بعد أن يوافق البرلمانين التركي والهنغاري رسميًا على انضمام السويد في الخريف.

عشية انعقاد القمة، كانت الأنظار مركزة على الرئيس الأوكراني فلودومير زيلينسكي عقب انتقاداته القوية للحلف لتردد أعضائه بقبول عضوية أوكرانيا، وعلى الرئيس بايدن والتحدي الذي سيواجهه في معالجة طلب زيلينسكي، واعتراضات أردوغـان على إنضمام السويد، وشروطه لتعديل مواقفه، والتي اعتبرها بعض أعضاء الحلف، وفقًا للتسريبات الصحفية الخلفية "ابتزازا صارخًا".

ولكن قبل وصول جميع الأعضاء إلى فيلنيوس، وقبل انعقاد الجلسة الأولى، وقبل لقائه الحسّاس مع بايدن، سرق الرئيس التركي أردوغان الأضواء الإعلامية والاهتمام السياسي، وقلب توقعات المسؤولين، بإعلانه

عن تنازله عن اعتراضاته على عضوية السويد.

وهكذا، تحول "السياسي المعرقل" لتقدم الحلف، كما كان بعض السياسيين والمحللين الاستراتيجيين في الغرب يصفونه، إلى عضو مسؤول في الحلف، ووصفه البعض بـ "رجل دولة" يتخذ قراراته الرئيسية، بعد مفاوضات وموازنات صعبة ودقيقة. بعض المحللين، رأوا أن أردوغان، وليس زيلينسكي، الذي حصل على ضمانات أمنية ثابتة وغير مسبوقة من الحلف، وليس بايدن الذي أشرف على توسيع الحلف وترسيخ وحدته، هو الفائز الأول في قمة ليتوانيا، التي حوّلها بقراره حول السويد إلى قمة تاريخية.

مرة أخرى يستغل أردوغان، الموقع الجغرافي المتميز لتركيا، وأهميتها العسكرية لحلف الناتو، ولكونها "جسرًا" بين آسيا وأوروبا لا تستطيع الدول المطلة على البحرين الأسود والمتوسط تجاهلها.

وحتى خصوم أردوغان، وهم كثر، لأنه زاد من عددهم على مدى أكثر من عشرين سنة في السلطة، بسبب انتهاكاته الداخلية لحقوق الانسان، ولطموحاته الإقليمية التوسعية، يعترفون أنه، بعكس الحكام المتسلطين الأخرين في المنطقة وما ورائها، يلعب أوراقه بذكاء وحنكة، حتى عندما تكون هذه الأوراق ضعيفة.

الغزو الروسي كان له بضعة أهداف، أبعد من إعادة أوكرانيا إلى الفلك السياسي الروسي، واحتلال أراض إضافية لضمها إلى روسيا الأم، من أبرزها منع إنضمام أوكرانيا إلى الناتو، وخلق الشكوك حول مستقبل ووحدة الحلف. بعد أكثر من ٥٠٠ يوم على الغزو، تواصل أوكرانيا مقاومتها العنيدة للاحتلال الروسي، وهي تحصل على دعم عسكري فعّال ومتواصل من أعضاء الحلف، بمن فيهم الدول التي اعتقد بوتين، خطأ، أنها سوف تتردد أو تمتنع عن إمدادا كييف بالأسلحة، مثل ألمانيا.

حين بدأ الغزو، كان عدد أعضاء حلف الناتو ٣٠ دولة، بعد قمة ليتوانيا، ارتفع عددهم إلى ٣٢ دولة الأمر الذي زاد حدود روسيا مع دول الحلف مئات الأميال في شمال أوروبا، ودخول دولتين هامتين عسكريًا إلى الحلف بعد أجيال من الحياد السياسي.

منذ الغزو الروسي لأوكرانيا، وتركيا تمارس لعبة التوازنات الحساسة بين روسيا والغرب. رسميًا، أردوغان أدان الغزو وأغلق مضائق البوسفور والدردنيل في وجه البحرية الروسية لمنعها من تعزيز أسطولها في البحر الأسود، ولكنه رفض المشاركة في المقاطعة الاقتصادية الغربية للاقتصاد الروسي، بل قام بزيادة حجم التبادل التجاري مع موسكو، وزاد من قيمة الصادرات التركية لروسيا، وبدأ بالحصول على امدادات نفطية روسية بأسعار مخفضة.

> "أردوغان يقود دولة تتخلى تدريجيًا عن قيم ومبادئ الحكم الديموقراطي"

ولهذه الأسباب، أعرب أردوغان عن امتنانه "لصديقي" بوتين. كل هذه الخطوات، إضافة إلى وصول ودائع روسية مالية إلى المصارف التركية، ساهمت في إنعاش الاقتصاد التركي المتدهور، والذي يعاني من التضخم وارتفاع معدلات البطالة.

ولكن علاقات تركيا بالغرب بشكل عام، ومع واشنطن بشكل خاص، شهدت خلال العقد الماضي

أزمات وتوترات عديدة لأسباب عديدة، أبرزها جهود أردوغان لجمع مقومات السلطة السياسية والقضائية في يده ويد حزبه، وقمع منافسيه وخصومه السياسيين، وترهيب الناشطين السياسيين والصحفيين المستقلين ومنظمات المجتمع المدني التي تعنى بالحقوق المدنية والسياسية.

هذا الجنوح نحو الممارسات الأوتوقراطية والقمعية وصل إلى مستويات سافرة بعد المحاولة الانقلابية في ٢٠١٦، وما تبعها من اعتقالات واسعة ومحاكمات غير منصفة. هذه الممارسات تم انتقادها من بعض دول حلف الناتو، بمن فيها الولايات المتحدة.

على الصعيد الخارجي، استغل أردوغان، بشكل سافر، أزمة اللاجئين السوريين التي اندلعت في ٢٠١٥ في علاقاته مع الدول الأوروبية، وخاصة المتوسطية منها، للحصول على تنازلات ومساعدات مالية منها مقابل عدم فتحه لسد اللاجئين، ودفعهم لاختراق حدود الدول الأوروبية.

في ٢٠١٧، اتخذ أردوغان قرارًا متهورًا هدد موقع تركيا في حلف الناتو حين اشترى منظومة الصواريخ الدفاعية S-٤٠٠ من روسيا، الأمر الذي يتناقض مع عضوية تركيا في الناتو، ما عرضّه إلى عقوبات امريكية، وإخراج تركيا من برنامج تطوير المقاتلة الامريكية المستقبلية أف-٣٥. ودخلت تركيا في نزاعات مع اليونان وقبرص حول حقوق التنقيب عن النفط والغاز في شرق المتوسط، وبدأت بمهاجمة قوات سوريا الديموقراطية المعارضة لنظام بشار الأسد في شمال سوريا، والتي تضم أكثرية من المقاتلين الكورد، وصولاً إلى استغلال أردوغان للغزو الروسي لأوكرانيا، بما في ذلك تجاهل المقاطعة الغربية لروسيا، وأخيرًا معارضة انضمام السويد إلى الناتو.

برر أردوغان اعتراضاته على انضمام السويد للناتو باتهامها بالتسامح مع عناصر كردية تركية وسورية تقيم في السويد وتعارض تركيا، وتصنفها تركيا كتنظيمات إرهابية منضوية تحت لواء حزب العمال الكردي، الذي تصنفه أنقرة – وواشنطن – كمنظمة إرهابية. ولكن شروط أردوغان تطورت لاحقًا، لتشمل مطالبة واشنطن بتزويده بأربعين طائرة عسكرية من طراز اف-١٦ بقيمة ٤٠ مليار دولار، للتعويض عن طرد تركيا من برنامج تطوير المقاتلة أف-٣٥، وهو طلب وافق عليه الرئيس بايدن، ولكنه واجه معارضة قوية في الكونغرس من قبل بعض أقطاب الحزبين الجمهوري والديموقراطي بسبب سياسات أردوغان الداخلية والخارجية.

> **تركيا عضو في الناتو، ولكنها لا تتصرف كدولة حليفة بالمعنى المتعارف عليه**

خلال السنة التي علّق فيها أردوغان عضوية السويد في الناتو، قامت استوكهولم بقبول معظم شروط تركيا، ومن بينها تشديد قوانين مكافحة الإرهاب، واجراء تحقيقات قضائية في نشاط بعض اللاجئين الكورد. ولكن الاستياء الغربي من ضغوط وشروط أردوغان السافرة ارتفع بشكل ملحوظ خلال السنة الماضية، وهي السنة التي تدهور فيها الاقتصاد التركي، خاصة بعد الزلزال الكارثي الذي أودى بحياة أكثر من ٥٠ ألف نسمة، وكشف مدى فساد الإدارة التركية وهشاشة الاقتصاد بعد وصول معدلات التضخم إلى أكثر من ٤٠ بالمئة.

هذه الحقائق السياسية، وتحديدًا الاستياء داخل دول الناتو، والتحديات الاقتصادية الداخلية، وضعف الرئيس الروسي بوتين، كما ظهر خلال أزمة التمرد العسكري الذي قام به قادة ميليشيا فاغنر، اقنعت أردوغان بأن الرهان على بوتين محفوف بالمخاطر، ومواصلة الضغوط على الناتو، سوف يؤدي إلى ردود عكسية قد تضعفه في الداخل وفي محيط تركيا، وأن قمة الناتو في ليتوانيا قد تكون فرصته الأخيرة لمنع علاقاته الفاترة مع الرئيس الامريكي من التدهور أكثر.

التحول المفاجئ في موقف أردوغان من عضوية السويد، ورغبته بتحسين علاقاته مع الناتو، وواشنطن بالتحديد، ينسجم مع ممارسات أردوغان في السابق، خاصة رفع سقف مطالبه في بداية المفاوضات والمساومات، وحتى التهديد بالانسحاب من المفاوضات، وهي أساليب يستخدمها لتعزيز موقعه التفاوضي، قبل أن يظهر "مرونته" و"واقعيته" عندما يجد أن أوراقه لن تعطيه أكثر مما يرغب.

الاقتصاد التركي المتدهور منذ بضعة سنوات، هو من بين الأسباب الرئيسية التي دفعت بأردوغان إلى تحسين علاقاته بدول خليجية، مثل السعودية والإمارات، والتي تأزمت في السنوات الماضية، قبل أن تبدأ بالانفراج منذ حوالي عامين. الاتفاقات الاقتصادية التي توصل إليها أردوغان خلال جولته الأخيرة في الخليج هي أكبر دليل على أن تحدياته الاقتصادية الداخلية، هي التي أرغمته على إعادة النظر في علاقاته مع دول الخليج.

حققت قمة الناتو لأردوغان انتصارًا تكتيكيًا، لأن السويد ودول الناتو سوف تتخذ بعض الإجراءات البيروقراطية – تسهيل دخول المواطنين الأتراك للدول الأوروبية – وبعض المساعدات الاقتصادية، كما ستفتح المجال لموافقة قادة الكونغرس على صفقة طائرات أف-١٦، وإعادة بعض الاعتبار للرئيس التركي.

ولكن هذا التحسن المحدود في العلاقات بين واشنطن، وأنقرة، وبين تركيا والدول الأوروبية، لن يغير حقيقة أن أردوغان هو نوعية معروفة، وهو يقود دولة تتخلى تدريجيًا عن قيم ومبادئ الحكم الديموقراطي، كما أن أساليبه وتكتيكاته النابية لن تتغير بعد أكثر من عشرين سنة في السلطة.

> "تركيا لا تتصرف كصديق وكشريك حقيقي دائم لواشنطن"

رسميًا، تركيا هي عضو في حلف الناتو، ولكنها لا تتصرف كدولة حليفة بالمعنى المتعارف عليه، ولا تتصرف كصديق وكشريك حقيقي دائم لواشنطن ولشركائها الأخرين في الناتو. وخلال سنواته الطويلة في السلطة، أكد أردوغان أكثر من مرة بمواقفه السياسية وسلوكه العملي أنه مستعد لاعتماد سياسات واتخاذ اجراءات تتناقض مع سياسات ومصالح دول تفرضها المنفعة الآنية، وليس الصداقات والتحالفات المبنية على مبادئ وأسس قيمية.

*هشام ملحم هو باحث غير مقيم في معهد دول الخليج العربية في واشنطن، وكاتب عمود ومحلل سياسي.

صالح مسلم:

على الأحزاب الكردية التي تريد الوحدة ترك مصالحها جانباً

القامشلي: كمال شيخو:عدَّ رئيس «حزب الاتحاد الديمقراطي» السوري صالح مسلم، شروط تركيا على حلف «الناتو» لقبول انضمام السويد، بدعم هجماتها ضد الكورد، بمثابة إعلان حرب على الوجود الكردي، وقال، في تصريحات صحافية، لـ«الشرق الأوسط»، إن تركيا تمارس شتى أنواع الضغوط على القوى الدولية التي تتفهم معاناة الشعب الكردي؛ لأنها ترفض سياسة حياد تلك الأطراف، «بل تحاول شدّ جميع القوى، وخصوصاً الحلف الأطلسي، إلى جانبها في الحرب التي تشنُّها أنقرة على الوجود الكردي».

وأكد السياسي السوري عدم وجود أية عداوة بين حزبه والدول الأوروبية والسويد، واستبعد حصول أنقرة

على الضوء الأخضر في هجماتها ضد مناطق شمال شرقي سوريا، الخاضعة لنفوذ الإدارة الذاتية وقواتها العسكرية بقيادة «حزب الاتحاد السوري».

وتابع حديثه: «لا أعتقد أن تركيا يمكن أن تكسب شيئاً من مفاوضاتها مقابل هجماتها على الكرد، حيث يعتقد إردوغان أن العالم أجمع سيوافق على ضرباته، لكنه لن يحصل على ما يتوقعه».

وخلال لقاء ثلاثي بين الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، ورئيس الحكومة السويدية أولف كريسترسون، والأمين العام لـ«الناتو» ينس ستولتنبرغ، في فيلنيوس بليتوانيا، في ١١ من الشهر الحالي، أعلن إردوغان موافقة بلاده على انضمام السويد لحلف «الناتو». وعن النتائج المتوقعة من هذا القرار على مناطق الإدارة الذاتية شمال شرقي سوريا، أكد مسلم أنهم قدَّموا نموذجاً ناجحاً في (روج آفا)، خلال تجربة الإدارة الذاتية، وتنظيم هذه المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية منذ ١٠ سنوات، «نتيجة انضباط قواتنا، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة وقوات التحالف الدولي لإبرام شراكة عسكرية معنا، وسندافع عن مكتسبات شعبنا».

> **تركيا لن تحصل على الضوء الأخضر من العالم لقصف الكرد**

وطالب مسلم بتحقيق الوحدة الوطنية الكردية ضد الهجمات على الشعب الكردي، داعياً جميع الأطراف الكردية للابتعاد عن المصالح الحزبية والفردية؛ «لأنها أكبر عقبة أمام الوحدة الكردية». وزاد: «على الأحزاب الكردية التي تريد تحقيق الوحدة الوطنية أن تترك مصالحها جانباً»، وأبدى الجاهزية لتحقيق الوحدة الوطنية، وإقامة حوار مع جميع الأحزاب الكردية، بما فيها «المجلس الوطني الكردي» المعارِض.

وأوضح مسلم أنهم يريدون العمل مع «المجلس الكردي» لإدارة المناطق الخاضعة لنفوذ الإدارة وقواتها العسكرية (شمال شرقي) البلاد، وأن «وجود المجلس في الائتلاف السوري المعارض التابع لتركيا، حالَ دون ذلك»، وقال: «قدَّمنا عدداً من التنازلات لإخراج المجلس من أحضان تركيا والائتلاف، لكن عقلية أعضائه منعتهم من العمل معنا»، منوهاً بأن باب الحوار مفتوح لكل القوى السياسية، «وللأحزاب والقوى التي تريد أن تفعل شيئاً وتُظهر هذه الشجاعة».

وحذَّر رئيس «حزب الاتحاد» من السياسة التركية، وانتهاج سياسة الحرب ضد الكرد. وأضاف: «تركيا تحرق وتدمر المدن الكردية بتركيا وإقليم كردستان العراق، ليس هناك فرق بين أفعالها وما فعله (داعش) ضد مناطق (روج آفا)، فهذه السياسات عكست عليها داخلياً أزمة اقتصادية».

في شأن متصل، نقل «حزب الاتحاد الديمقراطي»، عبر بيان نُشر على موقعه الرسمي، الأحد، الاحترام والتقدير للشعب السويدي ومؤسساته التي تلعب دوراً بارزاً في الجهود التي تبذلها للوساطة من أجل حل القضية السورية. وجاء، في نص البيان: «حزبنا لم يمارس أي عمل يلحق الضرر بمصالح السويد وشعبها، نستنكر الضغوط التركية التي تمارسها على السويد للتأثير على مواقفها الإنسانية الداعمة للديمقراطية في كل العالم».

وصعّدت تركيا، منذ مطلع شهر يونيو (حزيران) الماضي، من وتيرة هجماتها الجوية على المناطق الخاضعة لنفوذ الإدارة الذاتية، و«قوات سوريا الديمقراطية (قسد)»، المدعومة من تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة في حربها ضد تنظيم «داعش».

واستهدفت طائرة دون طيار (درون)، نهاية يونيو الفائت، موكباً لقادة الإدارة، راح ضحيتها رئيسة «مقاطعة قامشلو» يسرا درويش، ونائبتها ليمان شويش، وسائق عربتهما فرات توما، إلى جانب إصابة رئيس مجلس المقاطعة كابي شمعون بجروح بليغة.

أحمد شيخو :

الحل الديمقراطي.. شمال وشرق سوريا نموذجاً

رغم كل التحديّات الأمنيّة والسياسية والاقتصادية والظروف الصعبة، من استمرار هجمات خلايا داعش واستهدافات دول مسار آستانا، وحصارهم وتحرّكاتهم المشتركة، لوأد التجربة الديمقراطية، وعلى رأسهم دولة الاحتلال التركيّ، علاوةً على انشغال العالم والمجتمع الدولي والإقليمي بالأزمة الأوكرانية وتداعياتها الاقتصادية والسياسية والأمنية، إلا أن شعوب شمال وشرق سوريا، وإدارتهم الذاتية، أثبتوا نجاح أهم التجارب الديمقراطية والمجتمعية، الصامدة والقادرة على أن تكون نموذجاً لشعوب سوريا، ومنطقة الشرق الأوسط، لما تحمله من معاني وأبعاد ديمقراطية، وثقافية، واجتماعية تكاملية، وقيم أخلاقية وإنسانية، نابعة من ثقافة المنطقة وتنوّعها الغني.

إن ثورة ١٩ تموز رافعة الإدارة الذاتية ومُحقِقتها، كانت ولازالت مجتمعيّة

وشعبيّة بالدرجة الأولى لأن أي ثورة لا بد أن تزيل المعوقات والتحديات أمام تفعيل المجتمع لأنسجته الأخلاقية والسياسية، وقد كان للمفكر والقائد عبد الله أوجلان الفضل الأول فيها، كونه أسهم وبشكلٍ كبير في بناء مجتمع كردي ديمقراطي، في الأجزاء الأربعة من كردستان، وخاصةً في سوريا، أصبح هذا المجتمع المُنظم والديمقراطي فيما بعد أحداث سوريا في ١٥ آذار الحاضنة والأساس في انطلاقة ثورة ١٩ تموز، وثم في بناء الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، والتي طرحها القائد أوجلان لحل القضية الكردية وقضايا شعوب المنطقة قاطبةً.

الإدارة الذاتية إرادة وذهنيّة مشتركة وعلاقة استراتيجية بين شعوب المنطقة

تجسد منظومة الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية علاقة استراتيجية وتحالف ديمقراطي بين الشعبين الكردي والعربي وكذلك مختلف التكوينات الاجتماعية الأخرى، ونستطيع القول أنه بعد الناصر صلاح الدين الأيوبي وإسهامات الكرد في الحضارة الإسلامية، وكذلك بعد الدور الكردي في تشكيل الدول العربية بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، فإن شمال وشرق سوريا تعد أهم بناء حقيقي للعلاقة الكردية العربية وبتوجيهات وإرادة ورؤية أصح حتى من الفترات السابقة المذكورة، لأنها تُعبّر عن إرادة وذهنية مشتركة في حياة حرة وحالة تكاملية ووحدة طوعية وذلك في مفهوم الأمة الديمقراطية التي تتجاوز الأحادية بكافة أنواعها القومية والدينية والمناطقية والمركزية.

ثورة ١٩ تموز هي ثورة المرأة

حققت ثورة ١٩ تموز أهم بُعد من أبعاد التحوّل الديمقراطي المجتمعي، والحقيقي، وهو نموذج المرأة الحرة وأخذها دورها الكامل في مختلف مجالات الحياة يتصدّرها العمل الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي والعسكري، وهنا لا بد أن نُشير لنظام الرئاسة المشتركة والعمل بين الرجل والمرأة في كافة مؤسسات الإدارة الذاتية، وكذلك علينا التأكيد أن المرأة في شمال وشرق سوريا تكون حاضرة في المشهد بكامل زخمها وقوتها وبتجسيدها لذاتها وإرادتها الحرة وليس كتابع أو تقليد للرجل أو كحالة ثانوية مزهرية، وهذا ما تطلب من المرأة بناء أكاديمياتها وتنظيمها وتوعيتها الخاصة، لتكون صاحبة تأثير وتمتلك قرارها وتقود المجتمع بكل جدارة، ولسان حال الإدارة الذاتية وثورة ١٩ تموز يقول: أنه لا يمكن أن يكون هناك ثورة وبناء وحرية وديمقراطية، من دون تنظيم المرأة وريادتها، فثورة ١٩ تموز هي ثورة المرأة والشباب.

ثورة ١٩ تموز مُجسّدة للخط الثالث

ولو دققنا في ثورة ١٩ تموز ونموذج الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، لابد أن نلاحظ استقلالية إرادتها وذهنيتها الحرة، رغم علاقاتهم مع دول المنطقة والعالم و تعاونهم مع التحالف الدولي

لمحاربة داعش، فشعوب شمال وشرق سوريا وبجهودهم وتضحيات أبنائهم وبناتهم الذين تتجاوز أعدادهم ١٢ ألف شهيد وأكثر من ٢٥ ألف جريح أمام إرهاب داعش والاحتلال التركي الذي تواطئ معه عدد من الدول الإقليمية والعالمية لتحجيم ثورة ١٩ تموز والتحكم بها، ولكن الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية كانوا المدافعين والحامين للتماسك المجتمعي السوري وللسيادة السورية ولوحدة الأراضي السوريّة، رغم كل المزاودات والاتهامات غير الصحيحة التي تصدر من هنا وهناك لتشويه التجربة الديمقراطية الوطنية السوريّة في شمال وشرق سوريا، بينما حقيقة ثورة ١٩ تموز والإدارة الذاتية هي أنها تعبّر عن الطريق الثالث وهو الحل و التحوّل الديمقراطي لحل القضايا وبناء الحياة المشتركة للشعوب والمجتمعات الموجودة وهي لا تجسد الانفصال أو الحكم الذاتي أو الفيدرالي السلطوي إطلاقاً، لأنها تريد الحل وليس تعقيد الأزمات وزيادة الأزمات.

الإدارة الذاتية نموذج الحل في سوريا والمنطقة

مع عدم وضوح أيّة آفاق للحل السياسي في سوريا، واستمرار الأزمة بكل تداعياتها والتدخّلات الخارجية والاحتلال التركي ومحاولة سلطة دمشق إعادة إنتاج نفسها والعودة لما قبل (٢٠١١) وفشل المقاربات الدوليّة كمسار جنيف ومسار آستانا، واللجنة السورية، التي أبعدت القوى الديمقراطية السورية، كمجلس سوريا الديمقراطية، وكذلك عدم وجود مرتكزات نجاح للمبادرة العربية "خطوة مقابل خطوة" نتيجة التأثير الإقليمي والخارجي على سلطة دمشق وعقليتها البعثية القمعية والمتعالية، فإنه يمكننا القول أن الإدارة الذاتية باتت تُشكل أهم الحلول الوطنية السوريّة الباقية والممكنة والتي يمكن تطويرها ودعمها، لتكون مدخل وطريق ونموذج لحل الأزمة السوريّة وفق مبدأ الحوار السوري – السوري والقرار الأممي الخاص بسوريا (٢٢٥٤)، وكذلك سياق وطني لتحرير الأراضي السوريّة من الاحتلال التركي في شمال وشرق سوريا ومواجهة ومكافحة الإرهاب وخلاياه، وعندها يمكننا القول إننا على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف ثورة الشعب السوري لبناء سوريا ديمقراطية لا مركزية.

وكما نستطيع القول إن شعوب ودول المنطقة وخاصةً التي مازالت تبحث عن حلول لمشاكلها وتتخبط في براثن الاستبداد والإرهاب والتدخّلات الخارجية، بأن بإمكانها الاستفادة من تجربة ثورة ١٩ تموز، والإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية لبناء مجتمعاتها، وتنظيمها، وتفعيل طاقاتها الكامنة، والاعتماد على ذاتها أولاً والتفاعل الإيجابي الحر مع المحيط، لتكون قادرة على بناء الحياة الحرة والديمقراطية وبالتالي الوصول للأمان والاستقرار المنشود.

*باحث سياسي
*صحيفة»روناهي- Ronahi)

شورش درويش

NORTH press agency

روسيا والكرد .. سيرة مضطربة

قبل قليل من منح الرئيس التركي أردوغـان الضوء الأخضر لانضمام السويد لحلف شمال الأطلسي (ناتو)، اتهمت وسائل إعـلام روسيا، قـوات سوريا الديمقراطية (قسد) بإرسال مقاتلين إلى أوكرانيا، فخلال السنوات القليلة الماضية دأب الروس عبر التصريحات الرسمية، والإعلامية التي تدور في فلك الكرملين، على اتهام الإدارة الذاتية بالسعي للانفصال و"إقامة دولـة كردية" بمساعدة أمريكية، فيما الغاية من تكثيف هذه الدعاية جاء لأجل استثارة تركيا وتسعير الخلافات التركية الأمريكية. وقد جاء اتهامها الأخير ليلة توجّه أردوغـان إلى فيلنيوس حيث تعقد قمّة الناتو.

هذه المرّة لم تجرِ أنقرة خلف هذه الدعاية الروسية المبتذلة لشدّة وضوح حجم الافتراء فيها، كما أن أنقرة قررت العودة إلى بيت الطاعة الغربي عبر بوابة عضوية السويد في الناتو، وبطبيعة الحال لم تتكبّد قسد عناء الرد المطوّل على محاولة الإعلام الروسي تلك، واكتفت ببيان تكذيب لتلك الأخبار. ويمكن تكثيف متن البيان في جملة واحدة وردت فيه "قواتنا غير مهتمة بقضايا خارج سوريا".

تقودنا المواقف الروسية الحادة من الإدارة الذاتية، وكرد سوريا على وجه التحديد، إلى تاريخ العلاقة الروسية الكردية، إذ برعت روسيا، خلال هذه العلاقات الممتدة على قرنين من الزمان، في إقامة العلاقات مع القبائل، ثم مع الأحزاب الكردية.

تفيدنا في هذا السياق آنا بورشيفسكايا في بحثها الموسوم "روسيا والكرد: أداة قوة

> أنقرة قررت العودة إلى بيت الطاعة الغربي عبر بوابة السويد

ناعمة للكرملين؟" لجهة استعراضها أبرز مراحل التعاون الروسي والكردي، وكيف أن موسكو وظّفت قوتها الناعمة في خطب ودّ الكرد، وذلك بالاعتماد على العلاقات الثقافية والسياسية المبكّرة، فقد أبدت روسيا اهتماماً بالتنوّع الإثني في روسيا القيصيرية؛ ففي إحصاء جرى عام ١٨٩٧ بلغ مجموع الذين قالوا إن الكردية هي لغتهم الأم ١٠٠ ألف نسمة، كما ساهمت روسيا السوفيتية في إقامة جمهورية كردية في القوقاز أطلق عليها كردستان الحمراء "كراسنايا كردستان" وعاصمتها لاتشين (١٩٢٣-١٩٢٩)، لكن رغم ذلك لم يسلم الكرد من بطش جوزيف ستالين، المتشكّك والمرتاب، الذي غيّر من شكل التواجد الكردي في أذربيجان وأرمينيا وجورجيا وقام بنقل قرابة مئتي ألف كردي إلى كازاخستان وآسيا الوسطى في أعوام ١٩٣٧ و ١٩٤٤.

وإلى جانب رعاية الروس للثقافة الكردية داخل حدودها، فقد رفدت العالم الكردي بمستشرقين روس/سوفييت قدّموا دراسات مهمّة في مجال الكردولوجيا كمينوريسكي ولازاريـف وباسيل نيكتين وحصرتيان وأولغا جيغالينا..والقائمة تطول طبعاً، فإن الجانب السياسي لم يغب عن الروس الذين حاولوا استمالة الكرد نظراً إلى تموضعهم بين الإمبراطوريتين العثمانية، والصفوية (وإيران البهلوية لاحقاً)، وبطبيعة الحال شكّلت المناطق الكردية المجال الحيوي لروسيا والدافع للتعامل مع الكرد، وربما استخدامهم في إضعاف خصومها، إذ سنشهد على سبيل المثال دعم موسكو إقامة جمهورية كردستان (مهاباد) عام ١٩٤٦ وتخلّيهم عنها لاحقاً، وإقامة العلاقات مع الثورة الكردية في كردستان العراق عبر بوابة الاستخبارات السوفيتية (الكي جي بي)، ثم تخليهم عنها أيضاً مع وصول حزب البعث إلى السلطة، ولا تغيب كذلك محاولة التعاون مع العمال الكردستاني التي لم تفضي إلى أي شكل جدّي للتعاون؛ فمع اندلاع حرب الشيشان الأولى كانت موسكو تلوّح لأنقرة بالورقة الكردية للحد من جموح أنقرة في دعمها المجاهدين الشيشان.

على أن تاريخ الخذلان الروسي للكرد، لا يقل عن ذلك الأمريكي الذي يستحضره دارسو التاريخ الكردي المعاصر. وقد يمثّل هذا التخلّي الروسي عن الكرد غير مرة، تفريطاً بحليف محتمل تربطه بالعالم الروسي وشائج ثقافية وسياسية، وجغرافية أيضاً. ففي الحالة الكردية السورية، غابت قوة موسكو الناعمة التي كان من الممكن أن تنفذ من خلالها إلى وجدان المجتمع الكردي، كما غابت قوتها الخشنة عن حماية الكرد عندما تمدّدت داعش

> تاريخ الخذلان الروسي للكرد، لا يقل عن ذلك الأمريكي

وأطبقت الحصار على كوباني، فضلاً عن تهاونها أمام الاعتداءات التركية واحتلالها لعفرين ورأس العين/ سرى كانيه وتل أبيض.

واقعياً كانت المحاولات الروسية قليلة الأثر من قبيل الحديث عن حكم ذاتي ثقافي للكرد، ثم التراجع عن ذلك، وتصريحات وزير الخارجية سيرغي لافروف عن إمكانية استنساخ تجربة فدرالية كردستان العراق في سوريا، والمطالبات الروسية بمشاركة الكرد في مباحثات جنيف، واستضافتها لأطراف سياسية كردية في موسكو، غير أنها انزاحت لاحقاً وبقوّة لدعم تركيا والتشبيك معها منذ نهاية العام ٢٠١٥.

في الحقيقة كان الإغراء التركي أقوى من أن يقاومه الروس، صفقات تجارية وأخرى عسكرية ومشاريع إنشائية كبرى، والأهم الوصول لانسجام سياسي في سوريا تمثّل بالرغبة المشتركة في خروج القوّات الأمريكية وترك الكرد بلا غطاء يقيهم العدوان التركي أو سيطرة النظام بدعم روسي إيراني على كامل مناطق الشمال الشرقي.

في الأثناء وبعد أن عادت تركيا إلى قواعدها الأطلسية وإلى حضن واشنطن وبروكسل، تشعر روسيا بمرارة الخيبة من آخر استدارات أردوغان؛ فبوتين الذي ظنّ أن نجاح أردوغان في الانتخابات هو المقدمة الجيدة لاستكمال الخطوط العريضة التي خطّاها معاً في سوريا وأوكرانيا والقوقاز وكسر الحصار عن روسيا وإحداث اختراق في جبهة الأطلسي خابت توقّعاته، وألغى زيارته المنتظرة إلى أنقرة، فيما عبّر المتحدّث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف عن خيبة بـلاده من فعلة أردوغـان، وبمسحة من السخرية لا تخفي الألم قال: "لا أحد من الأوروبيين ينتظر تركيا في أوروبا، ولا ينبغي أن ترتدي أنقرة نظارات وردية في هذا الصدد".

وعليه قد لا يكون الرد الروسي في سوريا قائماً على توسّل القوّة العارية، ذلك أن أحوال تركيا وروسيا في سوريا لا تشجّع أحدهما على كسر خطوط خفض التصعيد بشكل حاد، لكن روسيا قد تتبع طرقاً أخرى لترد اعتبارها. وعليه، قد يكون الكرد المادّة التي سيشتغل عليها الروس في سياق "تأديب" أنقرة وتشجيع النظام السوري للخوض في حوار مع الإدارة الذاتية. لكن هذا الافتراض يمرّ بالحاجز الأمريكي واحتمالات التصعيد بين موسكو وواشنطن في سوريا، ويمر كذلك بسيرة كردية روسية طويلة ومضطربة حيث كان الكرد جزءاً من تكتيكٍ روسيّ أثير لإشغال الآخرين ليس أكثر.

*وكالة نورث برس

www.marsaddaily.com

الموسم الثاني للإنصات المركزي